إغاثة الأمة بكشف الغمة

تأليف

الإمام العالم تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد

المقريزي

المتوفى سنة ٨٤٥هـ

قدم له وعلق عليه

ياسر سيد صالحين

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

١ - المؤلف وحياته

هو العلامـة المؤرخ صاحب الخطط، أبو العباس تقى الدين أحـمد بن على ابن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم بن محـمد بن تميم بن عبد الصمد، يسمو بنسبه إلى العبيديين الفاطميين حكام مصر، قبل صلاح الدين، معتمداً على ما قاله له أبوه حـينما دخل معـه جامع الحاكم بأمر الله: «هذا جـامع جدك»(١)، ويعرف بالمقريزى(٢) نسبة إلى حـارة المقارزة ببعلبك ببلاد الشـام. كانت أسرته تقيم ببـعلبك، وكان جـده بها من كبـار المحدِّثين، ورأى أبوه أن يتـحول إلى القاهـرة حيث تقلَّد بعض الوظائف فى القـضاء، وديوان الإنشـاء، ومنذ ذلك الوقت اتخذ مصر موطنًا.

● **مولده ووفاته:**

المقريزى مصرى المولد والدار والوفاة(٣)؛ ولد بالقاهرة فى حارة برجوان سنة ٧٦٦هـ = ١٣٦٢م(٤)، وتوفى بها أيضًا حيث كانت وفاته عصر الخميس التاسع عشر من رمضان سنة ٨٤٥هـ = ١٤٤١م ودفن يوم الجـمعة قبل الصلاة بحوش

---

(١) ابن حجر العسقلانى: إنباء الغمر بأنباء العمر: جـ ٤ ص ١٨٨.

(٢) السخاوى: التبر المسبوك فى ذيل السلوك: جـ ٢ ص ٢١.

(٣) ابن تغرى بردى: المنهل الصافى والمستوفى بعدد الوافى: جـ ١ ص ٤١٥.

(٤) يختلف المؤرخون فى تحديد تاريخ مولد المقريزى؛ فابن حجر يحدده بسنة ٧٦٦ هـ، والسيوطى بسنة ٧٦٩هـ، أما السخاوى فلم يحدد سنة ولكنه يذكره بعد الستين والسبعمائة، وكذلك ابن تغرى بردى.
انظر - ابن حجر: إنباء الغمر: جـ ٤ ص ١٨٧، السخاوى: الضوء اللامع: جـ ٢ ص ٦٦. ابن تغرى بردى: المنهل الصافى: جـ ١ ص ٤١٥، السيوطى: حسن المحاضرة: جـ ١ ص ٤٨١.

الصوفية البيبرسية خارج باب النصر من القاهرة.

• **النشأة والتحصيل:**

نشأ المقريزى بالقاهرة، وتفقه على مذهب الحنفية وهو المذهب الذى كان عليه جده لأمه العلامة شمس الدين محمد بن الصائغ، ثم لما ترعرع وجاوز العشرين وتوفى أبوه سنة ٧٨٦هـ تحوَّل شافعيًا وأحب اتباع الحديث، وتتلمذ على الكثير من الأئمة والشيوخ فى عهده منهم الشيخ برهان الدين بن إبراهيم ابن أحمد بن عبد الواحد النسائى، والشيخ ناصر الدين محمد بن على الحريرى، والشيخ برهان الدين الآمدى، وشيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقينى. ثم حج وسمع الحديث بمكة وبالشام عن كثير من الحفاظ، وأجيز بالرواية من كثيرين كأبى البقاء السبكى وأبى بكر بن المحب، وشغف بالتاريخ فجمع منه شيئًا كثيرًا وصنف فيه كتبًا، وكان لكثرة ولعه بالتاريخ يحفظ كثيرًا منه[١] وقد تتلمذ على المؤرخ الكبير عبد الرحمن بن خلدون (المتوفى ٨٠٨ هـ) أثناء إقامته بالقاهرة وتوليه قضاء المالكية، وتأثر المقريزى تأثرًا كبيرًا بأسلوب ابن خلدون فى نظراته الاجتماعية الثاقبة واتضح ذلك جليًا فى مؤلفاته[٢].

• **الوظائف التى شغلها المقريزى:**

التحق المقريزى بعدد من الوظائف الحكومية فعمل فى:

* سنة ٧٨٨هـ موقِّعًا بديوان الإنشاء وكان فى الثانية والعشرين من عمره.

* ثم عين نائبًا من نواب الحكم عن قاضى القضاة الشافعى؛ أى قاضيًا، ثم خطيبًا بجامع عمرو بن العاص، وبمدرسة السلطان حسن، ثم تولى إمامة جامع الحاكم بأمر الله الفاطمى وهى وظيفة كبيرة فى ذلك العصر.

* وتولى بعد ذلك تدريس الحديث بالمدرسة المؤيدية.

* وولى الحسبة غير مرة، وكانت أول مرة تولاها فيها من قِبَل الظاهر برقوق

(١) ابن حجر: إنباءالغمر: جـ ٤ ص ١٨٨.

(٢) المقريزى: اتعاظ الحنفا: جـ ١ مقدمه د. الشيال: ص ١١ وما بعدها. وقد أفادتنا ترجمة د. الشيال للمقريزى وتقسيمه لمؤلفاته إفادة كبيرة.

فى ٢١ رجب سنة ٨٠١هـ[١].

* وفى سنة ٨١٦هـ سافر المقريزى إلى دمشق ودرّس فى المدرستين الإقبالية والأشرفية، وتولى إلى جانب ذلك نظارة أوقاف القلانسى.

* ثم عرض عليه أن يلى قضاء دمشق ولكنه رفض.

وبعد عودة المقريزى من دمشق إلى القاهرة عزف عن الوظائف الحكومية ولزم داره حيث تفرغ للقراءة والدرس والتأليف.

* ثم حج سنة ٨٣٤هـ وأقام بمكة مدةً اشتغل أثناءها بالتدريس، ثم عاد إلى القاهرة ليعكف على الدرس والتأليف حتى توفى سنة ٨٤٥هـ مخلفًا تراثًا ضخمًا من المؤلفات فى شتى فنون العلم والمعرفة. وقد قال عنه ابن تغرى بردى (ت ٨٨٤هـ) الذى كان أحد تلاميذه: «تفقه وبرع وصنف التصانيف المفيدة الجامعة لكل علم، وكان ضابطًا مؤرخًا متقنًا، محدثًا معظمًا فى الدول».

٢ - مؤلفات المقريزى

كان المقريزى محبًا للتأليف، مغرمًا بالتاريخ، ولم يقتصر غرامه به على نوع واحد بل تناول عدة أنواع؛ فكتب فى التاريخ العام، وفى الخطط، وغير ذلك، وكان تنقله بين الوظائف المختلفة فى الدولة معينًا له على معرفة النظم الديوانية وأخبارها، وهذا بدوره أدى إلى وَصفه لكثير من العادات والتقاليد والاجتماعية، وبذلك أصبحت مؤلفاته من أهم المصادر لدراسة تاريخ مصر وآثارها؛ فهى «عقد ثمين متصل الحبات فى تاريخ مصر»[٢].

وتنقسم مؤلفات المقريزى إلى قسمين:

١ - كتب موسوعية كبيرة[٣].

٢ - رسائل صغيرة.

(١) ابن تغرى بردى: المنهل الصافى: جـ ١ ص ٤١٥.

(٢) د. محمود رزق سليم: عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمى والأدبى: جـ ٣ ص ٣٢٠.

(٣) المقريزى: اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا: جـ ١ مقدمة التحقيق د. جمال الدين الشيال ص ١٣.

ولم يقتصر تأليف المقريزى على التاريخ، بل ألف فى النقود وتاريخها، وله مؤلفات تحدث فيها عن الحديث والفقه وعلم الكلام.

وقد سعد المقريزى بأن شاهد مؤلفاته تُقرأ وتدرَّس فى حياته. وقد قال تلميذه أبو المحاسن بن تغرى بردى: «وقرأت عليه كثيراً من مصنفاته».

نشير هنا إلى بعض مؤلفات المقريزى والتى ما يزال الكثير منها مخطوطًا ينتظر من يقوم بإماطة اللثام عنه وإخراجه إلى النور.

أولاً: المؤلفات الكبيرة:

أ - المؤلفات التى تؤرخ لمصر وتصفها:

١ - «عقد جواهر الأسفاط فى أخبار مدينة الفسطاط» أرخ فيه لمصر من الفتح الإسلامى إلى قبيل الفتح الفاطمى. وهذا الكتاب مفقود أو فى حكم المفقود[1] حيث كانت منه نسخة وحيدة وفريدة فى مكتبة الدولة ببرلين ضمن مجموعة خطية - وذلك قبل الحرب العالمية الثانية، ولا أحد يعرف عنه شيئًا للآن.

٢ - «اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا» ويتناول فيه أصل الفاطميين وتاريخهم حتى قيام دولتهم بالمغرب ثم انتقالها لمصر وحتى سقوطها.

وقد نشر الجزء الأول منه - غير كامل - عن مخطوطة فى مكتبة جوته بألمانيا المستشرق «هوجو بونز» سنة ١٩٠٩م، ثم فى سنة ١٩٤٨ قام بتحقيق هذا الكتاب وأعاد نشره د. جمال الدين الشيال، وكلا الطبعتين كانتا تنتهيان بدخول المعز لدين الله الفاطمى مصر، ثم عثر على نسخة كاملة وحيدة فى مكتبة سراى أحمد الثالث بإستانبول. وفى سنة ١٩٦٧ صدرت الطبعة الجديدة من اتعاظ الحنفا وكان الجزء الأول من تحقيق د. الشيال، ثم توفى، فأكمل تحقيق هذا السفر الجليل د. محمد حلمى أحمد وأصدر الجزآن الثانى والثالث.

٣ - «السلوك لمعرفة دول الملوك». يتناول فيه تاريخ مصر منذ بداية الدولة

(١) المقريزى: المرجع السابق مقدمة جـ ١ ص ٣٠.

الأيوبية وحتى قبيل وفاته. وقد قام بتحقيق الجزء الأول والثانى منه د. محمد مصطفى زيادة فى ست مجلدات بين سنتى (١٩٣٤ - ١٩٣٨م) أما الجزء الثالث والرابع فقام بتحقيقهما د. سعيد عبد الفتاح عاشور فى ستة مجلدات تم نشرها بين سنتى (١٩٧٠ - ١٩٧٢م).

٤ - «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» - وهو من أشهر مؤلفات المقريزى وله أهميته لكل دارس لتاريخ وآثار مصر؛ حيث وصف فيه مصر ومدنها ودروبها وحاراتها ومساجدها وكنائسها ومدارسها ودورها وخاناتها وأسبلتها، وأرّخ فيه للعواصم الإسلامية فى مصر وخاصة القاهرة، فكان هذا الكتاب موسوعة أثرية وإلمامة تاريخية، وقد اعتنى بطبع هذا الكتاب ونشره منذ فترة طويلة؛ فصدرت منه طبعة بولاق[1] سنة ١٨٥٤م فى مجلدين، ثم طبعة مطبعة النيل سنة ١٣٢٦هـ فى أربع أجزاء، ثم صدرت منه طبعة بتحقيق العلامة المستشرق جاستون فييت ولكنها لم تتم؛ وإذ صدر منها خمسة أجزاء فقط طبعها المعهد العلمى الفرنسى لدراسة الآثار الشرقية بالقاهرة سنة ١٩١١ - ١٩٢٧م.

وتوالت الطبعات بعد ذلك، وكانت أحدثها مسودة للكتاب بخط المقريزى نفسه قام بتحقيقها الأستاذ الدكتور أيمن فؤاد سيد ونشرت فى مجلد واحد سنة ١٩٩٥، ثم صدرت طبعة مكتبة مدبولى للخطط فى ثلاث مجلدات سنة ١٩٩٨م.

ب - كتب التراجم:

١ - «كتاب المقفى الكبير» - وهو تاريخ الأمراء والكبراء الذين حكموا مصر وعاشوا فيها، مرتب على حروف المعجم، وكان يقدر له أن يخرج فى ثمانين مجلدًا ولكن لم ينجز منه إلا ستة عشرمجلدًا وتوفى قبل أن يتمه. وهو مطبوع الآن فى ثمانى مجلدات.

٢ - «درر العقود الفريدة فى تراجم الأعيان المفيدة» - ولا توجد منه إلا نسخة

(١) سوف نتناول أشهر الطبعات حيث يضيق المجال هنا عن ذكر كل الطبعات.

خطية وحيدة فى مكتبة أسرة الجليلى بمدينة الموصل، وما زال مخطوطًا[1].

جـ - كتب السيرة والتاريخ العام:

١ - «الخبر عن البشر» - وقد قال المقريزى عنه إنه «جعله مدخلاً لكتابه إمتاع الأسماع» وتكلم فيه عن المخلوقات وكيفية خلق السموات والأرض والكواكب وأشكالها وحركاتها والأرض وتقسيمها وكيفية خلق آدم واختلاف لغات ذرياته. وبدار الكتب المصرية منه ستة أجزاء تقع فى ست عشرة مجلداً[2]، ومنه نسخة خطية فى (ليدن) (رقم ١٠٨٠)[3].

وقد نما إلى علمنا أن الدكتور محمد بيومى مذكور الأستاذ بجامعة المنيا قد حققه وإن كان لم ينشر بعد...

٢ - «إمتاع الأسماع بما للرسول من الأبناء والأحوال والحفدة والمتاع».

وقد قام بتحقيقه العلامة محمود محمد شاكر وطبع فى بولاق سنة ١٩٨٤م، وتوجد منه طبعة أخرى حققها محمد عبد الحميد النميسى وراجعها د. محمد جميل غازى لم يصدر منها إلا الجزء الأول عن دار الأنصار بالقاهرة ١٩٨١م.

٣ - «الدرر المضيئة فى تاريخ الدولة الإسلامية» - ويتحدث فيه عن التاريخ الإسلامى من مقتل عثمان بن عفان رضى الله عنه وحتى المستعصم آخر خلفاء بغداد[4]. مازال هذا الكتاب مخطوطًا، ومنه نسخة خطية فى كمبردج رقم (٣٠٥).

ثانيًا: الرسائل الصغيرة:

رسائل المقريزى كثيرة وفى غاية الأهمية، وقد كتب المقريزى معظمها فى أواخر حياته بعد أن ازداد نضجًا واطلاعًا، وهى رسائل متعددة الأهداف تطرقت إلى شتى فنون العلم والأدب،و يضيق المجال هنا عن ذكر كل رسالة

(١) المقريزى: اتعاظ الحنفا: مقدمة د. الشيال ص ٢١.
(٢) د. محمود رزق سليم: المرجع السابق: جـ ٣ ص ٣٢١.
(٣) المقريزى: إمتاع الأسماع: جـ ١ تحقيق: محمد عبد الحميد النميسى ص ٤٥٥.
(٤) د. محمود رزق سليم: المرجع السابق نفس الجزء ونفس الصفحة.

وموضوعها؛ ولذا فقد صنفناها وذكرناها موجزة كما يلى:

أ - رسائل المشكلات السياسية والتاريخ:

١ - «النزاع والتخاصم فيما بين بنى أمية وبنى هاشم» وقد طبع عدة مرات، كانت آخر طبعاته المحققة طبعة دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٨٤ والتى حققها د. حسين مؤنس.

٢ - «ضوء السارى فى معرفة أخبار تميم الدارى» وتوجد منة نسخة خطية فى المتحف البريطانى، ومخطوطة أخرى فى باريس بالمكتبة الأهلية ضمن مجموعة رسائل المقريزى[1].

٣ - «الإشارة والكلام ببناء الكعبة بيت الله الحرام» ومختصره[2].

٤ - «الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام» طبع بمطبعة التأليف بمصر سنة ١٨٩٥م.

٥ - «الطرفة الغريبة فى أخبار حضرموت العجيبة» وهو مطبوع وتوجد منه نسخة بدار الكتب وقد نشره نوسكوى P.B. NOSKOEYI مع ترجمة لاتينية (بون ١٨٦٦م)[3].

٦ - «أخبار قبط مصر» وهو فى تاريخ الأقباط مستخرج من كتاب المواعظ والاعتبار[4].

أ - نشره - هماكر H.A.HAMAKER (أمستردام ١٨٢٤م).

ب - نشرة - وستنفلد F. WUSTENFELD (جوتة ١٨٤٥م).

ب - رسائل تخص سير وتراجم الملوك:

١ - «تراجم ملوك الغرب». وهو ما يزال مخطوطًا.

(١) وتوجد منه نسخة مطبوعة أصدرتها دار الاعتصام بالقاهرة قام بتحقيقها د. محمد أحمد عاشور. المقريزى: إمتاع الأسماع جـ ١ ص ٤٥٩، وفيه ثبت عن مؤلفات المقريزى ص ٤٥٣ - ٤٥٩.
(٢) يوجد منه نسخة بخط المؤلف فى دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم ٤٨٠٥. وتوجد نسخة فى ليدن رقم ٩٤٢. المقريزى: المرجع السابق: ص ٤٥٥.
(٣) المقريزى: المرجع نفسه: ص ٤٥٧.
(٤) المقريزى: المرجع نفسه: ص ٤٥٣.

• «الذهب المسبوك بذكر من حج من الخلفاء والملوك» حققه د. جمال الدين الشيال ونشر سنة ١٩٥٦م.

• «قرض سيرة المؤيد لابن ناهض» لا زال مخطوطا.

٤ - «منتخب التذكرة» وفيه جملة من تاريخ الأعيان والملوك وأنسابهم وحوادثهم.. إلخ مبتدئًا بقصة آدم عليه السلام ورتبه حسب السنين. ومنه نسخة خطية بدار الكتب المصرية بالتصوير الشمسى[1] وهى تحت رقم ٣٦٨/٥ فى فهرس الدار.

جـ - رسائل تخص بعض النواحى الاقتصادية والاجتماعية:

١ - «شذور العقود فى ذكر النقود» وقد حُقق عدة مرات، كان آخرها تحقيق الأستاذ الدكتور رأفت النبراوى فى مجلة العصور بالرياض سنة ١٩٨٨.

٢ - «الأكيال والأوزان الشرعية» نشر Tychsen - Rostock ١٨٩٨م - ألمانيا.

٣ - «النقود القديمة والإسلامية» وقد طبع ثلاث طبعات - طبعة الأستانة ١٢٩٨هـ ونشره الأب أنستاس الكرملى فى كتابه «النقود العربية الإسلامية وعلم النميات» سنة ١٩٣٩م، ثم صدرت منه طبعة بالنجف بالعراق سنة ١٩٦٧م.

٤ - «نحلُ عِبَرِ النَّحَل» حققه ونشره د. جمال الدين الشيال ١٩٤٦م. وأعاد تحقيقه د. السيد الجميلى و أ.د. أحمد عبد الرحيم السيد.

٥ - «البيان والإعراب عمّا بأرض مصر من الأعراب» طبع عدة مرات أحدثها الطبعة التى أصدرتها دار المعرفة الجامعية بالأسكندرية سنة ١٩٨٨م وقام بتحقيقها د. عبد المجيد عابدين.

٦ - «إغاثة الأمة بكشف الغمة» وهو الكتاب الذى نقدِّم له، وقد صدرت منه ثلاث طبعات سنذكرها بالتفصيل فى موضعها من المقدمة.

---

(١) د. محمود رزق سليم: المرجع السابق جـ ٣ ص ٣٢٢.

د - الرسائل العلمية:

١ - «النمل وما فيه من غرائب الحكمة» - مخطوط.

٢ - «الإشارة والإيماء إلى حل لغز الماء» مخطوط، ومنه نسخة فى كامبردج تحت رقم ١٠٨٢[1].

٣ - «المقاصد السنية فى معرفة الأجسام المعدنية» مخطوط ومنه نسخة ضمن مجموعة رسائل المقريزى بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة مصورة عن نسخة المكتبة الأهلية بباريس وهى تحت رقم (٤٩٨ تاريخ غير مفهرس).

هـ - رسائل دينية:

١ - «البيان المفيد فى الفرق بين الإيمان والتلحيد».

٢ - «معرفة ما يجب لأهل البيت من الحق على من عداهم» تحقيق. د. محمد أحمد عاشور، صدر عن دار الاعتصام سنة ١٩٨٠م.

٣ - «تجريد التوحيد المفيد» مطبوع[2] فى القاهرة ١٣٤٣هـ.

٤ - «مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر» والكتب الثلاثة لأبى عبد الله محمد المروزى المتوفى سنة ٢٩٤هـ[3].

٥ - «حصول الأنعام والمير فى سؤال خاتمة الخير» مخطوط ومنه نسخة خطية فى «نور عثمانية» تحت رقم ١٤/٤٩٣٧.

٦ - «الأخبار عن الأعذار» مخطوط ولكن لا يعرف إن كان موجودًا أو فقد.

٧ - «شارع النجاة» ويشتمل على جميع ما اختلف فيه البشر من أصول دياناتهم وفروعها مع أدائها، وتوجيه الحق فيه، ولكنه مفقود للأسف[4].

وله مؤلف ضخم مفقود وهو كتاب «مجمع الفرائد ومنبع الفوائد».

---

(١) المقريزى: المرجع السابق ص ٤٥٧، كما توجد نسخة ضمن مجموعة رسائل المقريزى فى المكتبة الأهلية بباريس تحت رقم ٤٦٥٧.
(٢) د. محمود رزق سليم: المرجع السابق جـ ٣ ص ٣٢٢.
(٣) د. محمود رزق سليم: المرجع السابق نفسه ونفس الصفحة.
(٤) المقريزى: اتعاظ الحنفا جـ ١ مقدمة د. الشيال ص ٢٢.

٣ - أسلوب المقريزى

المقريزى مؤرخ، وكاتب أديب يجنح فى كتاباته إلى القص وعدم التنميق، ولا التأنق فى اختيار الألفاظ إلا ما دل على المعنى، ولو أدى ذلك إلى استعمال كلمات عامية أو دخيلة، أو عبارات مضطربة. وأكثر ما داخل كلامه تلك الألفاظ التى شاعت فى الرسميات، أو جرت على ألسنة العامة بإطلاقها على معانٍ غير معانيها، ويكرر أحيانًا جملةً لتثبيتها والتذكير بما فيها، وقد يختم فصوله بآيات قرآنية أو بيت شعرى.

أما كتابته الأدبية[1] فيتضح فيما كتبه فى خطب مؤلفاته أو فى السطور الأولى من فصوله أنه يجنح للسجع والطباق والتورية والجناس؛ ومن ذلك ما نراه جليًا فى مقدمة كتابه الخطط:

«إن علم التاريخ من أجَل العلوم قدرًا وأشرفها عند العقلاء مكانة وخطرًا لما يحويه من المواعظ والإنذار، بالرحيل إلى الآخرة عن هذه الدار، والاطلاع على مكارم الأخلاق ليقتدى بها، واستعلام مذام الفعال ليرغَب عنها أولو النهى؛ لا جرم أن كانت الأنفس الفاضلة به رامقة، والهمم العالية إليه مائلة وله عاشقة.. إلخ»[2].

ويذكر السخاوى أن المقريزى كان ينظم الشعر[3]، ومن شعره فى دمياط:

سقَى عهد دمياطٍ وحيّاهُ مِنْ عَهْدِ ... فقد زادنى ذكراهُ وَجْدًا على وجدى

ولا زالتِ الأنواءُ تَسْقى سحابَها ... ديارًا حكَتْ مِنْ حُسْنِها جَنَّةَ الخُلْدِ

(١) د. محمود رزق سليم: المرجع السابق جـ ٣ ص ٣٣٢، ٣٣٣.

(٢) المقريزى: المواعظ والاعتبار: طبعة بولاق ص ٣.

(٣) د. محمود رزق سليم: المرجع السابق ص ٣٣٤.

٤ - عصر المقريزى

سبق أن ذكرنا فى الترجمة لحياة المقريزى أنه ولد سنة ٧٦٦ هـ، وتوفى عام ٨٤٥ هـ، فهو قد عاش إذن تسعةً وسبعين عامًا؛ وهو عمر مديد طوى كثيرًا من الأحداث، وتقلب خلاله على مناصب الدولة، وكثير من السلاطين والخلفاء والقادة والأمراء... عاش المقريزى جانبًا من حياته؛ معاصرًا دولة المماليك البحرية، كما عاش شطرها الآخر فى عهد دولة المماليك البرجية (الجراكسة)؛ وهما دولتان من الدول الكبرى التى تحكمت فى تاريخ مصر لفترة تصل إلى ما يقرب من ثلاثة قرون؛ حيث امتد حكم الأولى مائة وستة وثلاثين عامًا (٦٤٨ - ٧٨٤ هـ)، وامتد حكم الثانية مائة وتسعة وثلاثين عامًا (٧٨٤ - ٩٢٣ هـ)، وتعاقب على حكم الأولى خمسة وعشرون سلطانًا، وفى الثانية ثلاثة وعشرون سلطانًا[1].

السلاطين الذين عاش المقريزى فى عصرهم:

أولا: سلاطين دولة المماليك البحرية:

١ - الأشرف ناصر الدين شعبان بن حسين (٧٦٤ - ٧٧٨ هـ).

٢ - المنصور علاء الدين على بن شعبان (٧٧٨ - ٧٨٣ هـ).

٣ - الصالح أمير حاج بن شعبان[1] (٧٨٣ - ٧٨٤ هـ) سلطنة أولى.

ثانيًا: سلاطين دولة المماليك الجراكسة:

٤ - الظاهر سيف الدين برقوق (٧٨٤ - ٧٩١ هـ) سلطنة أولى.

٥ - المنصور ناصر الدين حاجى (٧٩١ - ٧٩٢ هـ) السلطنة الثانية (سلطان بحرى).

٦ - الظاهر سيف الدين برقوق (٧٩٢ - ٨٠١ هـ) السلطنة الثانية.

٧ - الناصر فرج بن برقوق (٨٠١ - ٨٠٨ هـ) السلطنة الأولى.

(١) د. سعيد عاشور: العصر المماليكى فى مصر والشام صـ ١٥٩.

٨ - المنصور عبد العزيز (٨٠٨ هـ) تولى السلطنة شهرين

٩ - الناصر فرج بن برقوق (٨٠٩ - ٨١٥ هـ) السلطنة الثانية.

١٠ - الخليفة المستعين بالله (٨١٥ هـ).

١١ - المؤيد شيخ المحمودى (٨١٥ - ٨٢٤ هـ).

١٢ - المظفر أحمد بن المؤيد (٨٢٤ هـ).

١٣ - الظاهر سيف الدين ططر (٨٢٤ هـ).

١٤ - الصالح محمد بن ططر (٨٢٤ هـ).

١٥ - الأشرف سيف الدين برسباى (٨٢٥ - ٨٤١ هـ).

١٦ - العزيز يوسف بن برسباى (٨٤١ - ٨٤٢ هـ).

١٧ - الظاهر سيف الدين جقمق (٨٤٢ - ٨٥٧ هـ).

توفى المقريزى ٨٤٥ هـ، أى أن المقريزى تعاقب على الحكم فى الفترة التى عاشها أربعة عشر سلطانا؛ منهم الخليفة المستعين بالله الذى كان مجرد ستار يتحرك خلفه المؤيد شيخ؛ حتى تستقر الأمور ويلى هو السلطنة بدلاً منه.

وكان عصر المقريزى ذاخراً بالأحداث المتنوعة والمثيرة التى كان أهمها ظهور دولة جديدة؛ (دولة المماليك الجراكسة)، وانهيار دولة المماليك البحرية.

ومن أهم الأحداث التى وقعت فى الفترة التى عاشها[1]:

١ - فى سنة ٧٦٧ هـ - ١٣٦٥م قام القبارصة باحتلال الإسكندرية وخربوا فيها وسبوا النساء وأسروا الرجال.

٢ - فى سنة ٧٩٥ هـ استولى تيمور لنك على بغداد وبعض البلاد التابعة لسلطنة المماليك؛ مثل ماردين.

٣ - فى سنة ٧٩٧ هـ - خرج السلطان الظاهر برقوق لمحاربة المغول بقيادة

(١) د. سعيد عاشور: مصر فى العصور الوسطى ص ٤٩٣، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٢.

تيمور لنك، ولكن تيمور لنك عاد إلى بلاده؛ فعاد برقوق إلى القاهرة.

٤ - فى سنة ٨٠٣ هـ - دخل المغول دمشق بعد أن استسلمت لهم ودمروها.

٥ - فى سنة ٨٠٥ هـ هزم تيمور لنك السلطان بايزيد العثمانى فى موقعة أنقرة.

٦ - فى سنة ٨٢١ هـ قام السلطان المؤيد شيخ بحملة على طرطوس، وأخضع أمراء التركمان.

٧ - فى سنة ٨٢٢ هـ أرسل المؤيد شيخ ابنه إبراهيم بحملة على أمراء التركمان؛ لنقضهم للشروط التى تعهدوا بها.

٨ - فى سنة ٨٢٩ هـ قام السلطان الأشرف برسباى بإرسال حملته الثالثة التى نجحت فى غزو جزيرة قبرص، وهزيمة الملك جانوس - ملك قبرص - عند «خيروكتا».

أما عن المجتمع فى عصر المقريزى؛ فلم تكن فيه أية صلة بين الحاكم والمحكوم سوى صلة الدين؛ فالحاكم يقدم المحافظة على كرسى الحكم على أى شىء حتى لو كان مصالح الشعب المحكوم، ولن نتوسع فى ذكر الأحوال الاقتصادية والاجتماعية؛ لضيق المجال هنا عن ذكرها.

٥ - كتاب «إغاثة الأمة بكشف الغمة»

أ - الكتاب وأصوله:

أولا المخطوطات:

١ - نسخة ضمن مجموعة من مؤلفات المقريزى الصغرى بمكتبة ولى الدين بجامع بايزيد باستانبول تحت رقم (٣١٩٥) تاريخ وكتبت ١١٠١ هـ. ومجموعة هذه الرسائل يوجد نسخة منقولة عنها بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم ٢٦٢٤٧ وعدد أوراقها ٢٠١ ورقة، وهذه النسخة مكتوبة بالخط الفارسى وهى واضحة الخط.

وقد قام بنسخها محمد القطرى خطيب جامع المرحوم مصطفى باشا الوزير بثغر جدة.

٢ - نسخة بدار الكتب المصرية ضمن مجموعة رسائل لعدة مؤلفين تحت رقم ٧٧ مجاميع.

٣ - نسخة مكتبة الجامعة بكامبردج تحت رقم (2 - 746)، وتاريخ كتابتها سنة ١١١٢ هـ.

٤ - نسخة بمكتبة عاطف أفندى باستانبول.

٥ - نسخة فى مكتبة مسجد نور عثمانية.

٦ - نسخة ضمن مجموعة رسائل المقريزى بالمكتبة الأهلية بباريس. وهذه الرسائل يبلغ عدد صفحاتها ٢٦٦ورقة يبدأ كتابنا فيها من ص١ إلى ٧٦، وبها الكثير من الأجزاء المتآكلة، ونلاحظ أن غرة المخطوط (الصفحة الأولى)، والتى بها اسم الكتاب - غير موجودة.

ومن هذه النسخة يوجد نسختان منقولتان على ميكروفيلم، وهاتان النسختان فى:

أ - مكتبة جامعة الإسكندرية تحت رقم ٢٣١٠ ب.

ب - نسخة بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم ٤٩٦ تاريخ غير مفهرس.

ثانيًا: طبعات الكتاب:

١ - الطبعة الأولى منه طبعة لجنة التأليف والترجمة سنة ١٩٤٠م، وقد قام بتحقيقها كل من د. جمال الدين الشيال، ود. محمد مصطفى زيادة، وقد قام الأستاذان بتحقيق الكتاب معتمدين على ثلاث مخطوطات، وصدر الكتاب فى ست وثمانين صفحة، بهامشها تعليقات الأستاذين غير الفهارس، ووضعوا له مقدمة فى ثمانى صفحات.

٢ - طبعة دار ابن الوليد بسوريا (عن طبعة لجنة التأليف والترجمة)، وقد صدرت هذه الطبعة سنة ١٩٥٦م، وقام د. بدر الدين السباعى بوضع مقدمة وافية عن المؤلف وحياته والعصر الذى عاش فيه والكتاب وأهميته. وهذه المقدمة تقع فى ٢٧ صفحة من أ إلى ظ، وصدر هذا الكتاب فى ٨٧ صفحة وبدون فهارس.

وقد تجنب فيه بعض الأخطاء المطبعية التى وقعت فى طبعة لجنة التأليف والترجمة.

٣ - الطبعة الثانية وصدرت عن لجنة التأليف والترجمة سنة ١٩٥٧م، وقد قدم لهذه الطبعة د. حسين فهمى فى ست صفحات، وبهذه الطبعة أيضًا الكثير من الأخطاء المطبعية.

وقد اعتمدنا فى عملنا بهذا الكتاب على الطبعة الثانية من طبعة لجنة التأليف والترجمة، ورمزنا لها بالنسخة (ل)؛ أى لجنة التأليف والترجمة. وعلى نسخة سوريا ورمزنا لها بالنسخة (و)؛ أى نسخة دار بن الوليد.

ولشيوع نسخة لجنة البيان؛ ذكرنا أوائل صفحاتها مشارًا إليها في المتن بالعلامة(/).

أهمية الكتاب

لهذا الكتاب - على صغره - أهمية قصوى؛ حيث يعتبر المؤلَّف المستقل الوحيد الذى تناول تاريخ المجاعات والأزمات فى مصر من العصور القديمة حتى سنة ٨٠٨ هـ. ومن مميزات هذا الكتاب أن حوادثه مرتبة وفق الترتيب الزمنى.

ولكن هذا لا يعنى أن المقريزى وحده هو الذى أشار إلى هذه الحوادث فى هذا الكتاب؛ إذ أشار إليها كثير من المؤرخين، ولكنها لم تأخذ شكلا مستقلا؛ بل كانت فصولا فى كتبهم، أو مفرقة فى أجزاء الكتاب وفقا للسنين؛ فنجد السيوطى يفرد فصلا فى كتابه «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» ويخصصه لهذا الغرض، وسماه «ذكر الحوادث الغريبة الكائنة بمصر فى ملة الإسلام من غلاء ووباء وزلازل وآيات وغير ذلك»[1].

وكذلك نجد ابن تغرى بردى يورد كثيراً من الأخبار عن هذه المجاعات مفرقة فى فصول كتابه «النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة»، وكذلك ابن إياس فى كتابه «بدائع الزهور فى وقائع الدهور».

كما نجد أن ابن حجر العسقلانى له كتاب مستقل سماه «بذل الماعون فى فضل الطاعون»، وذكر هذا الكتاب ابن إياس فى بدائعه[2].

ولكن المقريزى امتاز فى هذا الكتاب بـ:

١ - تسلسل الحوادث واتصالها.

٢ - الدقة فى بيان أسباب هذه الحوادث.

٣ - ذكر بعض حوادث الغلاء فى الأقطار الإسلامية المجاورة فى خلال حديثه عن بعض ما وقع من الأزمات والغلاء فى مصر.

٤ - كان أكثر تفصيلا من غيره فى وصف حالة الناس فى فترة الغلاء من الذعر والحزن، ووصف ما كان يقوم به الأمراء والسلاطين لحل المشاكل وتخفيف حدة الأزمة والتفريج عن الشعب[3].

(١) السيوطى: حسن المحاضرة، فى تاريخ مصر والقاهرة: ج ٢ صـ ٢٤١، ٢٧٢.
(٢) د. محمود رزق سليم: عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمى والأدبى ج ٣، صـ ٣٢٠.
(٣) د. محمود رزق سليم: المرجع السابق ج ٣ نفس الصفحة.

٥ - لم يقتصر فى كتابته على حوادث عصره فقط؛ بل أرخ للأزمات والمجاعات منذ القدم؛ معتمدا على ما كتبه سابقوه من المؤرخين؛ كابن وصيف شاه.

٦ - ربط حالة النقد والعملات بالحالة الاقتصادية، وأنها كانت سببا فى حدوث الكثير من الأزمات.

فصول الكتاب كما قسمها مؤلفه:

قسم المقريزى كتابه إلى مقدمة وثمانية فصول، وسوف أتناول فيما يلى كل فصل فى نبذة موجزة توضح ما أورده المقريزى فيه:

١ - مقدمة الكتاب أو خطبته ويبدأها بالصلاة على النبى ﷺ والحمدلة، ثم ينتقل إلى ذكر الأسباب التى جعلته يؤلف هذه الرسالة، وينهى هذه المقدمة بآية قرآنية[1].

٢ - الفصل الأول أو فصل فى ذكر مقدمة حكمية تشتمل على قاعدة كلية

حيث يذكر المقريزى فيه بعض الأشياء التى يشير بها إلى عدم صبر الناس ويأسهم، وأن الإنسان يعتقد أن ما يحدث له فى موقف هو شىء أصعب مما مر عليه سابقا، وأن الناس تصدر الأحكام المطلقة. وأعطى لذلك مثالين[2].

وخرج فى النهاية بنتيجة؛ وهى «أن المسموع الماضى لا يكون أبداً موقعه من القلوب موقع الموجود الحاضر فى شىء من الأشياء، وإن كان الماضى كبيراً والحاضر صغيراً؛ لأن القليل من المشاهدة أكثر من الكثير بالسماع». ويتضح فى هذا الفصل تأثر المقريزى بأستاذه عبد الرحمن بن خلدون.

٣ - الفصل الثانى - فصل فى إيراد ما حل بمصر من الغلوات، وحكايات يسيرة من أنباء تلك السنوات

يبدأ فيه المقريزى بسرد المجاعات التى انتابت مصر قبل الإسلام وبعده؛ فيذكر حوالى ٢٦[3] مجاعة وقعت ست منها قبل الإسلام وعشرون بعده

(١) انظر ص ٢ من هذا الكتاب.
(٢) انظر ص ٤ من الكتاب.
(٣) المقريزى: إغاثة الأمة: النسخة (و) مقدمة د. بدر الدين السباعى صـ ك.

حتى تاريخ ترتيب هذه المقالة سنة ٨٠٨ هـ، وكان يذكر أسباب المجاعات والأزمات سواء كان قصور النيل أو آفات أو رياح أو ضعف سلطنة.

٤ - **الفصل الثالث - فصل فى بيان الأسباب التى نشأت عنها هذه المحن التى نحن فيها حتى استمرت طول هذه الأزمان.**

حيث يذكر الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التى نجمت عنها حوادث هذا الغلاء فى تفصيل دقيق، ويرجعها إلى ثلاثة أسباب لا رابع لها؛ وهى[١]:

أ - انتشار الرشوة بين طلاب الوظائف، ويعتبره المقريزى أصل الفساد وأول سبب فيه؛ فنجده يذكر «السبب الأول، وهو أصل الفساد: ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة كالوزارة والقضاء ونيابة الأقاليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال؛ بحيث لا يمكن التوصل إلى شىء منها إلا بالمال الجزيل»[٢].

ب - ارتفاع أثمان الأراضى الزراعية وإيجارها؛ نتيجة لرغبة خدام الأمراء فى التقرب إليهم بهذا العمل الظالم، فهجر الفلاحون الأراضى، وقلت المحاصيل[٣].

جـ - اضطراب النقد ورواج الفلوس.

وقد تحدث فى هذا الفصل عن النقود والعملات المتداولة وتاريخها منذ العصور القديمة ومرورا بالعصور الإسلامية وكيفية تعريب النقود فى عهد عبد الملك بن مروان وأسبابها[٤] وتاريخ العملات وأنواعها فى العصرين الأموى والعباسى، ويكمل حديثه عن النقود فى الفصل التالى له، ونلاحظ فى هذا الفصل أيضًا الروح العلمية التى تميز بها المقريزى.

---

(١) انظر ص ٣٨ - ٤٢ من الكتاب.

(٢) انظر ص ٤٠ من هذا الكتاب.

(٣) انظر ص ٤٢ - ٥٥ من هذا الكتاب، د. محمود رزق سليم - عصر سلاطين المماليك ج ٣ ص ٣٣٠.

(٤) انظر ص ٥٥ من هذا الكتاب.

٥ - **الفصل الرابع:** ويكمل فيه الحديث عن النقد والعملة فى مصر منذ الفتح الإسلامى وحتى عصر الظاهر برقوق، ويذكر فيه ما حدث من رواج الفلوس وأثره فى الاقتصاد والحالة المالية للناس؛ فنجده يقول: «فمات الظاهر وللناس ثلاث نقود أكثرها الفلوس، وهو النقد الرايج الغالب، والثانى الذهب وهو أقل وجدانا من الفلوس، وأما الفضة فقلت حتى بطل التعامل بها؛ لعزتها».

ويضيف: «وعظم رواج الفلوس، وكثرت كثرة بالغة حتى صارت المبيعات وقيم الأعمال كلها تنسب إلى الفلوس خاصة»[١].

وكانت من أسباب هذه الأزمات أن الفلوس كانت تحمل قيمة اسمية تزيد كثيرًا على قيمتها التجارية كمعدن نحاسى؛ فأدى الإكثار منها إلى تضخم نقدى أشبه بالتضخم النقدى الذى يحدث هذه الأيام عندما تكثر الدولة من إصدار الورق النقدى ذى القيمة الاعتبارية، ولما كان النقد فى أساسه عبارة عن وسيط بين بضاعتين تكونان محلاً للتبادل، وكانت زيادة البضائع فى المجتمع تتطلب مبدئيًا زيادة مماثلة فى النقد، وكان اللجوء إلى الإكثار من النقد مع بقاء كميات السلع على حالها أو مع إنقاصها يؤدى إلى إيجاد قيم اصطناعية لا واقع لها- فمن الطبيعى أن يعاد تقسيم النقود على كميات البضائع القائمة؛ مما جعل سعر البضاعة يزيد بالنقد؛ أى تهبط القيمة الشرائية للنقد، وترتفع أثمان البضائع.

والمقريزى هنا يقترب من نظرية اقتصادية؛ وهى قانون جريشام القائل إن: «النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول».

والفلوس كانت نقدًا رديئًا بالنسبة للدينار والدرهم فطردتها من السوق[٢].

وأيضًا ساهم المقريزى فى وضع أسس النظرية الكمية والتى تطورت إلى أن صاغها العالم فيشر عام ١٩١١م.

وما نراه فى الفصل الثالث والرابع أصل كتاب المقريزى «النقود القديمة والإسلامية».

---

(١) انظر ص ٦٢ من الكتاب.

(٢) إغاثة الأمة، النسخة (ز) مقدمة د. بدر الدين السباعى ص ت، ث.

٦ - الفصل الخامس. فصل فى ذكر أقسام الناس وأصنافهم وبيان جمل من أحوالهم وأوصافهم. فى هذا الفصل قسم الناس بمصر على سبعة أقسام وبين أثر هذه الأزمات على كل قسم منها. وهذه الأقسام كانت:

١ - أهل الدولة الذين تكثر أموالهم لزيادة خراج الأرض، ويرى المقريزى أن هذه الزيادة صورية؛ لاختلاف القوة الشرائية بين العملة الجديدة والعملة القديمة التى كانت قبل هذه الأزمات.

٢ - مياسير التجار وأولو النعم والترف وهم الذين استفادوا من ارتفاع السعر. ويرى المقريزى أيضًا أن هذه الزيادة كانت صورية.

٣ - أصحاب الحال المتوسطة من التجار وأصحاب المعايش؛ وهم السوقة، ويعيشون مما يتحصل لهم من الربح؛ فليس لهم ولا عليهم.

٤ - أصحاب الفلاحة والحرث: وهلك معظمهم ولكن المتصرفين منهم بالأراضى الواسعة قد اغتنوا.

٥ - الفقهاء وطلاب العلم وأجناد الحلقة - عظم بؤسهم واشتدت أحوالهم فهم ما بين ميت أو مشته للموت؛ لسوء ما حل بهم[1].

٦ - أصحاب الصنائع وأرباب المهن ومعهم الأجراء والحمالون والخدم والسواس والفعلة، ويذكر المقريزى أن أجرتهم قد تضاعفت كثيرًا.

٧ - أهل الخصاصة والمسكنة الذين لا يملكون شيئًا فقد مات معظمهم جوعًا وبردًا ولم يبق منهم إلا القليل

٧ - الفصل السادس - فصل فى ذكر نبذ من أسعا[ر هـ]ذا الزمن، وإيراد طرف من أخبار هذه المحن.

ويوضح فيه المقريزى ارتفاع الأسعار فى كل شىء؛ من مأكل وملبس، ويرجع ذلك إلى كثرة رواج الفلوس؛ فنجده يذكر: «فمن نظر إلى أثمان المبيعات باعتبار الفضة والذهب لا يجدها قد غلت إلا شيئا يسيرًا، وأما باعتبار ما دهى الناس من كثرة الفلوس فأمر لا أشنع من ذكره ولا أفظع من هوله،

(١) انظر ص ٦٦ من الكتاب

فسدت به الأموال، واختلت به الأحوال وآل أمر الناس بسببه إلى الزوال، وأشرف من أجله الإقليم على الدمار والاضمحلال...»[1].

٨ - الفصل السابع - فصل فيما يزيل عن العباد هذا الداء ويقوم لمرض الزمان مقام الدواء ويعرض فيه الحل الذى يراه مناسبا للقضاء على هذه الأزمات.

٩ - الفصل الثامن - فصل فى بيان محاسن هذا الت[دبـ]ـير العائد نفعه على الجم الغفير ويعرض فيه مميزات الحل الذى وضعه للحد من هذه الأزمة وفوائد هذا الحل، ويجمل فوائد الحل الذى ذكره فى نقطتين[2].

وينهى الكتاب بذكر تاريخ الفراغ منه سنة ٨٠٨ هـ.

والحمد لله رب العالمين

القاهرة فى غرة المحرم ١٤٢٠ هـ

١٧ أبريل ١٩٩٩م

ياسر سيد سيد صالحين

(١) انظر ص ٧٠، ٧١ من هذا الكتاب

(٢) انظر ص ٧٤ من هذا الكتاب.

*[مقدمة المؤلف]

/ بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله علي سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم . الحمد لله مصرِّف الأمور بحكمته، ومُجريها كيف يشاء بقدرته ؛ أنعمَ على قومٍ فأوقفهم على ما خَفِي من بديع صنعته ، ووفّقهم لأتْباع ما دَرَس[1] من شريعته ، وآتاهم بياناً وحِكَماً ، وألهمهم معارف وعلماً ، وأيّدهم في أقوالهم و سدّدهم[2] في أفعالهم ، حتىَ بيّنوا للناس أسباب ما نزل مِن المحن ، وعرَّفهم كيف الخلاص مما حلّ بهم من جليل الفتن .. وأضلَّ آخرين فأكثروا في الأرض الفساد ، وأملى لهم حتى أهلكوا بطغيانهم العباد والبلاد ، واستدرجهم من حيث لا يشعرون ؛ فهم في ضلالهم يعمهون ، وبباطلهم يفرحون ، ولعباد الله يُذلّون ، وعن عبادة ربهم يستكبرون .

أحْمدُه حمد عبدٍ عَرَف قدرَ أنْعُمِ الله عليه فعجز عن شكرها ، وعلم أن الأمور من الله ومرجعها إلى الله ، فاعتمد عليه في تيسير عسرها .

وصلى الله على نبينا محمد الذي هدي الله به العباد ، وأزال بشرعته الجور والفساد ، وعلى آله وأصحابه ، وأوليائه وأحبابه ، صلاةً لا ينقطع مددها ، ولا يُحصى عددها .

وبعد .. فإنه لما طال أمد[3] هذا البلاء المبين[4] ، وحلَّ فيه بالخلق أنواع العذاب المهين ، ظنَّ كثير من الناس أن هذه المحن لم يكن فيما مضي مثلها

(*) كل ما بين القوسين [ ] فهو إضافة من الناشر .

(/) العلامة (/) تشير إلى أوائل الصفحات في النسخة (ل) .

(١) أي انمحى وقل اتباعه.

(٢) أي وفقهم.

(٣) مدة و زمن.

(٤) يشير المقريزي إلى محنة عام ٨٠٨ هـ.

ولا مرَّ في زمن شبهها ؛ وتجاوزوا الحد فقالوا لا يمكن زوالها ، ولا يكون أبداً عن الحلق / انفصالها ؛ وذلك أنهم قوم لا يفقهون ، وبأسباب الحوادث جاهلون ، ومع ٤
العوائد واقفون ، ومِن رَوْح[1] الله آيسون . ومَن تأمّل هذا الحادث من بدايته إلى نهايته ، وعرفه مِن أوله إلى غايته ، علم أن ما بالناس سوى سوءُ تدبير الزعماء والحكام ، وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد ، لا أنه كما مرَّ من الغلوات[2] ، وانقضى من السنوات المهلكات ؛ إلا أن ذلك يحتاج إلى إيضاح وبيان ، ويقتضي إلى شرح وتبيان . فعزمتُ على ذكر الأسباب التي نشأ منها هذا الأمر العظيم ، وكيف تمادى بالبلاد والعباد هذا المصاب الشنيع . وأختم القول بذكر ما يزيل هذا الداء ، ويرفع البلاء ، مع الإلماع بطَرْفٍ من أسعار هذا الزمن ، وإيراد نُبَذٍ مما غَبَرَ مِن الغلاء والمحن ؛ راجياً من الله سبحانه أن يوفّق مَن أسند إليه أمور عباده ، وملّكه مقاليدَ أرضه وبلاده ، إلى ما فيه سداد الأمور وصلاح الجمهور ؛ إذ الأمور كلها – قلُّها وجلُّها[3] – إذا عُرفت أسبابها سهل على الخبير صلاحُها ، والله المستعان على كل ما عزّ وهان[4] ، وَهُوَ يَقُولُ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيل .

❁ ❁ ❁

(١) الرَّوْح : بفتح الراء المشددة : الرحمة .
(٢) جمع غلْوة وغلاء : نقيض الرُّخص .
(٣) قلّها : يسيرها ، جلّها : خطيرها و عظيمها .
(٤) عزّ : صعب ، هان : سهل ويسر .

فصل
٥/ في ذكر مقدمة حكمية تشتمل على قاعدة كلية

اعلم – أيدك الله بروح منه ، ووفّقك إلى الفهم عنه – أنه لم تزل الأمور السالفة كلما كانت أصعبَ على مَن شاهدها ، كانت أظرف عند من سمعها . وكذلك لا تزال الحالُ المستقبَلة تُتصوَّر في الوهم خيرًا من الحالة الحاضرة ؛ لأن مَلالة الحالة الحاضرة تُزيّن في الوهم الحالة المستقبلة ؛ فلذلك لا يزال الحاضر أبداً منقوصاً حقُّه محموداً قَدْرُه ؛ لأن القليل مِن شرِّه يُرَى كثيراً ؛ إذ القليلُ مِن المشاهدة أرسخُ مِن الكثير مِن الخبر ، وإذ مقاساة اليسير من الشدة أشق على النفس من تذكُر الكثير مما سلفَ منها ؛ مثالُ ذلك شخصٌ أرّقته البراغيث ليلةً ، فتذكّر بذلك ليالي ماضية أرّقته فيها حرارة الحُمّى ؛ فغيرُ ذي شك أن توهُّمَ تلك الحُمّى ، وتذكُّرَ تلك الأيام الماضية ، أخفُّ عليه من دبيب البراغيث على جسمه في وقته ذلك . ولا جَرَمَ[1] أن هذا الحال وإن كان هكذا موقعه في الوقت الحاضر من الحِسِّ ، فليس كذلك حُكْمُه في الحقيقة ؛ لأنه لا يقدر أحدٌ أن يثبت القول بأن دبيب البراغيث على الجسم وقرصَها أنكى من حرارة الحُمّى ، وأنّ السهر في حال الصحة أشد من السهر على أسباب المَنِيَّة .

ولما كانت الحالتان هكذا في التمثيل ، وجبَ علينا أن نُسلّم للقائلين الذين ضاقوا ذرعاً بحوادث زمنهم على ما زعموه مِن أن هذه الحوادث صعبة عليهم ، ولا نسلّم لهم ما جاوزوا به الحدّ مِن ادّعائهم أنها في المقارنة والقياس / أصعب من ٦
التي مضت . مثاله لو أنّ رجلاً قام من فراشه وهو بمصر في بعض أيام الشتاء

(١) لا جرم : حقا ، لا بُدّ ، لا محالة .

سَحَرًا[1] ، وبرز إلى رحاب داره ، فرأى الأمطار نازلة والأرض بالماء قد امتلأت ، فقال: هذا يوم شديد البرد ، لكان ذلك من قوله غير مردود ولا مُنْكَر ؛ لأنه قال بما وجد في نفسه ، وبما جَرَتْ عادة الناس أن يقولوه . فإن عجز عن احتمال ما وصل إلى جسمه مِنَ البرد ، ورجع إلى فراشه فالتحفَ ، وقال: هذا اليوم برده أشد من البرد الواقع ببلاد الروم والترك ، لم تَجُزْ هذه المقالة ، وعُدَّ قائلها في الضعف واللين والغَرارة [2]بمنزلة بُنيّات الخدور[3] وربّات الحجول[4] ؛ بل نُخرجه عن لحافه ونُريه الأطفال وكيف يمرُّون في تلك المياه ويلعبون بها ، فيعلم إذا رأى ذلك أن الذي أطنب فيه من الشكاية لزمانه ليس لإفراط شدة الزمان ، لكنه لضعف صبره وقلة احتماله .

وسأذكر – إن شاء الله تعالى – من الغلوات الماضية ما يتضح به أنها كانت أشد وأصعب من هذه المحن التي نزلت بالناس في هذا الزمان بأضعاف مضاعفة، وإن كانت هذه المحنة مشاهَدةً وتلك خبراً .

واعلم أن المسموع الماضي لا يكون أبداً موقعه من القلوب موقعَ الموجود
٧ الحاضر في شئ من الأشياء ، وإن كان الماضي كبيراً والحاضر صغيراً ؛ لأن / القليل من المشاهدة أكثرُ من الكثير بالسماع ﴿ وَاللَّهُ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً ، وَمَا يَذَّكَّرُ إِلا أُولُو الأَلْبَابِ ﴾ .

﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى السَّبِيل ﴾ .

(١) سحرًا : وقت السحر، وهو آخر الليل قبل الفجر ، و هو أشد الأوقات برودة .
(٢) الغرارة : حداثة السن والمقصود السذاجة .
(٣) بنيات : جمع بنية أي بنت، والخدور: جمع خِدْر: وهو ستر يُعمل للمرأة في ناحية من البيت .
(٤) ربات : صاحبات . الحجول : جمع حجل و هو الخلخال .

فصل
في إيراد ما حل بمصر من الغلوات و حكايات يسيرة من أنباء تلك السنوات

اعلم – حاط اللهُ نعمتَك وتَوَلّى عصمتَك – أن الغلاء والرخاء ما زالا يتعاقبان في عالم الكون والفساد ، منذ برأ الله الخليقة في سائر الأقطار وجميع البلدان والأمصار . وقد دوّن نَقَلَةُ الأخبار ذلك وبَسَطوا خبره في كتب التاريخ ، وعزمي – إن شاء الله تعالى – أن أُفرد كتاباً يتضمن ما حلّ بهذا النوع الإنساني من المحن والكوائن المجيحة ، منذ آدم عليه السلام ، وإلى هذا الزمن الحاضر؛ فإني لم أرَ لأحدٍ في ذلك شيئاً مفرداً . وأذكرُ هنا جليل ما حلّ بمصر خاصة من الغلاء فقط ، على سبيل الاختصار ، والإضراب عن التطويل والإكثار . **فأقول وبالله** أستعين– فهو المعين– : قد ذكر الأستاذ **إبراهيم ابن وصيف شاه**[1]في كتاب
٨ "**أخبار مصر لِما قَبْل الإسلام**" وهو كتاب جليل/الفائدة رفيع القدر ، **أنّ أولَ غلاء وقع بمصر** كان في زمن الملك السابع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان واسمه أفروس بن مناوش الذي كان طوفان نوح عليه الصلاة والسلام في زمنه ، على قول ابن هرجيب بن شهلوف . وكان سبب الغلاء ارتفاع[2] الأمطار وقلة ماء النيل ، فعقمت أرحامُ البهائم ، ووقع الموتُ فيها لِما أراده الله سبحانه و تعالى من هلاك العالم بالطوفان .

(١) إبراهيم بن وصيف شاه : مؤرخ عاش في مصر وتوفي في أواخر القرن السابع الهجري وله مؤلف آخر هو " جواهر البحور ووقائع الأمور وعجائب الدهور وأخبار الديار المصرية " لا زال مخطوطا . ويوجد منه نسخة بدار الكتب المصرية ونسخة بمعهد المخطوطات العربية تاريخ نسخها ١٠٥١ هـ وهي تحت رقم ٥٠١ تاريخ غير مفهرس. والكتاب فيه تاريخ مصر منذ العصر القديم وحتى دولة المماليك ، و به زيادات لتاريخ مصر لما بعد الفتح العثماني ، وهذه الزيادات مضافة .
(٢) انعدام .

ثم وقع غلاء في زمن فرعان بن مسور ، وهو التاسع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان ؛ وسببه أن الظلم والهرج كثرَ حتى لم ينكره أحد ، فأجدبت الأرض وفسدت الزروع ، وجاء بعقب ذلك الطوفانُ ، فهلك الملك فرعان وهو سكران، وهو أول من سُمّي باسم فرعان .

ثم وقع غلاء في زمن أتريب بن مصريم ، ثالث عشر ملوك مصر بعد

٩ / الطوفان : وكان سببه أن ماء النيل توقّف جريُه مدة مائة وأربعين سنة ، فأكل الناس البهائم حتى فنيت كلها . وسار الملك أتريب ماشياً ، ثم أضعفه الجوع حتى لم يبق به حركة سوى أن يبسط كفيه ويقبضهما من الجوع . فلما اشتد الأمر عليه، وطال احتباس النيل ، وشمل الموتُ أهلَ الإقليم ، كتب أتريب إلى لاذو بن سام بن نوح عليه السلام بذلك ؛ فكتب لاذو إلى أخيه أرفخشذ بن سام فلم يجبه بشئ ، حتى بعث الله هوداً عليه السلام ، فكتب إليه أتريب يلتمس منه الدعاء برفع ما نزل بأرض مصر ، فأجابه هود عليه السلام : "إني أدعو لكم في يوم كذا ، فانتظروا فيه جري النيل" .

فلما كان ذلك اليوم ، جمع أتريب[1] مَن بقي بمصر من الرجال والنساء، وهم قليل عددهم ، فدعوا الله تعالى وضجّوا واستغاثوا إليه ؛ وكان ذلك عند انتصاف النهار في يوم الجمعة ، فأجرى الله سبحانه وتعالى النيل في تلك الساعة ، إلا أنه لم يكن عندهم ما يزرعونه . فأوحى الله سبحانه وتعالى إلى هود عليه السلام أن ابعث إلى أتريب بمصر أن يأتي لَحْف[2] جبلها ، وليحفر بمكان كذا ؛ فكتب هود إلى أتريب يُعْلِمُه ، فجمع قومَه وحفروا ، فإذا عقودٌ[3] قد عُقِدَت بالرصاص ، وتحتها غلالٌ كأنها وُضعت حينئذ ، وهي باقية في سنبلها لم تُدْرَس ؛

(١) يذكر المقريزي أن مدينة أتريب القديمة بناها هذا الملك ، وموضع هذه المدينة شرقي بنها الحالية بالوجه البحري : المواعظ والاعتبار جـ ١ ص ١٧٥ .طبعة بولاق.
(٢) اللحف : أصل الجبل.
(٣) جمع عقد : وهو بناء على هيئة قوس ثم رص حجارته بعقدة تمسكها .

فمكثوا ثمانية شهور في نقلها ، وزرعوا منها وتقوّتوا نحو خمس سنين . فأخبره أخوه صابر بن مصريم أن أولاد قابيل بن آدم عليه السلام لما انتشروا / في الأرض ١٠
وملكوها ، علموا أن حادثة تحدث في الأرض ، فبنوا هذا البناء ووضعوا فيه هذه الغلال . فزرعت مصر وأخصبت حتى بيع كل أردب[1] بدانق[2] ودام الرخاء مدة مائتي سنة .

ثم وقع الغلاء في زمن الملك الثاني والثلاثين من ملوك مصر بعد الطوفان ،

وهو الثاني من ملوك العمالقة ، وهو الثالث من الفراعنة في قول مؤرخي القبط . واختُلف في اسم هذا الملك : فقيل اسمه نهراوس ، وقيل بل اسمه الريان بن الوليد بن درمغ العمليقي . وهذا الغلاء هو الذي دبَّر أمرَ البلاد فيه يوسفُ عليه السَّلام ، وقد ذكره الله سبحانه وتعالى في القرآن العظيم ، وتضمنته التوراة ، واشتهر ذكره في كتب الأمم الماضية والخالفة[3]، فأغنى عن ذكره .

ثم وقع غلاء وجَدْبٌ هلكت فيه الزروع والأشجار . وفُقدت فيه الحبوب والثمار ، وعمّ الموت الحيوانات كلها ، وذلك عند مبعث موسى عليه الصلاة والسلام إلى فرعون . وخبر هذا الغلاء مشهور في كتب الإسرائيليين وغيرهم ، وكفى إشارة إليه ودلالة عليه قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ ﴾ ؛ وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الأَمْوَالِ وَالأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يذَّكَّرُونَ﴾ .

(١) الأردب : في القاموس المحيط " مكيال ضخم بمصر يضم أربعة وعشرين صاعا أو ست ويبات " الجمع منه أرادب ." وهو يساوي أربعة كيلات مصرية ويساوى ١٢٨ رطلا " . د. محمد ضياء الدين الريس : الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ص ٣٣٠ : ٣٣٣ .
(٢) الدانق : لفظ قديم في الفارسية والأرمينية ، استعمله العرب في الجاهلية للدلالة على وزن معين وفي النقد أيضا ، ثم استعمل في العصر الإسلامي كوزن ثقله عشر حبات من الشعير أو أربعون حبة من الأرز أو ثلاثة قراريط وثمن قيراط .
محمد قنديل البقلي : التعريف بمصطلحات صبح الأعشى ص١٣٢ .
(٣) في (و) : الخالية و هما بمعنى واحد أي الماضية .

١١ / ثم وقع بالأرض قبل مبعث النبي ﷺ أنواعٌ من البلاءِ والمحن عمّت المعمور من الأرض ، وخصَّ مصر منها كثيرٌ من الغلاء ، ذكرناه في موضعه .

ثم جاء الله سبحانه بالإسلام ، فكان أول غلاء وقع بمصر في سنة سبع وثمانين [٨٧ هـ] من الهجرة ، والأمير يومئذ بمصر **عبد الله بن عبد الملك بن مروان**(١) ، من قِبَل أبيه . فتشاءم به الناس ؛ لأنه أول غلاء(٢) ، وأول شدة رآها المسلمون بمصر .

ثم وقع غلاء في الدولة الإخشيدية في محرم سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة [٣٣٨هـ] ، والأمير يومئذ أبو القاسم أنوجور بن الإخشيد (٣) ، فثارت الرعية ومنعوه من صلاة العتمة(٤) في الجامع العتيق(٥) .

ثم وقع غلاء في سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة [٣٤١هـ]، فكثر الفأر في أعمال مصر ، وأتلف الغلات والكروم وغيرها . ثم قصر النيل ، فنزع السعر في

١٢ / شهر رمضان . وفي سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة [٣٤٣هـ]، عظم الغلاء ، حتى

---

(١) عبد الله بن عبد الملك بن مروان : تولى مصر من قبل أبيه عبد الملك بن مروان وذلك بعد وفاة عمه عبد العزيز بن مروان الذي ولي هذا المنصب قبله ، ودخل عبد الله مصر في يوم أحد عشر جمادى الآخر سنة ٨٦ هـ وكان عمره ٢٩ سنة وهو من عرب الدواوين بمصر ، وكانت لغتها قبل ذلك هي اللغة القبطية وكانت مدة ولايته ثلاث سنين وعشرة أشهر وحدث الغلاء في عهده في سنة ٨٧ هـ فتشاءم به الناس وسموه مكيسا ، ويذكر المقريزي عنه أنه كان يرتشي وعزل في سنة ٨٩ هـ .
المقريزي المواعظ والاعتبار جـ ٢ ص ٨٥ . ط.الآداب ، ابن عبد الحكم : فتوح مصر وأخبارها ص ١٢٢ .

(٢) ينفرد ساويرس بن المقفع في كتابه " سير الأباء البطاركة " بذكر حدوث غلاء ومجاعة في مصر على أيام عبد الله بن سعد، ويذكر عنه أنه كان غلاء عظيما لم يحدث مثله منذ زمن دقليديانوس والي أيامه، ويرجح أن تاريخ حدوث هذه الأزمة هو سنة ٢٨ هـ ، د. بركات البيلي : الأزمات الاقتصادية والأوبئة في مصر ص ٣٧

(٣) أبو القاسم أنوجور بن الإخشيد : تولى حكم مصر سنة ٣٣٥هـ بعد وفاة أبيه محمد بن طغج الإخشيد وكان عمره حينئذ أربعة عشر عاما وتولى الوصاية عليه كافور الإخشيدي الذي كان الحاكم الفعلي للبلاد، واستمر أنوجور في الحكم أربعة عشر سنة ومات سنة ٣٤٩هـ ويعتقد البعض أن كافور قد دس له السم ، د. أحمد شلبي : موسوعة التاريخ الإسلامي جـ ٥ ص ١١١ .

(٤) هي الثلث الأول من الليل أو بعد غيبوبة الشفق أو وقت صلاة العشاء الآخرة .

(٥) الجامع العتيق يقصد به جامع عمرو بن العاص بمدينة الفسطاط ويعرف أيضا بتاج الجوامع ، ابن دقماق : الانتصار لواسطة عقد الأمصار جـ ٤ ص ٥٩ .

بيع القمح كلُّ وَيْبَتين (١) ونصف بدينار . ثم طُلِب فلم يوجد ، وثارت الرعية وكسروا منبر الجامع بمصر(٢).

ثم وقع الغلاء في الدولة الإخشيدية أيضاً ، واستمر تسع سنين متتابعة ، وابتدأ في سنة ثنتين وخمسين وثلاثمائة [٣٥٢هـ]، والأميرُ إذ ذاك عليُّ بن الإخشيد(٣) ، وتدبير الأمور إلى الأستاذ أبي المسك كافور الإخشيدي . وكان سبب الغلاء أن ماء النيل انتهت زيادته إلى خمسة عشر ذراعاً وأربع أصابع ، فنزع السعر بعد رخص ، فما كان بدينار واحد صار بثلاثة دنانير ؛ وعزَّ الخبز فلم يوجد ، وزاد الغلاء حتى بلغ القمح كل ويبتين بدينار . وقصر مدُّ النيل في سنة ثلاث وخمسين ، فلم يبلغ سوى خمسة عشر ذراعا وأربعة أصابع ؛ واضطرب فزاد مرة ونقص أخرى حتى صار في النصف من شهر بابَهْ إلى قريب من ثلاثة عشر ذراعاً ؛ ثم زاد قليلاً وانحط سريعاً . فعظم الغلاءُ ، وانتقضت الأعمال لكثرة الفتن، ونُهبت الضياع والغلات . وماجَ الناس في مصر بسبب السعر ، فدخلوا الجامع العتيق بالفسطاط في يوم جمعة ، وازدحموا عند المحراب ، فمات / رجل وامرأة في ١٣
الزحام ؛ و لم تُصَلَّ الجمعة يومئذ . وتمادى الغلاءُ إلى سنة أربع وخمسين [٣٥٤هـ]، وكان مبلغُ الزيادة أربعةَ عشر ذراعا وأصابع . وفي سنة أربع وخمسين نفسها كان مبلغ الزيادة ستة عشر ذراعاً وأصابع . وفي سنة خمس وخمسين[٣٥٥هـ] كان مبلغ الزيادة أربعة عشر ذراعًا وأصابع ، وقصر مَدُّه وقلَّتْ جريتُه . وفي سنة ست وخمسين[٣٥٦هـ] لم يبلغ النيل سوى اثني عشر

---

(١) الويبة : مكيال للحبوب وهي تساوي كيلتين والأردب ست ويبات ، القلقشندي صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٤١ .

(٢) كلمة مصر كانت تشير عند مؤرخي العصور الوسطى إلى مدينة الفسطاط والتي كانت تسمى عادة "مصر الفسطاط" وكانت تضم مدينة العسكر ومدينة القطائع ، أحمد محمود حمدي : عواصمنا الإسلامية قبل القاهرة (بحث ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة جـ ١ ص ١٩٦) .

(٣) هو ثالث حكام الدولة الإخشيدية، تولى الحكم بعد وفاة أخيه أبي القاسم أونوجور ٣٤٩هـ وتلقب بأبي الحسن وحكم اسميا لمدة خمس سنين وشهرين حيث كان زمام الأمور في يد كافور الإخشيدي وتوفي سنة ٣٥٥هـ . المقريزي : المواعظ والاعتبار جـ ١ ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ طبعة بولاق .

ذراعًا وأصابع ، ولم يقع مثل ذلك في الملة الإسلامية ؛ وكان على إمـارة مصـر حينئذ الأستاذ كافور الإخشيدي[1] ؛ فعظم الأمر من شدة الغلاء .

❁ ❁ ❁

ثم مات كافور ، فكثر الاضطراب وتعدَّدت الفتن[2] ، وكانت حـروبٌ كثيرة بين الجند والأمراء قُتل فيها خَلْقٌ كثير ، وانتُهبتْ أسواق البلد ، وأُحرقـت مواضع عديدة . فاشتد خوف الناس ، وضاعت أموالهم وتغيَّرت نياتهم ؛ وارتفـع السعر ، وتعذَّر وجود الأقوات حتى بيع القمح كلُّ ويبة بدينار و اختلف العسكر ؛ فلحق الكثير منهم بالحسن بن عبد الله بن طغج ، وهو يومئذ بالرملة ؛ وكـاتَبَ الكثير منهم المعز لدين الله الفاطمي[3] . وعظم الإرجاف[4] بمسير القرامطـة إلى مصر ، وتواترت الأخبار بمجيء عساكر المعز من المغرب ، إلى أن دخلت سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة [٣٥٨ هـ] ودخل القائد جوهر بعساكر الإمام المعز لدين الله ، وبنى القاهرة المعزية ؛ وكان مما نظر فيه أمر الأسعار ، فضرب جماعةً من الطحانين

١٤ وطِيفَ بهم ، وجمع سماسرةَ الغلات بمكان واحد ، وتقدَّم/ألا تباع الغلات إلا هناك فقط ؛ ولم يجعل لمكان البيع غيرَ طـريقٍ واحـدة ، فكان لا يُخرج قدح قمحٍ إلا

(١) كافور الإخشيدي (حكم مصر ٣٥٥-٣٥٧ هـ) : كان عبدا حبشيا اشتراه الإخشيد بثمن بخس ولكنـه أظهر من المزايا والصفات ما حبب فيه مولاه وقد أخذ الإخشيد يرقيه في بلاطه لعقله وحسن تدبيره وجعله من كبار قواده وبعد وفاته كان هو المسيطر علي زمام الأمور وكان يحكم مصر من وراء الستار حيث كان وصيا على كل من أنوجور وعلي بن الإخشيد ثم تولي بعد وفاة علي بن الإخشيد سنة ٣٥٥هـ وحكم مصر لمدة عامين وتوفي ٣٥٧ هـ انظر د.سيدة إسماعيل الكاشف:مصر في عصر الإخشيديين (ص١٢٧ :١٤٤) .

(٢) أدت هذه الأزمة الاقتصادية التي استمرت عدة سنوات إلى سقوط الدولة الإخشيدية حيث انقسم الجيش على نفسه فلحق البعض منهم بالحسن بن عبيد الله بن طغج بالرملة وكاتب البعض الآخر ومعهم جماعة من أهل البلد المعز لدين الله يدعونه إلى دخول مصـر . د. بركـات البيلـي : المرجـع السـابق ص ٥٥ ، والمقريزي هنا يرجع الفتح الفاطمي لمصر وسهولته إلى العامل الاقتصادي كعامل مهم ضمن العوامل التي أدت إلى ذلك الفتح .

(٣) المعز لدين الله الفاطمي (٣٤١-٣٦٥هـ) : رابع حكام الدولة الفاطمية بالمغرب وأولهم بمصر . ومـع قصر المدة التي قضاها بمصر والتي بلغت عامين فقط إلا أن كثيرا من التقاليد الخاصة بالخلافة الفاطميـة وخاصة فيما يتعلق بالاحتفالات والمواسم قد وضعت في عهده وتوفي سنة ٣٦٥هـ ، ابن خلكان : وفيـات الأعيان جـ ٢ ص ١٥٣ ، ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة جـ ٤ ص ٧٩ .

(٤) الخوف و الانزعاج.

ويقف عليه سليمان بن عزة المحتسب[1] . واستمرَّ الغـلاء إلى سـنة سـتين [٣٦٠هـ] ، فاشتدَّ فيها الوباء ، وفشتِ الأمراض ، وكثر الموت حتى عجز الناسُ عن تكفين الأموات ودفنهم ، فكان مَن مات يُطرح في النيل ، فلما دخلت سـنة إحدى وستين[٣٦١هـ] انحلَّ السعرُ فيها ، وأخصبتِ الأرضُ ، وحصل الرخاء.

ثم وقع الغلاء في أيام الحاكم بأمر الله[2] وتدبير أبي محمد الحسن بن عمّار، وذلك في سنة سبع وثمانين وثلاثمائة[٣٨٧هـ] ، وكان سببه قصور النيل ، فـإن الزيادة بلغت إلى ستة عشر ذراعاً وأصابع ، فنـزع السعرُ وطُلِب القمح فلم يُقْدَر عليه . واشتدّ خوف الناس ، وأُخذت النساء من الطرق ، وعظم الأمر، وانتـهى سعر الخبز إلى أربعة أرطال بدرهم ؛ ومشت الأحوال بانحطاط السعر بعد ذلـك . فلما كانت سنة خمس وتسعين وثلاثمائة[٣٩٥هـ] توقَّف النيل حتى كُسِر الخليـج في آخر مسري ، والماء على خمسة عشر ذراعاً وسبعة أصابع ، وانتهت الزيادة إلى ستة عشر ذراعاً وأصابع . فارتفعت الأسعار ووقفت الأحوال في الصرف ؛ فـإن الدراهم المعامَلة كانت تسمَّى يومئذ بالدراهم المزايدة والقِطَع[3] / ، فتعنَّت الناسُ ١٥

(١) سليمان بن عزة المحتسب : ثاني من تولى الحسبة في مصر الفاطمية بعد أبي جعفر الخراساني الـذي تولى الحسبة سنة ٣٥٨هـ ثم عُزل منها في نفس السنة وتولاها سليمان من سنة ٣٥٨هـ وحتـى سنة ٣٦٣هـ حيث عزل منها ، وتولى الحسبة والخراج يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن. ومـن الجدير بالذكر أن عمل المحتسب الفاطمي كان ذا طابع خاص حيث كان يعمل لتحقيق أغراض مذهبية بحتة وفقـا لما يتطلبه المذهب الشيعي ، المقريزي : اتعاظ الحنفا : جـ ١ ص ١٢٢، ١٤٤ ،سهام مصطفى أبو زيد: الحسبة في مصر الإسلامية : ص ٧٢ - ٧٨ و ٢٥٣ .

(٢) الحاكم بأمر الله : ثالث الخلفاء الفاطميين بمصر وهو ابن الخليفة العزيز بالله وكان سنه عند مبايعتـه بالخلافة أحد عشر عاما و لذا تولى الوصاية عليه برجوان الخادم ولكن الحاكم دبر له وقتله سنة ٣٩٠ هـ وأخذ يتصرف في كافة الأمور مع حداثة سنه وظهر في تصرفاته كثير من الشذوذ مع الميل إلـى سفك الدماء وادعى الربوبية في أواخر أيامه وذلك بسبب محمد بن إسماعيل الدرزي والذي تنسب لـه طائفة الدروز. وفي سنة ٤١١هـ خرج الحاكم ليقوم بجولته المعتادة في جبل المقطم لكنه لم يعد ، ومـا زالت تعتقد به طائفة الدروز حتى الآن ، المقريزي : اتعاظ الحنفا : جـ١ ص ٢٩٠ ، د.سعيد عاشور و عبد الرحمن الرافعي : مصر في العصور الوسطى ص ٢٠٣ .

(٣) الدراهم المعاملة هي : الدراهم المضروبة حسب قوانين الدولة القائمة والمتداولة بين النـاس حسب قيمتها الرسمية ، أما المزايدة فهي الدراهم التي تزيد في الحجم دون الوزن ، أما القطع فهي الدراهم التي كان يقتطع منها جزء أو يُبرد ، وكانت الدراهم القطع والمزايدة تقل قيمتها عن العملة الرسمية لذلك كـان يعاد ضربها عند كل إصلاح للعملة ، د. رأفت النبراوي : النقود الإسلامية فـي مصـر ص ٣٤٤ ، د. بركات البيلي : المرجع السابق ص ٦٦ حاشية ٤ .

فيها . وكان صرف الدينار ستة وعشرين درهماً منها ، فتزايد سعرُ الدينار إلى أن كان في سنة سبع وتسعين كل أربعة وثلاثين درهماً بدينار . وارتفع السعر ، وزاد اضطراب الناس ، وكثر عَنَتُهم في الصرف ، وتوقفت الأحوال من أجل ذلك . فتقدّم الأمر بإنزال عشرين صندوقاً من بيت المال[1] مملوءة دراهم فُرِّقت في الصيارف . ونودي في الناس بالمنع من المعاملة بالدراهم القطع والمزايدة ، وأن يحملوا ما بأيديهم منها إلى دار الضرب[2] ، وأُجِّلوا ثلاثاً . فشقَّ ذلك على الناس لتلاف أموالهم ، فإنه كان يُدفع في الدرهم الواحد من الدراهم الجُدُد[3] أربعة
١٦ دراهم من الدراهم القطع والمزايدة . وأُمر أن يكون الخبز / كل اثني عشر رطلا بدرهم من الدراهم الجدد، وأن يُصرف الدينار بثمانية عشر درهماً منها . وضُرب عدةٌ من الطحانين والخبازين بالسيوط[4] ، وشُهِّروا من أجل ازدحام الناس على الخبز ، فكان لا يباع إلا مبلولاً . وقصر مدُّ النيل حتى انتهت الزيادة إلى ثلاثة عشر ذراعا وأصابع ، فارتفعت الأسعار.وبرزت الأوامر لمسعود الصقلبي متولي الستر[5] بالنظر في أمر الأسعار : فجمع خُزَّانَ الغلال والطحّانين والخبازين ، و قُبض على

(١) بيت المال : كان مقره منذ الفتح الإسلامي لمصر بجامع عمرو بن العاص بالفسطاط وينسب بناؤه إلى قرة بن شريك والي مصر سنة (٩٠-٩٦هـ) وإلى أسامة بن زيد التنوخي وهو صاحب الخراج في ولاية عبد الملك بن رفاعة على مصر (٩٦-٩٩هـ) ، المقريزي : المواعظ والاعتبار : جـ ١ ص ٢٩٩ ط. بولاق ، ابن دقماق : الانتصار لواسطة عقد الأمصار : جـ ٤ ص ٦٤ .

(٢) بنيت دار الضرب في القاهرة في أيام المأمون بن البطائحي في عهد الخليفة الآمر وكان موقعها في القشاشين قبالة المارستان الذي هناك وسميت بالدار الآمرية . وترتب في قوص دار ضرب وفي القاهرة ومصر والإسكندرية وصور " ، ابن عبد الظاهر : الروضة البهية الزاهية في خطط المعزية القاهرة - تحقيق د. أيمن فؤاد سيد ص ٣٣، ٣٤ ، المقريزي : المواعظ والاعتبار طبعة الآداب جـ ٢ ص ٣١٢،٣١٣ ، ابن مماتي : قوانين الدواوين ص ٣٣١، ٣٣٢ .

(٣) الدراهم الجُدُد : يبدو أن هذا اللفظ كان يستعمل للدلالة على ما يستجد ضربه من النقود بأنواعها في عهد من العهود تمييزا لها في الغالب عن النقود العتق أي القديمة. ومما يؤيد استخدام هذا اللفظ في الغرض السابق ما جاء في وثيقة وقف فاطمة بنت سودون بن عبد الله النوروزي حيث جاء فيها " ويصرف لها من ريع الوقف المذكور في كل شهر من شهور الأهلة من الفلوس الجُدد المستجدة الضرب من النحاس الأحمر معاملة الديار المصرية يومئذ ثلثمائة درهم " ، د. رأفت النبراوي : المرجع السابق : ص ٣٤٠، ٣٤١ .

(٤) جمع سوط ، هذا الجمع خطأ وتجمع على أسواط وسياط .

(٥) اسمه أبو الفتوح مسعود الصقلبي ونحن لا نعرف شيئا عن وظيفة صاحب الستر حيث لم يذكرها القلقشندي في " صبح الأعشى " في باب الوظائف بالدولة الفاطمية .

ما بالساحل من الغلال ، و أمر أن لا تُباع إلا للطحانين ، وسعَّر القمحَ كلَّ تِلِّيس[1] بدينار إلا قيراط ، والشعير عشرَ وَيْبات بدينار ، والحطب عشر حملات بدينار ؛ وسعَّر سائر الحبوب والمبيعات ، وضربَ جماعةً بالسياط وشهَّرهم ؛ فسكن الناس بوجود الخبز ، ثم كثر ازدحامهم عليه ، وتعذَّر وجوده في العشايا ؛ فأمرَ ألا يُباع القمح إلاّ للطحانين ، وشدّد في ذلك ، وكُبسَت[2] عدة حواصل ، وفُرق ما فيها من قمح على الطحَّانين بالسعر . واشتد الأمر ، فبلغ الدقيق كل حملة بدينار ونصف ، والخبز ستة أرطال بدرهم . وتوقّف النيل عن الزيادة ، فاستسقى[3] الناسُ / مرتين ؛ وارتفع السعر فبلغت الحملةُ [من[4]] الدقيق ستة ١٧
دنانير . وكُسِر الخليج والماء على خمسة عشر ذراعاً ، فاشتد الأمر ، وبلغ القمح كل تليس أربعة دنانير ، والأرز كل ويبة بدينار ، ولحمُ البقر : رطلٌ ونصف بدرهم ، ولحم الضأن : رطلٌ بدرهم ، والبصل : عشرة أرطال بدرهم ، و الجبنُ : ثماني أواقٍ بدرهم ، وزيتُ الأكل : ثماني أواق بدرهم ، وزيت الوقود : رطل بدرهم .

وبلغت زيادة النيل في سنة ثمان وتسعين [٣٩٨هـ] أربعة عشر ذراعاً وأصابع ، فلحقت الناسَ من ذلك شدائدُ . وتمادىَ الحال إلى سنة تسع وتسعين [٣٩٩هـ] فكُسِرَ الخليج في خامس عِشر توت ، والماء في خمسة عشر ذراعاً ، فنقص في تاسع عشر توت وانحط . فعظم الأمر ، و كَظَّ[5] الناسَ الجوعُ ؛ فاجتمعوا بين القصرين ، واستغاثوا بالحاكم في أن ينظر لهم ، وسألوه أن لا يهمل

(١) التليس : " وعاء يسوى من الخوص شبه قفة ، والقفة شئ كالقفة يتخذ واسع الأسفل ضيق الأعلى تتخذ من خوص تشبه الزنبيل ليس بالكبير لا عرى لها يجنى فيها التمر ونحوه وتسمى بالعراق القفة وبلغة اليمن الجلة " . ابن منظور : لسان العرب : مادة تلس ومادة قفع .

(٢) هجم عليها و حوصرت .

(٣) صلوا صلاة الاستسقاء .

(٤) زيادة في (و) فقط.

(٥) أجهدهم و أهمهم .

أمرهم ، فركب حماره وخرج من باب البحر ، ووقف وقال : " أنا ماضٍ إلى جامع راشدة[1] ، فأُقسمُ بالله لئنْ عدتُ فوجدتُ في الطريق موضعاً يَطـؤُه حمـاري مكشوفا من الغلة لأضربن رقبة كلّ من يقال لي إن عنده شيئاً منها ، ولأحرقـن داره وأُنهبن ماله " . ثم توجَّه وتأخَّر إلى آخر النهار ، فما تبقى أحد من أهل مصر والقاهرة وعنده غلة حتى حملها من بيته أو منـزله وشوّنها في الطرقات ؛ وبلغت أجرة الحمار في حمل النقلة الواحدة ديناراً . فامتلأت عيـون النـاس ، وشـبعت
١٨ نفوسهم ، وأمر / الحاكم بما يُحتاج إليه في كل يوم ، ففرضه على أرباب الغـلات بالنَّسيئة ، وخيَّرهم في أن يبيعوا بالسعر الذي يقرِّره بما فيه من الفائدة المحتملة لهم ، وبين أن يمتنعوا فيختم على غلاتهم ولا يمكّنهم من بيع شئ منها إلى حين دخـول الغلة الجديدة . فاستجابوا لقوله وأطاعوا أمره ، وانحلّ السعر وارتفع الضـررُ ، ولله عَاقِبَةُ الأُمُور .

ثم وقع غلاء في خلافة المستنصر[2] وزارة الوزير الناصر لديـن الله أبي محمد الحسن بن على بن عبد الرحمن اليازورى ، و سببه قِصَر النيل في سنة أربـع وأربعين وأربعمائة [٤٤٤هـ] ، وليس بالمخازن السلطانية شئ مـن الغـلات ، فاشتدت المسغبة . وكان سبب خلو المخازن أن الوزير لما أضيف إليه القضـاء في وزارة أبي البركات كان ينـزل إلى الجامع بمصر في يومي السبت والثلاثاء من كل جمعة ، فيجلس في الزيادة[3] منه للحكم على رسم من تقدَّمه ، وإذا صلَّى العصر رجع إلى القاهرة .

(١) بنى الحاكم بأمر الله هذا الجامع ، وكان الشروع في بنائه سنة ٣٩٣هـ ، المقريزى : المواعظ والاعتبار جـ ٤ ص ٦٣: ٦٥ ط. الآداب ، ابن دقماق : الإنتصار لواسطة عقد الأمصار: جـ ٤ ص ٧٨، ٧٩.

(٢) تولى المستنصر بالله الخلافة بعد وفاة أبيه الظاهر سنة ٤٢٧هـ واستمر في الحكم ستين عاما واتصف عهده في بدايته بالرخاء ولكن ذلك لم يستمر طويلا وأعقبه غلاء وانتشار وباء وكان هذا الوباء فريدا لطول مدته حتى أطلق عليه الشدة العظمى . وتوفي المستنصر سنة ٤٧٨هـ . د. سعيد عبد الفتاح عاشور : مصر في العصور الوسطى ص٢٠٤ ، د. بركات البيلى : المرجع السابق ص ٨١.

(٣) الزيادة : هي كل ما يضاف للتخطيط الأصلي للمسجد.

وكان في كل سوق من أسواق مصر على أرباب كل صنعة من الصنـائع عريف يتولى أمْرَهم ، و الأخبازُ بمصر في أزمنة المساغب متى بردتْ لم يُرْجَع منـها إلى شئ لكثرة ما يُغَشّ بها . وكان لعريف الخبازين دكان يبيع الخبز بها ، ومحاذيها
٣٩ دكان آخر لصعلوك يبيع الخبز بها أيضا، وسعره يومئذ أربعة / أرطال بدرهم وثمن. فرأى الصعلوك أنّ خبزه قد كاد يبرد ، فأشفق من كساده ، فنادى عليـه أربعـة أرطال بدرهم ، ليرغِّب الناس فيه ، فاتثال الناس عليه حتى بيع كلُّه لتسامحه ، وبقى خبز العريف كاسدا ؛ فحنق العريف لذلك ، ووكل به عونين من الحَسْبَة أغرمـاه عشرة دراهم . فلما مرّ قاضي القضاة أبو محمد اليازوري إلى الجامع استغاث بـه ، فأحضر المحتسبَ وأنكر عليه ما فعل بالرجل . فذكر المحتسب أن العادة جاريـة باستخدام عرفاء في الأسواق على أرباب البضائع ، ويُقْبَل قولهم فيما يذكرونـه ، فحضر عريف الخبازين بسوق كذا ، واستدعى عونين من الحَسْبَة ، فوقع الظن أنه أنكر شيئاً اقتضى ذلك . فأحضر الوزيرُ الخبازَ وأنكر عليه ما فعله ، وأمر بصرفـه عن العرافة ، ودفع إلى الصعلوك ثلاثين رباعيا[1] من الذهب ، فكاد عقله يختـلط من الفرح .ثم عاد الصعلوك إلى حانوته ، فإذا عجّنته قد خُبِزت ، فنادى عليـها خمسة أرطال بدرهم ، فمال الزبون إليه ، وخاف مَنْ سواه من الخبّـازين بَـرْدَ أخبازهم فباعوا كبيعه ، فنادى ستة أرطال بدرهم ، فأدتْهم الضرورة إلى اتباعـه . فلما رأى اتباعهم له قَصَد نكايةَ العريف الأول وغيظه بما يرخص من سعر الخبـز ، فأقبل يزيد رطلاً رطلاً والخبّازون يتبعونه في بيعه خوفًا من البوار ، حتى بلغ النـداء عشرة أرطال بدرهم . وانتشر ذلك في البلد جميعه ، وتسامع الناس به ، فتسارعوا
٢٠ إليه . فلم يخرج قاضي القضاة من الجامع إلا والخبز في جميع / البلد عشرة أرطال

(١) هي دنانير ضربها الخليفة المأمون العباسي وسميت بهذا الاسم لأن وزن كل منها أربع حبّات أو يكاد، الأب أنستاس الكرملي : النقود العربية والإسلامية وعلم النميات ص ٤٨ .

بدرهم . وكان يُبتاع للسلطان[1] في كل سنة غلة بمائة ألف دينار وتُجعل متجراً ، فلما رجع اليازوري إلى القاهرة ، وداره بها ، مَثل بحضرة السلطان، وعرَّفه ما مَنَّ الله به في يومه من إرخاص السعر وتوفّر الناس على الدعاء لــه ؛ وأن الله جلت قدرته فعل ذلك وحلّ أسعارهم بحسن نيَّته في عبيده ورعيته ، و أن ذلك بغــير موجب و لا فاعل له ، بل بلطفه تعالى و اتفاقٍ غريبٍ ، وأن المتجر الذي يُقــام بالغلة فيه مضرّة على المسلمين ، وربما انحط السعر عن مشتراها فلا يمكن بيعــها ، فتتغير بالمخازن وتتلف ؛ وأنه يقيم متجرًا لا كلفة على الناس فيه ، ويفيد أضعــاف فائدة الغلة ، ولا يُخشى عليه من تغيّر ولا انحطاط سعر ، وهو الخشب والصابون والحديد والرصاص والعسل ، وشبه ذلك . فأمضى السلطان له ما رآه واســـتمر ذلك ، ودام الرخاء مدة سنين .

ثم قصر النيل بعد خمس سنين مـــن نظــره ، في ســـنة ســـبع و أربعــين [٤٤٧هـ][2] ، وليس في المخازن إلا جرايات مَنْ في القصور ومطبخ الســـلطان وحواشيه لا غير . فورَدَ على الوزير أبي محمد ما كثر به فكره ، ونزع الســـعر إلى ثـــمانية دنانير التِّليس ، واشتدَّ الأمر على الناس ، وصار الخبز طُرفَةً . فدبَّر الوزيــر البلد بما أمسك به رمق الناس : وهو أن التجار حين إعسارِ المعـــامِلين ، وضيــق

(١) من الغريب وجود هذا اللقب في العصر الفاطمي حيث اتخذ الخلفاء الفاطميون الألقاب العامــة التــي كانت مستعملة في الدولة العباسية كأمير المؤمنين والإمام الذي كان له عندهم قيمة خاصة نظرا لأهميتــه الدينية وتتفق المراجع التاريخية والنقوش على أن لقب السلطان كان يطلق كلقب عام على السلاجقة وكــان هذا اللقب في العصر الفاطمي يطلق على الوزراء وأمراء الجيوش الذين صاروا يصلون إلى مناصبهم فــي النصف الثاني من العصر الفاطمي بناء على قوتهم وقهرهم لسالفهم وهذا اللقب انتشر في مصر بعد ذلــك كلقب للحكام في عصري الأيوبيين والمماليك .انظر د.حسن الباشا الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثــائق والآثار . د.بركات البيلي الأزمات الإقتصادية ص٨٣ حاشية ٦ . وربما استخدم المقريزي هذا اللقــب هنا تجاوزا وتأثر بالعصر المملوكي الذي عاش فيه .

(٢) نعتقد أن هذا الغلاء وقصور النيل كان سنة ٤٤٦هـ حيث يذكره المقريزي في اتعــاظ الحنفــا فــي حوادث سنة ٤٤٦هـ وكذلك في الخطط حيث قال " ثم قصر أيضا مد النيل في سنة ست وأربعين فقــوى الغلاء وكثر الموت في الناس " ولم يذكر عام ٤٤٧هـ ولسبب آخر نذكره . د. بركات البيلي فــي كتابــه الأزمات الاقتصادية والأوبئة وهو أن المقريزي قال " بعد خمس سنين مــن نظــره " و اليــازوري تولــى الوزارة سنة ٤٤١هـ .أنظر – المقريزي : المواعظ والاعتبار : جـ ٢ ص ١٧٠ ، اتعاظ الحنفا : جــ ٢ ص٢٢٦، ٢٣٠ ، و د.بركات البيلي : الأزمات الاقتصادية والأوبئة : ص٨٣ حاشية ٥ .

٢١ الحال عليهم في / القيام للديوان بما يجب عليهم من الخراج ، ومطالبة الفلاحـــين بالقيام به ، صاروا يبتاعون منهم غلاتهم قبل إدراكها بسعر فيه ربـــح لهـــم ، ثم يحضرون إلى الديوان ويقومون للجهبذ[1] عنهم بما علـيــهم ، و يُثبِت ذلــك في روزنامج[2] الجهبذ مع مبلغ الغنة وما قاموا به؛ فإذا صارت الغلال في البيـــادر[3] حملها التجار إلى مخازنهم . فمنع الوزير أبو محمد من ذلك ، وكتب إلى عمال عامة النواحي باستعراض روزنامجات الجهابذة ، وتحرير ما قام به التجار عن المعـــاملين ، ومبلغ الغلة الذي وقع الابتياع عليه ، وأن يقوموا للتجار بما وزنـــوه للديـــوان ، ويُربحوهم في كل دينار ثُمْن دينار تَطييباً لنفوسهم ، وأن يضعوا ختومـــهم علــى المخازن ، ويطالعوا بمبلغ ما يَحْصُل تحت أيديهم فيها . فلما حصل عنده علمُ ذلك جهَّز المراكب ، وحمل الغلال من النواحي إلى المخازن السلطانية بمصر ، وقرَّر ثمن التِّليس ثلاثة دنانير بعد أن كان بثمانية دنانير ، وسلَّم إلى الخبازين مـــا يبتاعونـــه

٢٢ لعمارة / الأسواق ؛ ووظَّف ما يحتاج إليه البَلَدان : القاهرة ومصر ، وكان أَلْـــفَ تلّيس دوَّار في كل يوم ؛ لمصر سبعمائة وللقاهرة ثلاثمائة . فقام بالتدبير أحسنَ قيام مدة عشرين شهراً إلى أن أُدركت غلة السنة الثانية ، فتوسَّع الناس بها ، وزال عنهم الغلاء ، وما كادوا يتألمون لحسن التدبير .

فلما قُتل الوزير أبو محمد لم تَرَ الدولة صلاحاً ، ولا اســـتقام لهـــا أمـــر ، وتناقضت عليها أمورها ، و لم يستقرّ لها وزير تُحمد طريقته ولا يُرضى تدبـــيره ،

(١) الجهبذ – بالكسر النقاد الخبير وعرفه ابن مماتي بأنه " كاتب برسم استخراج المال وقبضــه وكتــب الوصلات به ، وعليه عمل المخازيم و الروزنامجات والختامات وتواليها ويطالب بما يقبضه ويخــرج مــا يعرفه من الحساب اللازم له " . الفيروزبادي : القاموس المحيط : باب الذال فصل الجيم والحـــاء ، ابــن مماتي : قوانين الدواوين ص ٣٠٤ ، و٣٥٣ .

(٢) روزنامج : لفظ فارسي معناه السجل اليومي ، و كان هذا اللفظ مستعملا في الدولة الفاطمية ، و النسبة إليه الروزنامجي الذي يمهنته السجل . محمد قنديل البقلي : المرجع السابق ص ١٦٤ .

(٣) البيادر : جمع بيدر وهو في القاموس المحيط " بيدر الطعام كومه والبيدر موضعه الذي يداس فيه " أي الموضع الذي تدرس فيه الغلال . الفيروزبادي : القاموس المحيط باب الراء فصل الباء ، د. سعيد عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام ،ص٤٠٦ .

وكثرت السعاية فيها ، فما هو إلا أن يُستخدم الوزير حتى يجعلوه سُوقهم ، ويوقعوا به الظن ، حتى ينصرف و لم تطل مدته . وخالط السلطانَ الناسُ ، وداخلوه بكثرة المكاتبة ، فكان لا ينكر على أحد مكاتبته ؛ فتقدّم منهم كل سفساف[1] ، وحظي عنده عدة أوغاد ، وكثروا حتى كانت رقاعهم[2] أرفع من رقاع الرؤساء والجلّة[3]؛ وتنقّلوا في المكاتبة إلى كل فن ، حتى أنه كان يصل إلى السلطان في كل يوم ثمانمائة رقعة ؛ فتشبهت[4] عليه الأمور ، وانتقضت الأحوال ، ووقع الاختلاف بين عبيد الدولة ، وضعفت قوى الوزراء عن تدبيرهم لِقصر مدتهم ، و أن الوزير منذ يُخلع عليه إلى أن ينصرف لا يفيق من التحرر ممن يسعى[5] عليه عند السلطان ، وتقف عليه الرجال ، فما يكون فيه فضلٌ عن الدفاع عن نفسه. فخربت أعمال الدولة ، وقلّ ارتفاعها[6] ،وتغلب الرجال على

٢٣ / معظمها ، واستصفوا نواحي ارتفاعها، حتى انتهى ارتفاع الأرض السفلي إلى ما

لا نسبة له من ارتفاعها الأول ؛ وكان قبل سِنِيِّ هذه الفتنة ستمائة ألف دينار تُحمل دفعتين في غرّة رجب وغرة محرم.فاتَّضَع الارتفاعُ،وعظمت الواجبات،ووقع اصطلاح الأضداد[7]على السلطان،وواصلوا اقتضاءه قيودهم فيوفيهم واجباتهم ، ولازموا بابه، ومنعوه لذّاته.وتجرءوا على الوزراء،واستخفّوا بهم وجعلوهم غرضاً لسهامهم؛فكانت الفترات بعد صرف من ينصرف منهم أطول من مدة نظر[8]

(١) سفساف : الردئ من كل شئ والأمر الحقير من كل شئ وعمل . الفيروزابادي : القاموس المحيط باب الفاء – فصل السين .

(٢) جمع رقعة وهي العريضة أو الصحيفة يُعرض فيها الطلب.

(٣) علية القوم .

(٤) اختلطت .

(٥) يكيد له .

(٦) الارتفاع : هو مبلغ ما يتحصل من المال لديوان من دواوين الدولة أو هو مجموعة الأموال الديوانية كلها . النويري : نهاية الأرب ،ج ٨ ص ٢٧٥ ، ٢٧٧ . د. البيومي إسماعيل : النظم المالية في مصر والشام ، ملحق ٤ ص ٣٨٨ .

(٧) الأضداد : جمع ضد والضد هو المخالف والمنافي.

(٨) وزارة .

أحدهم.فطغى الرجال،وتجرءوا حتى خرجوا من طلب الواجبات إلى المصادرة،فاستنفدوا أموال الخليفة،وأخلَوا منها خزائنه،وأحوجوه إلى بيع أغراضه فاشتراها الناس بالقِيَم العادلة.وكان الرجال يعترضون ما يباع،فيأخذُ مَنْ له درهم واحد ما يساوي عشرة دراهم،ولا يمكن مطالبته بالثمن.ثم زادوا في الجرأة حتى صاروا إلى تقويم ما يَخرُج من الأعراض؛فإذا حضر المقوِّمون أخافوهم ، فيقوِّمون ما يساوي ألفاً بمائة وما دونها؛ويعلم المستنصر وصاحب بيت المال بذلك ، ولا يتمكنون من استيفاء الواجب عليهم.فتلاشت الأمور واضمحل الملك،وعلموا أنه لم يبق ما يلتمس إخراجه لهم،فتقاسموا الأعمال ، وأوقعوا التباسهم على ما زاد عن الارتفاع،وكانوا يتنقلون فيها بحُكم غَلَبه مَن تغلّب صاحبه عليها؛ودام ذلك بينهم

٢٤ سنوات خمساً أو ستاً .ثم قصر النيل / ، فنزعتِ الأسعارُ نزوعًا بدَّد شملهم،وفرّق

إلفهم،وشتَّت كلمتهم،وأوقع الله العداوة والبغضاء بينهم؛فقتل بعضُهم بعضاً حتى أباد خضراءهم وعفّى آثارَهم؛فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا.

ثم وقع في أيام المستنصر الغلاءُ الذي فَحُشَ أمرُه وشنعَ ذِكرُه،وكان أمَدُه سبع سنين.وسببُه ضعفُ السلطنة،واختلالُ أحوال المملكة،واستيلاءُ الأمراء على الدولة،واتصال الفتن بين العُربان،وقصورُ النيل،وعُدْمُ من يزرع ما شمله الري.وكان ابتداء ذلك في سنة سبع وخمسين وأربعمائة[٤٥٧هـ][1]،فنزع السعر،وتزايد الغلاء،وأعقبه الوباء حتى تعطّلت الأراضي من الزراعة،وشمل الخوف، وخيفتِ السبُل براً وبحراً،وتعذر السير إلى الأماكن إلا بالخفارة الكثيرة وركوب

(١) يوجد اختلاف بين المؤرخين على تحديد سنة بداية الشدة المستنصرية وإن كانوا يتفقون على أنها استمرت سبع سنوات ؛ فابن إياس يذكر بدايتها سنة ٤٥١هـ ، وابن أيبك يذكر أنها كانت سنة ٤٤٨هـ أما السيوطي فيذكرها بسنة ٤٦٠هـ ، أما المقريزي فيحددها بسنة ٤٥٧هـ ونهايتها بسنة ٤٦٤هـ وربما كان سبب هذا الاختلاف وتعدد الروايات هو تعدد وتوالي الأزمات الاقتصادية في هذه الفترة التي تطرق إليها المؤرخون . أنظر المقريزي :اتعاظ الحنفاء: ص ٢٧٩، ٢٩٦: ٢٩٩ ، المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ١٤١ ، ابن عبد الظاهر : الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة ص ٣٤ ، د.بركات البيلي المرجع السابق ص ٨٥ .

الغَرَر[1] ، واستولى الجوع لعدم القوت حتى أبيع رغيف خبز في النـــــداء بزقـــاق القناديل من الفسطاط كبيع الطُّرَف[2] بخمسة عشر دينارا ، وأبيع الأردب[3] مـــن القمح بثمانين دينارا ، وأُكلَتِ الكلابُ والقطط حتى قلَّت الكلاب،فبيع كلـــبٌ ليؤكل بخمسة دنانير. وتزايد الحال حتى أكل الناسُ بعضُهم بعضاً ، وتحرَّز الناس ، فكانت طوائف تجلس بأعلى بيوتها ومعهم سَلَبٌ وحبالٌ فيها كلاليبُ، فإذا مرَّ بهم
٢٥ أحدٌ ألقوها عليه ونشلوه في أسرع وقت وشرَّحوا / لحمه وأكلوه . ثم آل الأمـــرُ إلى أن باع المستنصر كُلَّ ما في قصره من ذخائر وثياب وأثاث وسلاح وغـــيره ، وصار يجلسُ على حصيره ، وتعطَّلَتْ دواوينُه ، وذهب وقارُه ؛ وكـــانت نســاءُ القصور تخرجن ناشرات شعورَهن تَصِحْن : "الجوع ! الجوع !" ، تُرِدْنَ المسيرَ إلى العراق ، فتسقطن عند المصَلّى ، وتمُتنَ جوعاً . واحتاج المستنصر حتى باع حليــة قبور آبائه ؛ وجاءه الوزير يوماً على بغلته فأكلتْها العامة ، فشنق طائفةً منـــهم ، فاجتمع عليهم الناسُ فأكلوهم . وأفضَى الأمرُ إلى أن عَدِم المســـتنصرُ القــوتَ، وكانت الشريفة بنت صاحب السبيل تبعث إليه في كل يوم بقعب[4] من فتيت من جملة ما كان لها من البرِّ والصدقات في تلك الغلوة ، حتى أنفقت مالها كله- وكان يجلّ عن الإحصاء - في سبيل البر . ولم يكن للمستنصر قوتٌ سوى مـــا كـــانت تبعث به إليه ، وهو مرة واحدة في اليوم والليلة .

ومن غريب ما وقعَ أنَّ امرأةً من أرباب البيوتات أخذت عقدًا لها قيمته ألف دينار ، وعرضته على جماعة في أن يعطوها به دقيقا ، وكلٌّ يعتذر إليها ويدفعـــها

---

(١) الغَرَر : التعرض للخطر . وفي القاموس المحيط " غرر بنفسه تغريرا وتغرة كتحلة عرضها للهلكة " والمقصود بها هنا المخاطرة .
(٢) الأشياء العزيزة النادرة .
(٣) يشير المقريزي هنا إلى تحول ، وهذا التحول هو بيع القمح بالأردب بدلاً من التليس ومعنى هـــذا أن تغيرا طرأ على استخدام المكاييل والأوزان منذ خلافة المستنصر . د.بركات البيلي : المرجـــع السابق : ص ٨٤ حاشية ٥ .
(٤) القعب : قدحٌ ضخم غليظ .

عن نفسه ، إلى أن رحمها بعضُ الناس وباعها به تلّيسَ دقيق بمصر . وكانت تسكن بالقاهرة ، فلما أخذته أعطت بعضَه لمن يحميها من النَّهّابـــة في الطريـــق ، فلمـــا وصلت إلى باب زويلة تسلَّمته من الحُماة له ومشت قليلا ، فتكاثر الناس عليـــها وانتهبوه نَهْبا . فأخذت هي أيضاً مع الناس من الدقيق مِلء يديها لم ينُبْها غيرُه ، ثم
عجنته وشوته ؛فلما صار قرصةً أخذتْها معها ، وتوصَّلَتْ إلى / أحد أبواب القصر، ٢٦
ووقفت على مكان مرتفع ، ورفعت القرصة على يدها بحيث يراها الناس ، ونادت بأعلى صوتها : " يا أهل القاهرة ! ادعوا لمولانا المستنصر الذي أسعدَ اللهُ النـــاسَ بأيامه ، وأعاد عليهم بركات حسن نظره حتى تقوَّمت عليَّ هذه القرصة بـــألف دينار " .فلما اتَّصل به ذلك امتعض له ، وقدح فيه ، وحرَّك منه ، وأحضر الوالي وهدَّده وتوعَّده ، وأقسم له بالله جلَّتْ قدرتهُ أنه إنْ لم يَظْهرِ الخبــزُ في الأســواق وينحلّ السعرُ وإلا ضربَ رقبتَه وانتهب ماله . فخرج من بين يديه ، وأخرج مـــن الحبس قومًا وجبَ عليهم القتل ، وأفاض عليهم ثياباً واســعة وعمـــائم مـــدوَّرة وطيالس[1] سابلة[2] ، وجمع تجار الغلة والخبَّازين والطحّانين ، وعقد مجلساً عظيما، وأمر بإحضار واحد من القوم ، فدخل في هيئة عظيمة ، حتى إذا مثل بين يديه قال له : " ويلك ! ما كفاكَ أنك خُنْتَ السلطان ، واستوليتَ على مال الديوان إلى أن أخربتَ الأعمال ومحقتَ الغلال ، فأدّى ذلك إلى اختلال الدولة وهلاك الرعيـــة ؟ اضرب رقبته ! " فضُرِبَتْ في الحال ، وتركَهُ مُلْقَى بين يديه ، ثم أمرَ بإحضار آخر منهم ، فقال له : " كيف جَسُرتَ على مخالفة الأمر لما نُهِي عن احتكار الغلــة ، وتماديت على ارتكاب ما نُهيت عنه إلى أن تشبَّه بك سواك ، فـــهلك النـــاس ؟ اضرب رقبته ! " ، فضُربت في الحال . واستدعى آخر ،فقام إليه الحاضرون مـــن

---

(١) الطيلسان وجمعه طيالس : نوع من الأوشحة يلبس على الكتف أو يحيط بالبدن خاليا مـــن التفـــاصيل ويلبسه الخواص من العلماء والمشايخ ، وهو من لباس العجم . د. سعيد عاشور : العصر المماليكي فـــي مصر والشام ص ٤٤٠ .
(٢) ضافية.

التجار و الطحانين و الخبازين ، و قالوا " أيها الأمير ! في بعض ما جرى كفاية ، ونحن نُخرج الغلة ،وندير الطواحين ،ونعمِّر الأسواق بالخبز،ونرخّص الأسعار على الناس ، ونبيع الخبزَ رطلاً بدرهم " . فقال " ما يقنعُ الناسُ منكم هذا " فقالوا
٢٧ " رطلين " ، / فأجابهم بعد الضراعة ، ووفّوا بالشرط . وتدارك الله الخلق بأجرى النيلَ ، وسكنتِ الفتنُ ، وزرعَ الناسُ وتلاحقَ الخيْرُ ، و انكشفت الشدة برحمة الكُرْبةُ . وخبرُ هذه الغَلَوات مشهور[1] ، وفي هذا القدْرِ كفايةٌ من التعريف بها ، واللهُ يَقْبِضُ ويَبْسُطُ وإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ .

ثم وقع غلاء في أيام الخليفة الآمر بأحكام الله[2] ، ووزارة الأفضل ، بلغ القمحُ فيه كلُّ مائة أردب بمائة وثلاثين ديناراً ؛ فتقدّم الخليفة إلى القائد أبي عبد الله بن فاتك – الملقّب بعد ذلك بالمأمون البطائحي – أن يدبِّر الحال ؛ فختم على مخازن الغلات ، وأحضر أربابها وخيَّرهم في أن تبقى غلاتهم تحتَ الختْم إلى أن يصل المُغَلّ الجديد أو أن يُفْرَجَ عنّها وتباع بثلاثين ديناراً كل مائة أردب . فمَن أجابَ أُفْرِجَ عنه ، وباع بالسعر المذكور ، ومن لم يُجب أبقى الختْمَ على حواصله. وقدّر ما يحتاج إليه الناس في كل يوم من الغلة ، وقدّر الغلال التي أجاب التجار إلى بيعها بالسعر المعيَّن ، وما تدعو إليه الحاجة بعد ذلك بيع من غلات الديوان على الطحّانين بالسعر . فلم يزَلِ الأمْرُ على ذلك إلى أن دخلتِ الغلّةُ
٢٨ الجديدة ، فانحلّت الأسعار ، واضطر أصحابُ الغلة المخزونة / إلى بيعها خشيةً من

(١) هذه الشدة عرفت في كتب المؤرخين بالشدة العظمى . انظر المقريزي : المواعظ والاعتبار : ج٢ ص١٧١ طبعة الآداب ، و محمد عبد الله عنان : مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية ص ١٥٠، ١٥١.

(٢) الآمر بأحكام الله (٤٩٥-٥٢٤هـ) . تولى الآمر بأحكام الله أبو علي المنصور الخلافة بعد وفاة والده المستعلي بالله سنة ٤٩٥هـ ، وكان عمره حين تولى الحكم خمس سنوات ، ثم استبد الوزير الأفضل بن بدر الجمالي بالسلطة ولم يبق للآمر من الخلافة إلا اسمها . ولكن عندما بلغ الآمر سن الرشد دبر مؤامرة مع عبد الله بن محمد البطائحي أحد خواص الأفضل وتخلصوا من الأفضل وتولى البطائحي الوزارة بدلا منه وانتهت حياة الآمر بقتله في ١٤ ذي القعدة سنة ٥٢٤هـ بتدبير فريق من النزارية أتباع نزار بن الخليفة المستنصر وكان له أعوان في مصر يرون أن الآمر وأباه المستعلي وليا الخلافة دون وجه حق .أنظر د. جمال الدين سرور :الدولة الفاطمية :ضمن كتاب تاريخ مصر عبر العصور ص ٢٨٤-٢٨٦.

السوس ، فباعوها بالسعر اليسير ، وندموا على ما فاتهم من البيع بالسعر الأول .

ثم وقع غلاء شنيع[1] وقحطٌ ذريع في أيام الحافظ لدين الله[2] ، ووزارة **الأفضل بن وحش[3]** ، إلا أنه لم يستمرّ ؛ فإن الأفضل المذكور كان قد ركب إلى الجامع العتيق بمصر ، وأحضر كل من يتعلق به ذكرُ الغلة ، و أدّب جماعةً من المحتكرين ومَن يزيد في الأسْعار ، ووظّف عليهم القيامَ بما يُحتاج إليه في كل يوم ، وباشر الأمر بنفسه وأخذ فيه بالحد ، فلم يَسَع أحدٌ خِلافَه .ولم يزل الحال كذلك إلى أن مَنَّ الله تعالى بالرخاء ، وكُشِف عن الناس ما نزل بهم من البلاء[4] إنّ ربّي لَطِيفٌ لِمَا يَشاءُ إِنَّهُ هُوَ العَلِيمُ الحَكِيمُ .

ثم وقع غلاءٌ في أيام الفائز[5] ، بوزارة الصالح طلائع بن رزّيك ، وبلغ فيه الأردب خمسة دنانير ، لقصور ماء النيل عن الوفاء . وكان بالأهراء[6] من الغلات

(١) يشير السيوطي إلى وقوع هذا الغلاء في سنة ٤٩٧هـ .
أنظر السيوطي : حسن المحاضرة ج٢ ص٢٥٧ ، و د. بركات البيلي :المرجع السابق ص٩٦ .

(٢) الحافظ لدين الله (٥٢٦ – ٥٤٤هـ)هو الأمير أبو الميمون عبد المجيد ابن عم الآمر وتلقب بالحافظ لدين الله عند توليه الخلافة سنة ٥٢٦هـ ولم يكن في البداية كخليفة ولكن كفيلا لحمل منتظر من إحدى زوجات الآمر ، ثم قامت ثورة عليه من الجند وأقاموا أبا على أحمد بن الأفضل وزيرا فاستبد بالحكم وسجن الحافظ في الفترة من سنة ٥٢٤ هـ إلى سنة ٥٢٦هـ ثم ثار غلمان الآمر وعلى رأسهم نصر الجيوش يانس وتمكنوا من قتل أبي علي الأفضل وعاد الحافظ للحكم وظل في الخلافة إلى وفاته سنة ٥٤٤هـ . أنظر د. أيمن فؤاد سيد – الدولة الفاطمية ص١٧٨، ١٧٩، ١٨٠ ، د. جمال الدين سرور : المرجع السابق ص٢٧٨-٢٨٠ ، المقريزي : المواعظ والاعتبار : جـ٢ ص١٧٣ ط.بولاق.

(٣) ويذكره المقريزي في اتعاظ الحنفا باسم رضوان بن ولخشى وتولى الوزارة سنة ٥٣١هـ ولقبه أبو الفتح وكذلك يذكره في خططه بنفس الاسم . انظر المقريزي : اتعاظ الحنفا ج٣ ص ١٥٩ ، المواعظ والاعتبار ج٢ ص ١٧٢ طبعة الآداب .

(٤) يرجح وقوع هذا البلاء بين سنتي ٥٣١ – ٥٣٢هـ . وذلك بناء على ما ذكره المقريزي بأن هذا الغلاء وقع في زمن وزارة رضوان بن ولخشى الذي تولى الوزارة في هذه الفترة (٥٣١ – ٥٣٢هـ) . انظر د. بركات البيلي : المرجع السابق ص ٩٦ .

(٥) هو الخليفة الفائز بنصر الله أبو القاسم عيسى (٥٤٩ – ٥٥٥هـ) أقامه الوزير عباس في الخلافة بعد مقتل أبيه (الظافر بأمر الله) وكان عمره خمس سنين ثم استولى الصالح طلائع بن رزيك على الوزارة من عباس والذي فر واستبد ابن رزيك بأمر الحكم . وتوفى الفائز في عشرين رجب سنة ٥٥٥هـ وكان سنه وقت توفى أحد عشر سنة وستة أشهر قضى منها في الخلافة ست سنين وخمسة أشهر وأيام . المقريزي : المواعظ والاعتبار: ج٢ ص ١٧٣ ط.الآداب .

(٦) الأهراء هي حواصل لخزن أنواع الغلال المتنوعة الخاصة بالسلطان احتياطيا للطوارئ الاقتصادية ولا تفتح إلا عند الضرورة . وكان كل من أراد بيع غلة اتجه إلى الأهراء لبيعها . وكان للأهراء ديوان وله ناظر يسمى ناظر الأهراء وينفق منها ما يوقع به عليها . وتعرف الأهراء في مصطلحنا الحديث بالشونة . محمد قنديل البقلي : التعريف بمصطلحات صبح الأعشى ص٥٢ .

ما لا يحصى ، فأخرج جملة كثيرة من الغلال وفرّقها على الطحانين ، وأرخص
٢٩ سعرَها ومنع من احتكارها ،وأمر الناس ببيع الموجود / منها وتصدق على جماعة من المتحملين والفقراء بجملة كثيرة . وتصدّق سيف الدين حسين و غيره من الأمراء وأرباب الجهات بالقصر ما نفّس عن الناس ، ولم يستمر الحال على ذلك سوى مدة يسيرة ، حتى فرَّج اللهُ ، وهجم الرخاء .

ثم وقع الغلاء في الدولة الأيوبية وسلطنة العادل أبي بكر بن أيوب [1] ،

في سنة ست وتسعين وخمسمائة [٥٩٦هـ] : و كان سببه توقف النيل عن الزيادة وقصوره عن العادة ، فانتهت الزيادة إلى اثني عشر ذراعا وأصابع . فتكاثر مجيءُ الناس من القرى إلى القاهرة من الجوع ، ودخل فصل الربيع فهبَّ هواءٌ أعقبه وباءٌ و فناء ، وعدمَ القوتُ حتى أكل الناسُ صغارَ بني آدم من الجوع ؛ فكان الأب يأكل ابنَه مشويًا ومطبوخًا ، و المرأة تأكل ولدَها؛ فعوقب جماعة بسبب ذلك . ثم فشا الأمر و أعيا الحكّامَ ، فكان يوجَد بين ثياب الرجل و المرأة كتفُ صغيرٍ أو فخذه أو شئ من لحمه ، ويدخل بعضهم إلى جاره فيجد القِدر على النار فينتظرها
٣٠ حتى تتهيأ ، فإذا هي لحمُ طفلٍ ؛ وأكثرُ ما يوجد ذلك في / أكابر البيوت.ووُجدت لحومُ الأطفال بالأسواق والطرقات مع الرجال والنساء مختفية ، وغُرّق[2] في دون[3] شهرين ثلاثون امرأة بسبب ذلك . ثم تزايد الأمر حتى صار غذاءُ الكثير من الناس لحومَ بني آدم بحيث ألفوه ، وقلَّ منعُهم منه لعدم القوت من جميع الحبوب وسائر الخضروات وكل ما تنبته الأرض . فلما كان آخرُ الربيع أحترقَ ماءُ النيل في

(١) العادل سيف الدين أبو بكر أخو السلطان صلاح الدين الأيوبي ورابع سلاطين الدولة الأيوبية ، حكم مصر في الفترة من سنة ٥٩٥هـ إلى سنة ٦١٥هـ .
(٢) اعتقد أنها (حُرق) لا (غرق) وقد ورد في كتاب (الإفادة والاعتبار) ما يؤيد ذلك حيث ذكر صاحب الإفادة والاعتبار ما يلي : " لقد أحرق بمصر خاصة في أيام يسيرة ثلاثون إمرأة كل منهن تقر أنها أكلت جماعة " أنظر عبد اللطيف البغدادي : الإفادة والاعتبار ص١٣٤ . نص الكتاب منشور في كتاب : بول غليونجي : عبد اللطيف البغدادي طبيب القرن السادس الهجري شخصيته وإنجازاته .
(٣) أقل من.

برمودة حتى صار المقياس في بر مصر ، وانحسر الماء منه[1] إلى بر الجيزة ؛ و تغيَّر طَعْمُ الماء وريحه . ثم أخذ الماء في الزيادة قليلا قليلا إلى السادس عشر من مسرَى ، فزاد إصبعاً واحداً ؛ ثم وقف أياماً ، وأخذ في زيادة قوية أكثرها ذراعٌ إلى أن بلغ خمسة عشر ذراعاً وستة عشر إصبعاً ، ثم انحطّ من يومه ، فلم تنتفع به البلاد لسرعة نزوله . وكان أهل القرى قد فَنَوْا ، حتى أن القرية التي كان فيها خمسمائة نفس لم يتأخر[2] بها سوى اثنين أو ثلاثة ، ولم تُعمَّر الجسور ولا مصالح البلاد لعدم البقر فإنها فُقدت ؛ حتى بيع الرأس الواحد من البقر بسبعين ديناراً ، والهزيل بستين ديناراً . وجافت[3] الطرق كلها بمصر والقاهرة وسائر دروب النواحي بجميع الأقاليم من كثرة الموتان ، و ما زُرع على قلتهِ أكلتْه الدودة ، ولم يمكن ردُّه لعدم التقاوي والأبقار . واستمرّ أكْلُ لحوم الأطفال ، وعدم الدجاج جملةً ؛ وكانت الأفران إنما يوقد فيها بأخشاب البيوت . وكانت جماعةٌ من أهل الستر يخرجون في الليل ويتحطَّبون من المساكن الخالية ، فإذا أصبحوا باعوها . وكانت الأزقة كلُّها بالقاهرة ومصر لا يُرى فيها من الدور المسكونة إلا القليل . وكان الرجل بالريف في أسفل مصر وأعلاها يموتُ وبيده المحراث ، فيخرج آخرُ للحرث فيصيبه ما
٣١ أصابَ الأوّلَ . واستمر النيل ثلاث / سنين متوالية لم يَطّلعْ منه إلا القليل ، فبلغ الأردبُ من القمح إلى ثمانية دنانير. وأطلق العادلُ للفقراء شيئاً من الغلال ، وقسَّم الفقراء على أرباب الأموال ، وأخذ منهم اثْني عشرَ ألف نفسٍ ، وجعلهم في مَناخ[4] القصر ، وأفاض عليهم القوت ؛ وكذلك فعل جميع الأمراء وأرباب السعة

(١) في (و) : عنه .
(٢) لم يتبق حيًا .
(٣) جافت : أي أنتنت و صارت كالجيفة ، الفيروزابادى : القاموس المحيط : باب الفاء فصل الجيم .
(٤) المناخ والجمع مناخات هو المكان الذي تناخ به الجمال ، و كانت هذه التسمية منذ أيام الدولة الفاطمية و كان يطلق على عدة من الحواصل و المخازن ، منها ما كان لطحن الغلال اللازمة لجرايات القصور الخليفية و خبزها و منها ما كان لخزن الأخشاب و الحديد و الآلات و الأسلحة و كان الصناع في هذه الأمكنة من الطحانين و الجزارين و الدهانين و الخياطين و الفعلة من أسرى الحروب من الفرنج و كانوا يقطنون به. محمد قنديل البقلي : المرجع السابق ص ٣٣١ .

والثراء ، وكان الواحد من أهل الفاقة إذا امتلأ بطنهُ بالطعام بعدَ طــول الطــوىَ
سقطَ ميتاً ، فيُدفن منهم كل يوم العدَّة الوافرة ، حتى أن العادل قام في مدة يسيـرة
بموارة نحو مائتي ألف وعشرين ألف ميت ؛ فإن النــاس كــانوا يتســاقطون في
الطرقات من الجوع ، ولا يمضي يوم حتى يؤكَل عِدَّةٌ من بـــني آدم . وتعطَّلــت
الصنائع ، وتلاشت الأحوال ، وفنيت الأقواتُ والنفوسُ حتى قيل :" ســنة سَبْعٌ
افترست أسباب الحياة " ، فلما أغاث اللهُ الخلقَ بالنيل لم يوجد أحــدٌ يحـرث أو
يزرع ، فخرج الأجناد بغلمانهم وتولوا ذلك بأنفسهم ، ولم تزرع أكثرُ البلاد لعدم
الفَلاح، وعدمت الحيواناتُ جملةً ، فبيع فرُّوجٌ بدينارين ونصف ؛ و مـــع ذلــك
كانت المخازن مملوءة غلالا . و الخبز متيسر الوجود يباع كــل رطــل بدرهــم
ونصف ، وزعم كثيرٌ من أرباب الأموال أن هذا الغلاء كسني يوسف عليه السلام،
وطمعَ أن يَشترىَ بما عنده من الأقوات أموالَ أهل مصر ونفوسَـــهم ، فأمســك
٣٢ الغلالَ وامتنع من بيعها . فلما وقع الرخاءُ ساست[1]/ كلها و لم يُنتفع بها فرماهـا،
وأصيب كثير ممن اقتنى المال من الغلال ، فبعضُهم مات عقب ذلك شــرَّ ميتــة ،
وبعضهم أُجيحَ في ماله ؛ إنّ ربَّكَ لبالمرصاد وهُوَ الفَعّالُ لِمَا يُريدُ .
ثم وقعَ غلاءٌ بالدولة التركية[2] بسلطنة العادل كُتْبُغا[3] ، في سنة ســت

(١) أي اعتراها السوس .
(٢) الدولة التركية : يقصد بها دولة المماليك البحرية وذلك لأنهم كانوا من جنس الأتراك وامتدت فترة هذه الدولة بين عامي ٦٤٨ - ٧٨٤هـ أي حوالي ١٣٦ سنة وسبعة أشهر وتعاقب على الحكم في زمــن هــذه الدولة ٢٤ سلطانا . ويرجع السبب في تسميتهم بالبحرية إلى اختيار الصالح نجم الدين أيوب الــذي كــان صاحب الفضل في تكوين هذه الفرقة ، جزيرة الروضة في بحر النيل مركزا لهم . المقريزي : المواعــظ والاعتبار: ج٣ ص٣٨٤ وما بعدها ط. الآداب . د. سعيد عاشور : مصر في العصور الوسطى ص ٤٢٧، د. أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامي :ج٥ ص٢٢٦ . بيبرس المنصوري : التحفة الملوكية في الدولة التركية. تحقيق د. عبد الحميد صالح ص٢٣ - ٢٧ .
(٣) العادل كتبغا (٦٩٤ - ٦٩٦هـ) السلطان الملك العادل زين الدين كتبغا المنصوري أحد مماليك الملك المنصور قلاوون تولى الحكم في سنة ٦٩٤هـ وتلقب بالملك العادل وكانت أيامه أيام شر لما فيــها مــن قصور مد النيل وغلاء الأسعار وكثرة الوباء في الناس وتوطنت بمصر طوائــف مــن المغــول تعــرف بالأويراتية جلت إليها بأمر منه واستغل لاجين نائب السلطنة فرصة المصاعب التي قامت في وجه كتبغــا وتزايد السخط عليه لكي يتآمر مع بعض الأمراء على خلعه ، فانتهز فرصة وجوده في الشام وهجموا على خيمته ففر كتبغا إلى دمشق واحتمى بها واتفق الأمراء على خلع كتبغا و تولية لاجين بدلا منه وكانت مدة=

وتسعين وستمائة [٦٩٦ هـ] : وذلك أن بلادَ بَرقة لم تمطر ، فقحطت بلادهـا؛
وجفت الأعين منها ، وعم أهلها الجوع لعدم القوت ، فخرج منها نحو من ثلاثين
ألف نفس بعيالهم وأنعامهم يريدون مصر ، فهلك معظمهم جوعا وعطشا ؛ ووصل
اليسير منهم في جهد وقلة . وتأخر الوسمي[1] ببلاد الشام حتى فات أوان الزرع،
فاستسقوا ثلاثا فلم يسقوا ، ثم اجتمع الكافة وخرجوا للاستســـقاء ، وضجــوا
وابتهلوا إلى الله سبحانه ، فأغاثهم وسقاهم حتى رجعوا في المياه إلى البلد ، و وقف
النيل بمصر عن الزيادة ، فتحركت الأسعار . وتأخر المطر ببلاد المقدس والســاحل
حتى فات أوان الزرع ، وجفت الآبار ، ونضب ماء عين سلوان بالقدس . و كان
مبلغ ماء النيل / في هذه السنة أعني سنة أربع وتسعين [٦٩٤هـ] ستة عشــر ٢٠
ذراعا وسبع عشرة إصبعا ، ونزل سريعا ، وكسر بحر أبي المنجا[2] قبل أوانه بثلاثة
أيام خوفا من النقص ؛ فبلغ كل أردب من القمح إلى مائة درهم ، والشــعير إلى
ستين ، والفول إلى خمسين ، واللحم إلى ثلاثة دراهم الرطل[3] ، فأخرجت الغلال
من الأهراء ، وفرقت في المخابز و الجرايات لكل صاحب جراية[4] ست جرايــات
في شهرين . و كان راتب البيوت و الجرايات لأرباب الرواتب في كل يوم خمسين

=حكمه سنتين وسبعة عشر يوما حيث عزل سنة ٦٩٦هـــ . المقريــزي : المواعــظ والاعتبــار: ج٣ ص ٣٨٨، ٣٨٩ ط. الآداب . د. محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي: ج١ ص ٣١ ، أحمد حسين : موسوعة تاريخ مصر ج٢ ص٧٠٨ ، ٧٠٩ .
(١) الوسمي : هو أول المطر أو مطر الخريف و سمي بذلك لأنه يسم الأرض بالنبات و منه محصــول الذرة الأول . محمد قنديل البقلي : المرجع السابق ص ٣٦١ .
(٢) بحر أبي المنجا : أنشأ هذه الترعة سنة ٥٠٦ هـ الأفضل شاهنشاه وزير الخليفــة الفــاطمي الآمر لتروى منها أراضي الشرقية ولتساعد على ري أراضي الدلتا . وتحمل هذه الترعة اسم مهندسها اليــهودي أبا المنجا وكان فتح هذه الترعة عقب فيضان النيل باحتفال مهيب بحضره الخلفاء أو من ينوب عنهم وهــي تتفرع من الضفة اليمنى للنيل على بعد ٥٠٠١متر شمال شبرا وتمر من تحت قنطرة كبيرة مــن الحجــر عرفت باسم قنطرة ابي المنجا . المقريزي : المواعــظ والاعتبــار : ج ١ ص ١١٥ ط. الآداب ، عبــد الرحمن عبد التواب : منشآتنا المائية عبر التاريخ : ص ٤٩ .
(٣) الرطل : هو معيار يوزن به ؛ وكسره أشهر من فتحه وهو بالبغدادي اثنتا عشرة أوقيــة .المقــري: المصباح المنير : مادة الرطل . الراء والطاء و ما يثلثهما . أما تعريفه في القاموس المحيــط " الرطــل ويكسر اثنا عشر أوقية والأوقية أربعون درهما " باب اللام فصل الراء .
(٤) جراية تعني وكالة والجاري من الرواتب والجمع منها جرايات وتعني نظاما يحدد ما يستهلكه كل فــرد من بعض السلع .

وستمائة أردب ، ما بين قمح وشعير ؛ ورواتب الحوائج خاناه[1] عشرين ألف رطل لحم في اليوم . وكان قد ظهر الخلل في الدولة لقلة المال وكثرة النفقات ، فتعددت المصادرات للولاة والمباشرين ، وطُرحت البضائع بأعلى الأثمان على التجار .

ودخلت سنة خمس وتسعين [٦٩٥هـ] وبالناس شدة من الغلاء وقلة الواصل ، إلا أنهم يُمَنون أنفسهم بمجيء الغلال الجديدة ، وكان قد قرب أوانها . فعند إدراك الغلال هبتْ ريحٌ سوداء مظلمة من نحو بلاد برقة هبوبًا عاصفًا ، وحملت ترابًا أصفر كسا زروع تلك البلاد ، فهافت[2] كلها ، ولم يكن بها إذ ذاك إلا زرع قليل ، ففسدت بأجمعها ، وعمت تلك الريح والتراب إقليم البحيرة

٣٤ والغربية وإقليم / الشرقية ، ومرت إلى الصعيد الأعلى ، فهاف الزرع ، وفسد الصيفي من الزرع ؛ كالأرز والسمسم والقلقاس وقصب السكر ، وسائر ما يزرع على السواقي ؛ فتزايدت الأسعار . وأعقبت تلك الريح أمراض وحميات عمت سائر الناس ، فترع سعر السكر والعسل وما يحتاج إليه المرضى ، وعدمت الفواكه؛ وأبيع الفرّوج بثلاثين درهما ، والبطيخة بأربعين ، والرطل من البطيخ بدرهم ، والسفرجل ثلاث حبات بدرهم ، والبيض كل ثلاث حبات بدرهم . وتزايد القمح إلى مائة وتسعين الأردب ، و الشعير إلى مائة و عشرين ، و الفول و العدس إلى مائة و عشرة دراهم الأردب . وأقحطت بلاد القدس والساحل ومدن الشام إلى حلب . فبلغت الغرارة[3] القمح إلى مائتي درهم وعشرين ، والشعير بالنصف من ذلك ؛ واللحم الرطل إلى عشرة دراهم ، والفاكهة إلى أربعة أمثالها ، وكان

(١) الحوائج خاناه لفظ مركب من كلمتين حوائج وهي عربية وخانه وهي فارسية ومعناها بيت الحوائج وهي الجهة التي يصرف منها اللحم الراتب للمطبخ السلطاني والدور السلطانية ورواتب الأمراء والمماليك السلطانية وسائر الجند وغيرهم من أرباب الرواتب الذين تملأ أسماؤهم الدفاتر . د. سعيد عاشور : العصر المماليكي في مصر والشام ص٤١٦ .
(٢) هافت : من الهيف وهو شدة العطش والمقصود هنا جف الزرع .
(٣) الغرارة : وعاء من الخيش ونحوه توضع فيه الحبوب ، الجمع منه غرائر . والغرارة تعادل إردبا ونصف . ابن مماتي : قوانين الدواوين ص ٣٦٥ .

بلاد الكرك و الشوبك وبلاد الساحل لما يرصد للمهمات والبواكر[1] ما ينيف عن عشرين ألف غرارة ، فحُملت إلى الأمصار . وأقحطت مكة ، فبلغ الأردب من[2] القمح بها إلى تسعمائة درهم ، والشعير إلى سبعمائة ، فرحل أهلها حتى لم يبق بها إلا اليسير من الناس . ونزحت سكان قرى الحجاز . وعدم القوت ببلاد اليمن واشتد بها الوباء ؛ فباعوا أولادهم في شراء القوت ، وفرّوا إلى نحو حلي بني

٣٥ يعقوب[3] ، فالتقوا / بأهل مكة ، وضاقت بهم البلاد ففنوا كلهم بالجوع إلا طائفة قليلة . وقحطت بلاد الشرق ، وعدمت دوابهم ، وهلكت مراعيهم ، وأمسك القطر[4] عنهم . واشتد الأمر بمصر ، وكثر الناس بها من أهل الآفاق ؛ فعظم الجوع ، و انتهب الخبز من الأفران والحوانيت ، حتى كان العجين إذا خرج إلى الفرن انتهبه الناس فلا يُحمل إلى الفرن ، ولا يخرج الخبز منه إلا ومعه عدة يحمونه بالعصي من النهابة . فكان من الناس من يلقي نفسه على الخبز ليخطف منه ولا يبالي بما ينال رأسه و بدنه من الضرب ؛ لشدة ما نزل به من الجوع .

فلما تجاوز الأمر الحد ، أمرَ السلطان بجمع الفقراء وذوي الحاجات ، وفرقهم على الأمراء ، فأرسل إلى أمير المائة[5] مائة فقير ، وإلى أمير الخمسين خمسين ، حتى كان لأمير العشرة عشرة ، فكان من الأمراء من يطعم سهمه من

(١) البواكر : مشتقة من لفظ بيكار الفارسي الذي يعني الحرب وعربت هذه الكلمة وأصبحت بيكار وجمعها بواكير وبياكير وعرفت كمصطلح في عهد الدولة المملوكية للدلالة على الحرب عامة والحملات الحربية . فرهنك طلائي : محمد التونجي : المعجم الذهبي : فارسي / عربي ، د.سعيد عاشور : المرجع السابق ص٤٠٦ .
(٢) إضافة من (و) .
(٣) حلي بني يعقوب: بلد باليمن على ساحل البحر .
(٤) القطرُ : المطر .
(٥) أمير مائة : المرتبة الأولى بين مراتب الأمراء في عصر المماليك أي أعلى طبقات الأمراء في الجيش المملوكي ، وأقل منها أمراء الطبلخانات ثم أمراء العشرات ثم أمراء الخمسات ثم الأجناد من المماليك السلطانية وأجناد الحلقة . وكان من قواعد رتبة أمير المائة أن صاحبها يتكفل بالإشراف على مائة فارس وفي الوقت نفسه يقدم على ألف فارس ممن دونه أي يتولى قيادتهم أثناء المعركة ولذلك اصطلح على تسميته في هذا العصر بأمير مائة ومقدم ألف وربما اكتفى بأحد الاسمين د. حسن الباشا : الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية : ج١ ص ٢٤٩ - ٢٥١ .

الفقراء لحم البقر مثرودًا في مرقة الخبز ، يمده لهم سماطا يأكلون جميعا ، وفيهم من
يعطي فقراءه رغيفًا ، وبعضهم كان يفرق الكعك ، وبعضهم يعطي رقاقا ؛ فخف
ما بالناس من الفقر . وعظم الوباء في الأرياف والقرى ، وفشت الأمراض بالقاهرة
ومصر ، وعظم الموتان ، و طُلبت الأدوية للمرضى ، فباع عطار برأس حارة
الديلم[1] من القاهرة في شهر واحد بمبلغ اثنين وثلاثين ألف درهم ، وبيع من
دكان يعرف " بالشريف عطوف " من سوق السيوفيين بمثل ذلك . وكذلك
حانوت بالوزيرية ، وآخر خارج باب زويلة[2] - بيع في كل واحد منها بنحو
من مثل ذلك ، و طُلب الأطباء ، وبذلت لهم الأموال ، وكثر تحصيلهم ، فكان
كسبُ الواحد منهم في اليوم مائة درهم . ثم أعيا الناس كثرة الموت ، فبلغت عدة
٣٦ من/يرد اسمه الديوان السلطاني في اليوم ما ينيف عن ثلاثة آلاف نفس ؛ وأما
الطرحاء[3] فلم يحصر عددهم بحيث ضاقت الأرض بهم ، و حُفرت لهم الآبار
والحفائر و أُلقوا فيها؛ وجافت الطرق والنواحي والأسواق من الموتى ، وكثر أكلُ
لحوم بني آدم خصوصًا الأطفال ، فكان يوجد الميت وعند رأسه لحم الآدمي ،
ويمسك بعضهم فيوجد معه كتفُ صغير أو فخذُه أو شئ من لحمه . و خلَت
الضياع من أهلها ، حتى إن القرية التي كان بها مائة نفس لم يتأخر بها إلا نحو
العشرين ، وكان أكثرهم يوجد ميتًا في مزارع الفول لا يزال يأكل منه إذا وجده

(١) حارة الديلم : إحدى حارات القاهرة القديمة الفاطمية ،عُرفت بهذا الاسم لنزول الديلم وهم طائفة من الترك الذين وصلوا مع هفتكين الشرابي حين قدومه إلى مصر ومعه أولاد مولاه معز الدين البويهي وجماعة من الديلم والأتراك في عام ٣٦٨هـ فسكنوا بها فعرفت بهم وتقع الآن في المنطقة التي تشمل اليوم عدة طرق منها شارع حوشقدم وحارة الحمام وعطفة السباعي وشارع الكحكيين ودرب لولية و شارع حمام المصبغة بقسم الدرب الأحمر . المقريزي : الخطط : ج٣ ص ١٢ ط. الآداب ، د. عبد الرحمن زكي: موسوعة مدينة القاهرة ص٨٢ .
(٢) باب زويلة : أحد أبواب القاهرة القديمة في سورها القبلي أنشاه أمير الجيوش بدر الجمالي في سنة ٤٨٥هـ ،وكان يواجه تقريبا باب زويلة الذي كان في سور القائد جوهر وقد هدم . وباب زويلة الحالي أكبر أبواب القاهرة . د. عبد الرحمن زكي : المرجع السابق ص ٣١ .
(٣) الذين يُلقون في الطرقات حين موتهم دون أن يُعتنى بتكفينهم .

حتى يموت،ولا يستطيع الحراس ردَّهم[1] لكثرتهم .
ومع ذلك زكت الغلال في الكيل أضعاف المفهوم ؛ ولقد كان للأمير فخر
الدين الطبنغا المساحي من جملة زرعه مائة فدان فول ، لم يمنع أحدًا من الأكل منها
في موضع الزرع ، و لم يمكّن أحدًا أن يحمل منه شيئا . فلما كان أوان الدراس لم
يرض بمن وكل إليه أمر الزرع حتى خرج بنفسه ، ووقف على أجران تلك المائة
فدان الفول ، فإذا تلٌ عظيم من القشر الذي أكل الفقراء فوله أخضر ، فطاف به
وفتشه فلم يجد به شيئا من الفول؛ فأمر به عند انقضاء شغله أن يُدرَّس لينتفع بتبنه،
فحصل منه سبعمائة وستون أردبا ، فعدَّ ذلك من بركة الصدقة وفائدة أعمال البر
﴿ والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم ﴾ .
وكثرت أرباح التجار والباعة ، وازدادت فوائدهم ؛ فكان الواحد من
الباعة يستفيد في اليوم المائة والمائتين ، ويصيب الأقلُّ من السوقة ربحًا في اليوم
ثلاثين درهما . وكذلك كانت مكاسب أرباب الصنائع ، و اكتفوا بذلك طول
٣٧ / الغلاء . وأصيب جماعة كثيرة ممن ربح في الغلال - من الأمراء والجند وغيرهم -
في مدة الغلاء ؛ إما في نفسه بآفة من الآفات ، أو بإتلاف ماله التلاف الشنيع ،
حتى لم ينتفع ؛ فلقد كان لبعضهم ستمائة أردب باعها بسعر مائة وخمسين الأردب
وبأزيد من ذلك ، فلما ارتفع السعر عمَّا باع به ندمَ على بيعه الأول حيث لم
ينفعه الندم ؛ فلما صار إليه ثمنُ الغلال أنفق معظمه في عمارة[2] دار وزخرفها،
وبالغ في تحصينها وإجادتها ، حتى إذا فرغت و ظن أنه قادر عليها أتاها أمر ربها
فاحترقت بأجمعها ، وأصبحت لا ينتفع بها بشئ .
وحصلت الفتنة بين السلطان والأمراء ، وتوقفت أحوال الوزير فخر الدين
بن الخليلي ، وازداد ظلم أتباع السلطان ومماليكه ، وتكاثر جورهم ، وعظم

(١) أي منعهم و إبعادهم .
(٢) عمارة : بناء .

طمعهم في أخذ البراطيل[1] والحمايات[2] ، و كثر عسفهم وغصْبهم من الأمراء. ولعبت الناس في الفلوس لَمَّا ضُرِبت ، فنودي أن يستقر الرطل منها بدرهمين وزنة الفلس درهم ؛ هذا أول ما عرف من وزن الفلوس . واشتد ظلم الوزير – وهو
٣٨ الصاحب فخر الدين بن الخليلي – لتوقف أحوال / الدولة من كثرة الكُلَف ؛ فأرصد متحصَّل المواريث[3] للغداء والعشاء ، وأخذ الأموال الموروثة ولو كان الوارث ولدًا أو غيره . فإذا طالبه الولد بميراث أبيه ، أو الوارث بما انْجَرَّ إليه من الإرث ، كلفه إلى إثبات نسبه أو استحقاقه ، فلا يكاد يثبت ذلك إلا بعد عناء طويل ومشقة ، فإذا تم الإثبات أحاله على المواريث ، حتى إذا مات آخَرُ وله مال ووارث من ولد – ذكر أو غيره – فعلَ معهم كذلك ، فتعجز الورثة من الطلب فتترك المطالبة.

واشتد الأمر على التجار لرمي البضائع عليهم بزيادة الأثمان والقيم ، وكثرت المصادرات[4] في الولاة وأرباب الأموال ، وعظم الجور على أهل النواحي، وحُملت التقاوي السلطانية من الضياع . واشتد الأمر على أهل دمشق ونابلس وبعلبك والبقاع وغيرها ، وكانت أيام في غاية الشدة من الغلاء وكثرة الأمراض والموت وعموم الظلم .

(١) البراطيل : عرف المقريزي البراطيل في كتابه الخطط ج١ ص ١٧٩ في باب أقسام مال مصر " و أما البراطيل وهي الأموال التي تؤخذ من ولاة البلاد ومحتسبيها وقضاتها وعمالها فأول من عمل ذلك بمصر الصالح بن زريك في ولاة النواحي فقط ، ثم بطل وعمل في أيام العزيز بن صلاح الدين الأيوبي ، أحيانا وعمله الأمير شيخون في الولاة فقط ، ثم أفحش فيه الظاهر برقوق كما يأتي في أسباب الخراب " .
(٢) الحمايات : جمع حماية وهي مكوس يفرضها الأمير أو السلطان أحيانا على بعض الأراضي والمتاجر والمراكب و الأرزاق . و قد أطلق عليها هذا الاسم لقيام الأمير بحماية الشخص الذي يدفع له المكس المقرر محمد قنديل البقلي : المرجع السابق ص١١٠ .
(٣) المواريث : ويقصد بها هنا المواريث الحشرية وهي " مال من يموت وليس له وارث خاص بقرابة أو نكاح أو ولاء ، أو الباقي بعد الفرض من مال من يموت وله وارث ذو فرض لا يستغرق جميع المال ولا عاصب له " القلقشندي : صبح الأعشى ج٣ ص ٤٦٠، محمد قنديل البقلي : المرجع السابق ص ٢٣٥،٢٣٤ .
(٤) المصادرات : جمع مصادرة وهي عقوبة مقررة واجبة النفاذ ، هدفها المال سواء كان بالضمان أو بالمطالبة أو بالاستيلاء عليه بالقوة لصالح الدولة دون أن يكون للشخص المعاقب حق الاعتراض.د. بيومي إسماعيل الشربيني : مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) ج١ ص٢٣ .

ووقع بآخر هذا الغلاء أعجوبة في غاية الغرابة لم يُسمع مثلها : وهو أن رجلا من أهل الفلج بجبة عسال – إحدى قرى دمشق الشام – خرج بثوره ليَرِدَ الماء . فإذا عدة من الفلاحين قد وردوا الماء ، فأورد[1] الثور حتى إذا
/ اكتفى نطق بلسان فصيح أسمعَ من بالمورد وقال : " الحمد لله والشكر له . إن ٣٩
الله تعالى وعد هذه الأمة سبع سنين مجدبة، فشفع لهم النبي ﷺ ، وإن الرسول أمره أن يبلغ ذلك ، وأنه قال : يا رسول الله فما علامة صدقي عندهم ؟ قال : أن تموت بعد تبليغ الرسالة " ، وأنه بعد فراغ كلامه صعد إلى مكان مرتفع وسقط منه ومات . فتسامع به أهل القرية ، وجاءوا من كل حدب ينسلون ، فأخذوا شعره وعظامه للتبرك ، فكانوا إذا بخَّروا به موعوكًا برئ . وعُمل بذلك محضر مثبوت على قاضي البلد ، وحُمل إلى السلطان بمصر ؛ فوقف عليه الأمراء ، واشتهر بين الناس خبرُه وشاع ذكره .

وعقب ذلك انحلت الأسعار ، وجاء الله بالفرج ، ﴿ وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون ؛ واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون ﴾ .

❁ ❁ ❁

وفي أول شهر رجب سنة ست وثلاثين وسبعمائة[٧٣٦هـ] وقع الغلاء بالديار المصرية في أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون[2]:وعزّ القمح ، ووصل كل أردب

(١) أورد : أي شرب .
(٢) السلطان الناصر محمد بن قلاوون : (٦٩٣ – ٦٩٤هـ الولاية الأولى – ٦٩٨ – ٧٠٨هـ السلطنة الثانية – ٧٠٩–٧٤١هـ السلطنة الثالثة) .
هو الابن الثالث لقلاوون تولى بعد أخيه الأشرف خليل ، وقد تولى الناصر الحكم ثلاث مرات و [illegible] عندما تولى في المرة الأولى في التاسعة من عمره ، ثم في الثانية كان في الرابعة عشرة ، وفي المرة [illegible] كان قد اكتمل نضجه وازدهر شبابه حيث أصبح في العقد الثالث من عمره . وقد دامت ولايته [illegible] وثلاثين عاما كانت مليئة بالأعمال الجليلة . ويقول المؤرخون إن القاهرة في عهد الناصر كانت [illegible] إمبراطورية شاسعة متحدة وبسطت نفوذها على اليمن والحجاز بالإضافة إلى مصر والشام وكان [illegible] محبا للعمارة وله آثار كثيرة بناها وجددها . د. أحمد شلبي : المرجع السابق : ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

إلى سبعين درهماً ، والفول إلى خمسين ، والخبز كل خمسة أرطال بدرهم . ولا يكاد يوجد . وعدم القمحُ من الأسواق ، وصار على كل دكان من دكاكين الخبازين عدة من الناس ، وصار الخبز كالكُسب [1] من السواد ؛ فرتَّب الوالي على كل حانوت أربعةً من أعوانه معهم المطارق لدفع الناس عن حوانيت الخبز لئلا
٤٠ يُنهب / ، فضجّ الناس للسلطان واستغاثوا ، فجمع الأمراءَ وقال لهم : " يا أمراء ! شهرٌ عليكم، وشهرٌ عليّ ، وشهرٌ على الله " ؛ ففتح الأمراء الشون ، فباعوا كل أردب بثلاثين درهماً ، ففُرِّج عن الناس ؛ ففتح السلطان حواصله في شعبان ، وباع كلَّ أردب بخمسة وعشرين درهما . ودخل الفول الجديد والشعير ، فأكل الناسُ منه إلى أن دخل شهر رمضان ، فجاء القمح الجديد ، وانحلّ السعر .

ثم وقع الغلاء في أيام الأشرف شعبان [2] ، و سببُه قصور النيل في سنة ست وسبعين وسبعمائة [3] [٧٧٦هـ] ، فلم يبلغ ستة عشر ذراعًا . وكُسِرَ الخليج ، فانحط الماء وارتفع السعر ، فبلغ القمح كل أردب إلى مائة وخمسين درهما ، والشعير إلى مائة ، والخبز إلى رطل ونصف بدرهم ، وعــزَّت الأقواتُ وقلَّ وجودُها، فمات الكثير من الجوع حتى امتلأت الطرقاتُ ؛ وأعقبَ ذلك وباءٌ مات فيه كثيرٌ من الناس . وفي هذا الغلاء بلغ الفرُّوج إلى مائة درهم فما فوقها ، والبطيخةُ إلى مائة وخمسين ؛ وكان السائلُ يطلب اللبابةَ ليشمَّها ، ويصيح حتى يموت ؛ فأمر السلطانُ بجمع الفقراء ، وفرَّقهم على الأمراء ومياسير التجّار . ودام

(١) الكسب : بضم السين عصارة الذهن .
(٢) الأشرف شعبان بن حسين ٧٦٤ – ٧٧٨هـ : هو أبو المعالي زين الدين شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن قلاوون ولي الملك بعد خلع ابن عمه المنصور عام ٧٦٤هـ وكانت سنه العاشرة . وفي عهده غزا صاحب قبرص مدينة الإسكندرية وخربها ، وقد شبت في عهد ذلك السلطان فتن متعددة .
د. محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك : جـ١ ص ٣٩ .
(٣) في عصر دولة المماليك البحرية حدث قبل هذا البلاء وباء عالمي أكبر في سنة ٧٤٩هـ وسمي بالوباء الأسود وبالفناء الكبير وقد شمل كل بلدان الشرق الأدنى وأوربا ، وكان وباء شنيعا حصد مئات الألوف من البشر : فتحي حافظ الحديدي : دراسات في مدينة القاهرة ص ١٨٩ . و أفاض المقريزي في وصف هذا الوباء في كتابه السلوك في الجزء الثاني القسم الثالث .

٤١ هذا الغلاء نحو سنتين ، ثم أغاث اللهُ الخلقَ وأجرى النيلَ ، فارتوت / الأراضي ، وحصل الرخاءُ بعد ما خامر اليأسُ القلوبَ ، وظنّ الكثير من الناس دوام تلك الشدّة ، واستبعد حصولَ الفرج ، وهي حادثةٌ شاهدناها ، ومحنةٌ أدركناها ﴿وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ﴾ .

❁ ❁ ❁

فصل

في بيان الأسباب

التي نشأت عنها هذه المحن التي نحن فيها حتى استمرت طول هذه الأزمان التي دُفعنا إليها

اعلم – تولى الله أمرك بالحياطة[1] والهداية – ولا أخلاك من الكفاية والعناية، أن الغلاء الذي حل بالخلق منذ كانت الخليقة ، فيما نُقل من أخبارها بسائر البلاد في قديم الزمان وحديثه ، على ما عُرف من أحوال الوجود وطبيعة العمران ، وعُلم من أخبار البشر ، إنما يحدث من آفات سماوية في غالب الأمر ؛ كقصور جرى النيل بمصر ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره ، أو آفة تصيب الغلال من سمائم[2] تحرقها أو رياح تهيفها ، أو جراد يأكلها ، وما شابه ذلك ؛ هذه عادة الله تعالى في الخلق ، إذا خالفوا أمره وأتوا محارمه أن يصيبهم بذلك جزاءً بما كسبت أيديهم .

وأما هذا الأمر الذي حل بمصر فإنه بخلاف ما قدّمناه . وبيانه أن النيل قصر جريه في سنة ست وتسعين وسبعمائة [٧٩٦ هـ]. فشرق أكثر الأراضي ، وتعطلت من الزراعة ، فارتفعت الأسعار حتى بلغ سعر القمح إلى سبعين درهما الأردب ، ثم أغاث الله سبحانه و تعالى الخلق بكثرة ماء النيل حتى عمَّ الإقليم كله،
٤٢ / فأحبَّ الناس لذلك الكثير من البذر ، وكانت الغلات بأيديهم قليلة ، لعدم زراعة أكثر البلاد في سنة ست وتسعين كما مر . لا جرم أن تزايدت الأسعار ، حتى بلغ سعر كل أردب من القمح إلى نحو مائتي درهم والشعير بمائة وخمسة

(١) الحياطة : الحفظ والصيانة .

(٢) سمائم : جمع سموم وهي الرياح الحارة وغالبا تكون بالنهار .الفيروزابادي : القاموس المحيط باب الميم فصل السين.

حتى بلغ سعر كل أردب من القمح إلى نحو مائتي درهم والشعير بمائة وخمسة دراهم . وهذه عادة بلاد مصر من الزمن القديم ، إذا تأخر جري النيل بها أن يمتد الغلاء سنين،فلما كان أوان مجيء الغلال الجديدة في سنة ثمان وتسعين [٧٩٨هـ]، انحلت الأسعار إلى أن رجعت نحو ما كانت قبل حدوث الغلاء أو قريبا منه .

واستمر الأمر حتى مات الظاهر برقوق[1] في نصف شوال سنة إحدى وثمانمائة [٨٠١ هـ] ، و لم يكن حينئذ بالقاهرة قمح ، و[كان[2]] يبلغ ثلاثين درهما الأردب ، فبيع في اليوم الثاني لموته كل أردب من القمح بأربعين درهما وتزايد حتى بيع في سنة اثنتين وثمانمائة [٨٠٢هـ] ببضع وسبعين درهما الأردب، وتمادى الأمر كذلك إلى أن قصر مد النيل في سنة ست وثمانمائة ، فشنع الأمر وارتفعت الأسعار حتى تجاوز الأردب القمح أربعمائة درهم ، وسرى ذلك في كل ما يباع من مأكول ومشروب وملبوس ، وتزايدت أُجَرُ الأجراء – كالبناة والفعلة وأرباب الصنائع والمهن – تزايدًا لم يُسمع بمثله فيما قرب من هذا الزمن ، حتى جاء الغوث من عند الله تعالى في سنة سبع وثمانمائة [٨٠٧هـ] . فكثرت زيادة النيل ، وعَمَّ النفع به الإقليم ، فاحتاج الناس إلى البذر . وكانت الغلال تحت أيدي أهل الدولة وغيرهم كثيرة جدا لأمرين : أحدهما احتكار الدولة الأقوات

(١) السلطان الملك الظاهر أبو سعيد برقوق بن آنص (٧٨٤-٧٩٠هـ ،٧٩٢-٨٠١هـ) وهو أول ملوك دولة المماليك الجراكسة وينسب برقوق الى الخواجا عثمان تاجر الرقيق الذي جلبه إلى مصر ، و قد اسعده الحظ حتى وصل إلى الاتابكية في عهد الملك المنصور على بن الأشرف شعبان فدبر له أمور الدولة ثم دبرها لأخيه من بعده ثم خلعه ووثب إلى سرير الملك واستمر فيه حتى سنة ٧٩٠هـ حيث ثار عليه الأمراء بزعامة يلبغا الناصري نائب حلب وخلعوه وعينوا مكانه السلطان الصالح أمير حاج بن شعبان ٧٩٠-٧٩٢هـ ولقب بالمنصور بدلا من الصالح الذي تلقب به في ولايته الأولى ٧٨٣-٧٨٤هـ ولم تلبث أن دبت الفتنة والخلاف بين يلبغا و ومنطاش فحارب كل منهما الأخر وكان برقوق في هذا الوقت سجينا في الكرك فخرج واستطاع ان يهزم منطاش وان يعود إلى حكم مصر للمرة الثانية بعد ان خلع امير حاج بن شعبان نفسه سنة ٧٩٢هـ وتسلطن برقوق وظل في السلطنة حتى توفي سنة ٨٠١ هـ . وسمى برقوق لنتوء في عينه . وكان شجاعا ذكيا خبيرا بالأمور ولكنه كان طماعا بحيث لا يقدم على جمع المال شيئا . ومن آثاره الباقية حتى الآن المدرسة القائمة ببين القصرين . ابن حجر العسقلاني: إنباء الغمر بأنباء العمر : جـ ٢ ص ٦٦-٦٨ ، المقريزي : المواعظ والاعتبار : جـ٣ ص ٣٩١و٣٩٢ ط.الآداب.

(٢) زيادة في (و) فقط .

ومنع الناس من الوصول إليها إلا بما أحبوا من الأثمان ، والثاني زكاء[1] الغلال في
٤٣ / سنة ست وثمانمائة [٨٠٦ هـ] ، فإنه حصل منها ما لم يسمع بمثله في هذا الزمن، فلأجل هذا وغيره مما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى ، تفاقم الأمر وحلّ الخطب ، وعظم الرزء، وعمت البلية و طمّت ، حتى مات من أهل الإقليم بالجوع والبرد ما ينيف عن نصف الناس ، وعم الموتان حتى نفقت الدواب في سنة ست و سنة سبع [٨٠٦-٨٠٧هـ] و عز وجودها ، وبلغت أثمانها إلى حد نستحي من ذكره ، ونحن الآن في أوائل سنة ثمان وثمانمائة [٨٠٨هـ[2]] ، والأمر فيها من اختلاف النقود وقلة ما يحتاج إليه وسوء التدبير وفساد الرأي في غاية لا مرمى وراءها من عظيم البلاء وشنيع الأمر .

وسبب ذلك كله ثلاثة أشياء لا رابع لها :-

السبب الأول ، وهو أصل هذا الفساد : ولاية الخطط السلطانية و المناصب الدينية بالرشوة ، كالوزارة والقضاء ونيابة الأقاليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال؛ بحيث لا يمكن التوصل إلى شيء منها إلا بالمال الجزيل ، فتخطى لأجل ذلك كل جاهل ومفسد وظالم وباغ إلى ما لم يكن يؤمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة ، لتوصله بأحد حواشي السلطان ، ووعده بمال للسلطان على ما يريده من الأعمال ، فلم يكن بأسرع من تقلده ذلك العمل وتسليمه إياه وليس معه مما وعد به شيء قلّ ولا جلّ ، ولا يجد سبيلا إلى أداء ما وعد به إلا باستدانته بنحو النصف مما وعد به ، مع ما يحتاج إليه من شارة وزي وخيول وخدم وغيره ،
٤٤ فتتضاعف من أجل ذلك عليه الديون ، ويلازمه أربابها .لا جرم أنه / يغمض عينيه ولا يبالي بما أخذ من أنواع المال،ولا عليه بما يتلفه في مقابلة ذلك من الأنفس،

(١) زكاء : أي نمو وزيادة .
(٢) هذا دليل مادي على تاريخ كتابة المقريزي لهذه الرسالة .

ولا بما يريقه من الدماء ، ولا بما يسترقُّه من الحرائر[1] ويحتاج إلى أن يقرر على حواشيه وأعوانه ضرائب ، ويتعجل منهم أموالا ، فيمدون هم أيضا أيديهم إلى أموال الرعايا ، و يشرئبون لأخذها بحيث لا يعفّون ولا يكفّون . ثم ينساق البائس في جمع الأموال التي استدالها إذا أتته استدعاءات من الأمراء وحواشي السلطان ، أو نزل به أحد منهم إن كان المتولي متقلدًا عملا من أعمال الريف ، فيحتاج له إلى ضيافات سنية وتقادم جليلة من الخيول والرقيق وغير ذلك بحسب الحال ، ولا يشعر مع ذلك إلا وغيره قد تقلد ذلك العمل بمال التزم به ، و قد بقيت عليه جملة من الديون ، فيحاط على ما يوجد له من أثاث وحيوان وغيره ويشخص في أنحس حال ، وقد أحيط كما ذكرنا بماله ، ويعاقب العقوبات المؤلمة ، فلا يجد بدا من الالتزام بمال آخر ، ليقلَّد العمل الأول أو غيره من الأعمال .

فلما دُهي أهل الريف بكثرة المغارم وتنوُّع المظالم ، اختلَّت أحوالُهم ، وتمزَّقوا كل ممزق وجلوا عن أوطانهم ، فقلت مجابي البلاد و متحصلها لقلة ما يزرع بها ولخلوِّ أهلها ورحيلهم عنها لشدة الوطأة من الولاة عليهم وعلى من بقي
منهم. وكان هذا الأمر كما قلنا مدة أيام الظاهر برقوق إلى / أن حدث غلاء سنة ٤٥
ست وتسعين[٧٩٦هـ]، كما مر ذكره ، فظهر بعض الخلل لا كله في أحوال عامة الناس لأمرين : أحدهما : البقية التي كانت بأيدي الناس فاحتملوا الغلاء لأجلها، والثاني : كثرة صلات الظاهر وتوالي بره مدة الغلاء في سنة سبع وثمان وتسعين[٧٩٧،٧٩٨هـ]، بحيث لم يمت فيه أحد بالجوع فيما نعلم .

وانسحب الأمر في ولاية الأعمال بالرشوة إلى أن مات الظاهر برقوق، فحدث لموته اختلاف بين أهل الدولة آل إلى تنازع و حروب قد ذكرتها في كتاب مفرد[2] . فاقتضى الحال – من أجل ذلك – ثورة أهل الريف ، وانتشار

(١) حرائر : جمع حرة وهي المرأة الحرة و مضادها الأمة . القاموس المحيط باب الراء فصل الحاء .
(٢) ربما يقصد كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك .

الزعار(١) وقطّاع الطريق ، فخيفت السبل ، وتعذر الوصول إلى البلاد إلا بركوب الخطر العظيم . وتزايدت غباوة أهل الدولة ، وأعرضوا عن مصالح العباد ، وانهمكوا في اللذات لتحقَّ عليهم كلمة العذاب ﴿ و إذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا﴾ .

السبب الثاني : غلاء الأطيان : وذلك أن قومًا ترقّوا في خدم الأمراء يتولفون(٢) إليهم بما حبوا من الأموال إلى أن استولوا على أحوالهم ، فأحبوا مزيد القربة منهم ، ولا وسيلة أقرب إليهم من المال ، فتعدّوا إلى الأراضي الجارية في
٤٦ إقطاعات / الأمراء ، وأحضروا مستأجريها من الفلاحين ، وزادوا في مقادير الأجر . فثقلت(٣) لذلك متحصلات مواليهم من الأمراء ، فاتخذوا ذلك يدًا يمنون بها إليهم ، ونعمة يعدونها إذا شاءوا عليهم . فجعلوا الزيادةَ دَيْدَنهم (٤) كل عام ، حتى بلغ الفدان لهذا العهد نحوًا من عشرة أمثاله قبل هذه الحوادث . لا جرم أنه لما تضاعفت أجرة الفدان من الطين إلى ما ذكرنا ، وبلغت قيمة الأردب من القمح المحتاج إلى بذره ما تقدم ذكره وتزايدت كلفة الحرث والبذر والحصاد وغيره، وعظمت نكاية الولاة والعمال ، واشتدت وطأتهم على أهل الفلح ، وكثرت المغارم في عمل الجسور (٥) وغيرها، وكانت الغلة التي تتحصل من ذلك عظيمة

---

(١) الزعار: جمع زاعر ، وزعر تعني سيئ الخلق .الفيروزابادى القاموس المحيط : باب الراء فصل الزاي – وربما يقصد هنا اللصوص .
(٢) يتولفون : يتقربون .
(٣) ثقلت : أي زادت .
(٤) ديدنهم : عادتهم ودأبهم .
(٥) الجسور جمع جسر وهي طرق مرتفعة تقام على حافة النهر والترع حتى لا تطغى مياه الفيضان على جوانبها فتفسد الزرع ، ويقصد بها أيضا القناطر المشيدة على الترع . والجسور نوعان ١- السلطانية وهي العامة النفع في حفظ النيل على البلاد كافة الى حيث وقوع الغنى عنه وزوال الخوف عليها منه، ولها رسوم موظفة على الأعمال الشرقية والغربية تستخرج بأيدي موظفي الديوان وينفق عليها منها ما ينفق ويحمل الى بيت المال ما تفضل .
٢- الجسور البلدية : هي الخاصة بناحية دون ناحية يتولى إقامتها وأتقنها المقطعون والفلاحون بما ينفقونه فيها من عندهم . ابن مماتي : قوانين الدواوين : صـ ٢٣٢ ، صـ ٤٥٣ .عبد الرحمن عبد التواب : منشآتنا المائية عبر التاريخ : صـ٨١ وما بعدها .

القدر زائدة الثمن على أرباب الزراعة ، سيما في الأرض منذ كثرت هذه المظالم، منعت الأرض زكاتها ، ولم تؤت ما عُهد من أُكلها ، والخسارة يأباها كل واحد طبعًا ولا يأتيها طوعًا . ومع أن الغلال معظمها لأهل الدولة أولي الجاه وأرباب السيوف ، الذين تزايدت في اللذات رغبتهم ، وعظمت في احتجار(١) أسباب الرفه نهمتهم ، استمر السعر مرتفعًا لا يكاد يرجى انحطاطه ، فخرب بما ذكرنا معظم
٤٧ القرى ، وتعطلت أكثر الأراضي من الزراعة . فقلت الغلال / وغيرها مما تخرجه الأرض ؛ لموت أكثر الفلاحين وتشردهم في البلاد من شدة السنين وهلاك الدواب ولعجز الكثير من أرباب الأراضي عن ازدراعها لغلو البذر وقلة المزارعين . وقد أشرف الإقليم لأجل هذا الذي قلنا على البوار والدمار : ﴿ سُنَّةَ اللهِ في الذين خَلَوْا مِنْ قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا ﴾ .

السبب الثالث : رواج الفلوس : اعلم جعل الله لك إلى كل خير سبيلا ذلولا ، وعلى كل فضل علما ودليلا ، أنه لم تزل سنة الله في خلقه ، و عادته المستمرة منذ كانت الخليقة إلى أن حدثت هذه الحوادث ، و ارتكبت هذه العظائم التي قلناها في جهات الأرض كلها ، عند كل أمة من الأمم كالفرس والروم و بني إسرائيل ويونان والقبط ، بل والنبط و التابعة أقيال اليمن ، والعرب العاربة والعرب المستعربة ، ثم في الدولة الإسلامية من ظهورها ، على اختلاف دولها التي قامت بدعوتها والتزمت بشريعتها ؛ كبني أمية بالشام و الأندلس ، و بني العباس بالمشرق ، والعلويين بطبرستان وبلاد المغرب وديار مصر والشام وبلاد اليمن ، ودولة الترك بني سلجوق ، و دولة الديلم والمغل بالمشرق ، ودولة الأكراد (٢) بمصر والشام وديار بكر(٣) ، ثم ملوك الترك بمصر ، أن النقود التي تكون أثمانا للمبيعات وقيمًا للأعمال إنما هي الذهب والفضة فقط لا يعلم في خبر صحيح و لا سقيم عن

---

(١) احتجار : أي احتكار .
(٢) دولة الأكراد : يقصد بها الدولة الايوبية لأصلهم الكردي .
(٣) بلاد واسعة غربي نهر دجلة .

أمة من الأمم ولا طائفة من طوائف البشر أنهم اتخذوا أبدًا في قديم الزمان ولا حديثه نقدًا غيرهما ، حتى قيل إن أول من ضرب الدينار والدرهم آدم عليه الصلاة والسلام ، وقال: "لا تصلح المعيشة إلا بهما" رواه الحافظ ابن عساكر في تاريخ
٤٨ دمشق . / وسنتلو عليك من نبأ ذلك ما يوضح لك صحة ما أشرت إليه :

فأقول مستعيذا بالله ربي ، فإنه مولاي وحسبي : اعلم زادك الله علما ، وآتاك بيانا وفهما ، أن الدراهم التي كانت نقد الناس على وجه الدهر ما زالت ، حتى قيل إن أول من ضرب الدنانير[1] والدراهم [2] وصاغ الحلي من الذهب والفضة ، فالغ بن غابر بن شالخ بن أرفخشذ بن سام بن نوح عليه السلام وتداول الناس ذلك من زمنه، و آخر ما كانت الدراهم على نوعين : السوداء الوافية [3] والطبرية العتق [4] وهما غالب ما يتعامل به البشر ، وكان أيضا لهم دراهم تسمى جوارقية . وكانت نقود العرب في الجاهلية التي تدور بينها : الذهب والفضة لا غير، تَرِدُ إليها من الممالك دنانير الذهب قيصرية من قبل الروم ، ودراهم فضة على نوعين : سوداء وافية ، وطبرية عتيقة . وكان وزن الدرهم والدينار في الجاهلية

(١) الدنانير : جمع دينار وهو لفظ مشتق من اللفظ اليوناني Denariaus Aureus وهو اسم وحدة من وحدات السكة الذهبية عند العرب وقد عرفوا هذه العملة الرومانية وتعاملوا بها قبل الإسلام وبعده ، وكان الوزن الشرعي للدينار الإسلامي منذ تعريبه ٤,٢٥ جرام . د.رأفت النبراوي : النقود الإسلامية في مصر (عصر دولة المماليك الجراكسة) صـ ٣٤٢ .

(٢) الدراهم : جمع درهم وهو وحدة من وحدات السكة الإسلامية الفضية وقد اشتق اسمه من اليونانية (دراخمة) أو الفارسية (درم) أما استعماله في المعاملات فقد استعاره العرب من الفرس إذ كانت الأقاليم الشرقية من العالم الإسلامي كإيران وما والاها شرقا تتعامل بالدراهم وكان الوزن الشرعي للدرهم ٢,٩٧ جرام وهو يساوي ٧من وزن الدينار د.عبد الرحمن فهمي: النقود العربية ماضيها و حاضرها صـ ١٠ ، د. رأفت النبراوي : المرجع السابق صـ ٣٤١ .

(٣) الدراهم السوداء الوافية : يعرفها المقريزي كما يلي : فالوافية وهي البغلية وهي دراهم فارس والدرهم وزنه زنة المثقال الذهب . المقريزي : النقود الاسلامية ، نشر الأب أنستاس الكرملي في كتاب النقود العربية والإسلامية وعلم النميات صـ ٢٧ .

(٤) الدراهم الطبرية العتق : والطبرية من الدراهم المضروبة . وظن قوم أن الطبرية من الدراهم المنسوبة إلى طبرية : قصبة الأردن ، لكن المنسوبة إلى هذه المدينة يقال له طبراني بزيادة الألف والنون : ومنها الحافظ أبو القاسم سليمان بن احمد ، وظن آخرون أنها منسوبة إلى طبرية قرية بواسط التي يقال لها في النسبة طبري وطبرك بتحريك الحروف الثلاثة الأولى ، وتنتهي الكلمة الثانية بكاف مكان الياء المشدودة ، ولكن لم يضرب فيها دينار ، والعتق جمع عتيق وكان الواحد منها يزن ٤ دوانق . أنستاس الكرملي: المرجع السابق صـ ٢٩ حاشية (٧) .

مثل وزنهما في الإسلام مرتين ، ويسمى المثقال درهمًا ، والمثقال [1] دينارًا ، ولم
٤٩ يكن شيء من ذلك يتعامل / به أهل مكة في جاهليتها ، و إنما كانت تتعامل بالمثاقيل : وزن الدراهم وزن الدنانير ، وكانوا يتعاملون بأوزان اصطلحوا عليها فيما بينهم : وهي الرطل الذي هو اثنا عشرة أوقية ، والأوقية وهي أربعون درهما، فيكون الرطل ثمانين وأربعمائة درهم . والرطل الآن في مصر اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية اثنا عشرة درهما ، فيكون الرطل مائة وأربعة وأربعين درهما ، ورطل دمشق اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية خمسون درهما ، فيكون الرطل ستمائة درهم والنش وهو نصف الأوقية – حُوِّلت صاده شينا فقيل نش – وهو عشرون درهما، والنواة وهي خمسة دراهم . والدراهم على قسمين : طبرية وزنة الدرهم منها ثمانية دوانيق، وقيل أربعة دوانيق ، وبغلية [2] وزنة الواحد منها أربعة دوانيق ، وقيل ثمانية
٥٠ دوانيق ، وزنة / الدرهم من الجوارقية [3] أربعة دوانيق ونصف دانق ، والدانق زنته ثمان حبات وخُمُسا حبةٍ من حبات الشعير المتوسطة التي لم تقسم ، وقد قطع من طرفيها ما امتد . والدرهم البغلي كان يقال له الوافي ، ووزنه وزنُ الدينار ، وعلى ذلك وزن دراهم فارس ، والدرهم الجواز [4] ينقص كل عشرة منها عن البغلية ثلاثة،فكل سبعة بغلية تكون عشرة بالجواز.وكان الدينار يسمى لوزنه دينارا ، وإنما

(١) المثقال : اسم لما له ثقل سواء كبر أو صغر ، وغلب عرفه على الصغير ، وصار في عرف الناس اسمًا على الدينار . وكان المثقال أيضا يطلق على الدرهم من الفضة ، وكانت عامة الأوزان في بلاد العرب زمن الجاهلية على ثلاثة أوزان من بينها واحد فقط على وزن المثقال . محمد قنديل البقلي : المرجع السابق صـ ٢٩٧ .

(٢) الدراهم البغلية : نسبة إلى بغل وهو اسم يهودي ضرب تلك الدراهم وكان يعرف (برأس البغل) . الأب أنستاس الكرملي : النقود العربية وعلم النميات : صـ ٢٧ حاشية (١) وكان هذا الدرهم يزن أربعة دوانيق أو ثمانية المقريزي : النقود القديمة الإسلامية نشر الكرملي : صـ ٣٢ .

(٣) الدراهم الجوارقية : وتعرف أيضا بالجوارقية وذلك نسبة إلى جورقان بالضم ، قرية بنواحي همذان والجورقي يزن أربعة دوانيق ونصف . المقريزي: النقود القديمة الإسلامية. نشرة الكرملي في كتاب النقود العربية والإسلامية وعلم النميات : صـ ٢٨ حاشية ٢ ، و د.ضياء الدين الريس : الخراج والنظم المالية: صـ ٣٤٢ .

(٤) الدراهم الجواز : وهي مشتقة من قولك : جاوز الدرهم : أي قبلها على ما فيها من الدخل ويعرفها المقريزي بأنها هي التي "تنقص في العشرة ثلاثة ، فكل سبعة بغلية عشرة بالجواز". المقريزي : المرجع السابق صـ ٢٧.

هو تبر (١) ، ويسمى الدرهم لوزنه درهما ، و إنما هو تبر . و كانت زنة كل عشرة دراهم ستة مثاقيل ، والمثقال وزنه اثنان وعشرون قيراطا إلا حبة ، و هو أيضا زنته ثنتان وسبعون حبة شعير مما تقدم ذكره . وقيل إن المثقال منذ وُضع لم يختلف في جاهلية ولا إسلام ، ويقال إن الذي اخترع الوزن في الزمن القديم بـدأ بوضع المثقال فجعله ستين حبة ، زنة الحبة مائة من حب الخردل البري المعتدل ، و أنه ضَرَبَ صنجةً (٢) بزنة المائة الحبة الخردل ، وجعل بوزنها ، و المائة الحبة صنجة ثانية ثم صنجة ثالثة ، حتى بلغ مجموع الصنج خمس صنجات ، فكانت صنجة نصف سدس مثقال ، وأضعف وزنها وصارت صنجة ثلث مثقال ، فركب منها نصف
٥١ مثقال ، ثم مثقال / وخمسة وعشرة وفوق ذلك ؛ فعلى ذلك تكون زنة المثقال الواحد ستة آلاف حبة ، و كانت الموازين إنما هي الشواهين (٣) فلما بعث الله نبيه محمد ﷺ أقر أهل مكة على ذلك كله وقال "الميزان ميزان مكة" وفي رواية "ميزان المدينة" وفرض رسول الله ﷺ زكاة الأموال على ذلك ، فجعل في كل خمس أوراق من الفضة الخالصة التي لم تغش خمسة دراهم وهي النواة ، و فرض في كل عشرين دينارا نصف دينار . وعمل بذلك أبو بكر رضي الله عنه أيام خلافته ، بعد رسول الله ﷺ ، و لم يُغير منه شيئا ، فلما استخلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه أقرَّ النقود على حالها ، و لم يعرض لها بشئ حتى كانت سنة ثماني عشر من الهجرة [١٨هـ] في السنة السادسة من خلافته وأتته الوفود ، و أقبلت أهل البصرة فيهم الأحنف بن قيس ، فكلم عمرَ رضي الله عنه في مصالح أهل البصرة ، فوجه معقل بن يسار فاحتفر لهم نهر معقل ووضع الجريب (٤) والدرهمين الوزنة في الشهر،

(١) المقصود بالتبر هنا القطعة من المعدن عامة .
(٢) هي صنجة الميزان وهي ما يوزن به .
(٣) شواهين : جمع شاهين وتعني عمود الميزان . الفيروزابادي : القاموس المحيط : باب النون فصل الشين.
(٤) الجريب : مكيال قدر أربعة أقفزة ، والجمع أجربه، وكان في الأصل يطلق على المكيال من الحب ثم أطلق الجريب على المقدار من الأرض الذي يستوعب ذلك القدر من الحب وقد حدد الماوردي مساحته-

وضرب عمر رضي الله عنه الدراهم على نقش الكسروية (١) وشكلها بأعيانها / غير ٥٢
أنه زاد في بعضها "الحمد لله" وفي بعضها "رسول الله" وعلى آخر "لا إله إلا الله وحده" وعلى آخر "عمر" والصورة صورة الملك لا صورة عمر ، وجعل وزن كل عشرة دراهم ستة مثاقيل. فلما بويع عثمان ابن عفان رضي الله عنه ضرب دراهم، ونقشها "الله أكبر" .

فلما اجتمع الأمر لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه (٢) ، و جمع لزياد بن أبيه الكوفة و البصرة ، قال له : " يا أمير المؤمنين إن العبد الصالح أمير المؤمنين عمر بن الخطاب صغَّر الدرهم وكبر القفيز (٣) وصار يؤخذ عليه ضريبة أرزاق الجند وتُرزق عليه الذرية ، طلبًا للإحسان إلى الرعية ، فلو جعلت أنت عيارًا دون ذلك العيار ازدادت الرعية به مرفقا ومضت لك به السُّنة الصالحة". فضرب معاوية السود الناقصة من ستة دوانيق ، تكون خمسة عشر قيراطا غير حبة أو حبتين، وضرب منها زيادُ ، وجعل وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكتب عليها[...] (٤)، فكانت تجري مجرى الدراهم . وضرب معاوية أيضا دنانير عليها تمثاله متقلدا سيفا، فوقع منها دينار رديء في يد شيخ من الجند فجاء به معاوية ورماه،ثم قال " يا
معاوية إنّا وجدنا ضربك شر ضرب / " فقال له معاوية " لأحرمنك عطاك ، ٥٣

- فقال : أما الجريب فهو عشر قصبات في عشر قصبات والقصبة ستة أذرع فيكون الجريب ثلاثة آلاف وستمائة ذراع. الفيروزابادي : القاموس المحيط : باب الباء فصل الجيم ، الماوردي : الأحكام السلطانية ، د.ضياء الدين الريس: المرجع السابق صـ٢٨٩.
(١) الكسروية : نسبة الى كسرى والمقصود بها الدراهم الفارسية.
(٢) معاوية بن ابى سفيان (حكم من ٤١/٦٠هـ) والذي وصلنا من نقود معاوية المصورة من الدراهم والتي بعضها محفوظ في المتحف البريطاني لندن ، أما الدنانير فلم يصلنا شيء منها ولكن هذا ليس معناه أن المقريزي كان على خطأ ولكن ربما كان سبب اختفائها هو امتصاص هذا النوع من النقود لصهره خلال عمليات تعريب العملة . د. عبد الرحمن فهمي : النقود العربية صـ٢٩.
(٣) القفيز: مكيال يساوي ثمانية مكاكيك وجمعه أقفزة وقفزان (القاموس المحيط) والمكوك في لسان العرب " مكيال معروف لأهل العراق وهو صاع ونصف وهو ثلاث كليجات . ابن منظور : لسان العرب: مادة مكك جـ ١٢ باب الكاف فصل الميم .
(٤) بياض في الاصل ويرجح د. الشيال . د. زيادة أن هذا الفراغ لكلمة واحدة ربما تكون "زياد" انظر المقريزي : اغاثة الامة . النسخة (ب) صـ ٤٢ حاشية ٤.

ولأكسرون النطيمة"

فلما قام عبد الله بن الزبير رضي الله عنه بمكة ضرب دراهم مدورة . فكان
أول من ضرب الدراهم المستديرة ، و إنما كانت قبل ذلك ما ضُرب منها فإنه
ممسوح غليظ قصير ، فدوّرها عبد الله ونقش بأحد الوجهين "محمد رسول الله"
وبالآخر "أمر الله بالوفاء والعدل" ، وضرب أخوه مصعب بن الزبير دراهم
بالعراق، وجعل لكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، و أعطاها الناس في العطاء ،
حتى قدم الحجاج بن يوسف الثقفي العراق من قِبل عبد الله بن مروان فقال :"ما
ينبغي أن نترك من سنة المنافق شيئا " فغيَّرها .

فلما استوثق الأمر لعبد الملك بن مروان بعد مقتل عبد الله ومصعب ابني
الزبير بن العوام ، فحص عن النقود والأوزان والمكاييل ، وضرب الدنانير
والدراهم، في سنة ست وسبعين من الهجرة [٧٦هـ] ، وسبب ذلك أنه كتب في
صدر كتبه إلى الروم " قل هو الله أحد " ، وذكر النبيَّ ﷺ مع التاريخ ، فكتب إليه
ملك الروم [١]: " إنكم قد أحدثتم كذا وكذا فاتركوه ، و إلا أتاكم في دنانيرنا من
ذكر نبيكم ما تكرهون"فعظم ذلك عليه وكلم خالد بن يزيد بن معاوية ،فأشار
عليه أن يترك دنانير الروم ، وينهي عن المعاملة بها ويضرب للناس دراهم ودنانير
فيها ذكر الله ، فضرب الدينار / و الدرهم [٢] ، فجعل وزن الدينار اثنين و عشرين ٥٤
قيراطا سوى حبة بالشامي ، وجعل وزن الدرهم خمسة عشر قيراطًا سواء.

(١) ملك الروم : يقصد به إمبراطور الدولة البيزنطية وكان في ذلك الوقت أي سنة ٦٩٥م الإمبراطور جستنيان الثاني . وحكم جستنيان على فترتين الأولى بين سنتي (٦٨٥-٦٩٥م) والثانية بين سنتي (٧٠٥-٧١١م) ومن المعروف أن عبد الملك بن مروان تولى الخلافة الأموية في نفس السنة التي اعتلى فيها جستنيان الثاني عرش القسطنطينية أي سنة ٦٥هـ - ٦٨٥م . د. حسنين محمد ربيع : دراسات في الدولة البيزنطية : صـ٩٤.

(٢) بدأ عبد الملك بن مروان بتعريب السكة منذ عام ٧٣هـ ولمدة اربع سنوات انتهت سنة ٧٧هـ بتعريب النقود تماما ، و النقود الذهبية بعد تعريبها لم يسمح الخليفة الأموي بضربها في غير مصر وسوريا فانحصر انتاج الدنانير الذهبية بعد تعريبها في دار السك بدمشق والفسطاط . عبد الرحمن فهمي المرجع السابق . صـ٣ : صـ٤٥

والقيراط أربع حبات ، وكل دانق قيراطين ونصف ، وكتب إلى الحجاج بالعراق :
أن اضربها قبلك ، فضرب الحجاج الدراهم ، ونقش فيها : " قل هو الله أحد "
ونهى أن يضرب أحد غيره ، فضرب سمير اليهودي دراهم ، فأخذه ليقتله ، فقال له
" عيار درهمي أجود من عيار دراهمك ، فلم تقتلني ؟"فأبى إلا قتله، فوضع سمير
للناس صنج الأوزان ليتركه ، فلم يفعل.وكان الناس لا يعرفون الوزن ، إنما يزنون
الدراهم بعضها ببعض ، فلما وضع سمير الصنج كف بعضهم عن بعض، فقدمت
تلك الدراهم مدينة رسول الله ﷺ وبها بقية من الصحابة فلم ينكروا منها سوى
نقشها ؛ فإن فيه صورة ، وكان سعيد بن المسيب [١] يبيع بها ويشتري ، ولا يعيب
من أمرها شيئا ، فجعل عبد الملك الذهب الذي ضربه على المثقال الشامي وهي
الميالة [٢] الوازنة زيادة المائة دينارين ، ويقال في سبب ضرب عبد الملك الدنانير
والدراهم كذلك أن خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان قال له :" يا أمير
٥٥ المؤمنين إن العلماء من أهل / الكتاب الأوَّل يذكرون أنهم يجدون في كتبهم أن
أطول الخلفاء عمرًا من قدَّس الله في الدرهم ". فعزم على ذلك ووضع السكة [٣]
الإسلامية . وكان الذي ضرب إذ ذاك الدراهم رجل من يهود يقال له سمير ،
فنسبت الدراهم إليه ، وقيل لها "الدراهم السميرية" وبعث عبد الملك بالسكة إلى
الحجاج بالعراق ، فسيَّرها الحجاج إلى الآفاق لتضرب الدراهم بها ، وتقدم إلى

(١) سعيد بن المسيب : من التابعين وكبار الفقهاء ويختلف المؤرخون في تحديد مولده ولكن ابن كثير يحدد مولده في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان كثير العلم واسع المعرفة بأمور الدين وقد توفي في سنة ٩٤هـ عن عمر ٧٥سنة . ابن كثير : البداية والنهاية : جـ ٥ صـ١٣٣-١٣٥ .

(٢) الميالة التي فيها شيء من الميل إلى الرجحان ويراد بها انها تامة الوزن ليس فيها أدنى نقص . الأب انستاس الكرملي : النقود العربية وعلم النميات : صـ ٥٤ حاشية ٣ .

(٣) يعبر لفظ السكة عن معانٍ متعددة تدور كلها حول النقود التي تعاملت بها الشعوب العربية من دنانير ذهبية ودراهم فضية وفلوس نحاسية ؛ فيقصد بها حينا تلك النقوش التي تزين بها النقود على اختلاف انواعها، و أحيانا أخرى قوالب السك التي يختم بها على العملة المتداولة ، كما يطلق أيضا على الوظيفة التي تقوم على سك العملة تحت اشراف الدولة ، غير أن المعنى الشائع هو إطلاق كلمة السكة على النقود العربية التي تضرب في دور السك والتي أصبحت وسيلة التعامل الرئيسية في العصور الوسطى . د. عبد الرحمن فهمي : النقود العربية صـ٨٠٧ .

الأمصار كلها أن يكتب إليه منها كل شهر بما يجتمع قبلهم من المال كي يحصيه عندهم، وأن تضرب الدراهم بالآفاق على السكة الإسلامية ، وتحمل إليه أولا فأول ، وقدّر في كل مائة درهم درهما عن الحطب وأجرة الضراب ، و نقش على أحد وجهي الدرهم "قل هو الله أحد " وعلى الآخر "لا إله إلا الله" ، وطوّق الدرهم من وجهيه بطوق ، وكتب في الطوق الواحد "ضُرب هذا الدرهم بمدينة كذا " وفي الطوق الآخر "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليُظهره على الدين كله ولو كره المشركون" .

ونقل الثقات أن الذي دعا عبدَ الملك إلى ما صنع من ذلك أن الدراهم كانت على وجه الدهر سوداء وافية وطبرية عتقا ، فلما نظر عبد الملك في أمور الأمة قال : "إن هذه الدراهم تبقى مع الدهر ، وقد جاء في الزكاة أن في كل
٥٦ مائتين أو في كل خمس أواق – خمسة دراهم ، وأشفق إن جعلها كلها على / مثال السود العظام مائتين عددًا يكون ذلك بخسًا[١] للزكاة ، و إن عملها كلها مثال الطبرية – ويحمل المعنى على أنها إذا بلغت مائتين عددًا وجبت الزكاة فيها كان في ذلك حيف وشطط[٢] على رب المال . اتخذ عبد الملك منزلة بين منزلتين فيها كمال الزكاة ، من غير بخس ولا إضرار بالناس ، مع موافقة ما سنه رسول الله ﷺ وحده من ذلك .

وكان المسلمون – قبل عبد الملك و إلى أن صنع ما ذُكر – يؤدون زكاة أموالهم شطرين من الكبار والصغار[٣] ، فلما اجتمع الناس مع عبد الملك على ما عزم عليه من ذلك عمد إلى درهم واف فوزنه فإذا هو ثمانية دوانيق ، و إلى الدرهم من الصغار فإذا به يزن أربعة دوانيق ، فجمعهما معًا وحمل زيادة الأكثر

(١) بخسا : أي تقليلا من قيمتها.
(٢) شطط : تجاوز القدر المحدد والتباعد عن الحق . القاموس المحيط : جـ ٥ باب الطاء فصل الشين" وتعني هنا ظلم وتجاوز و اجحاف بصاحب المال .
(٣) المقصود بعبارة الكبار والصغار هنا الدراهم البوقية اي السود الوافية والطبرية العتق.

على نقص الأصغر ، وجعلهما درهمين متساويين ، زنة كل منهما ستة دوانيق سواء ، واعتبر المثقال أيضا . فإذا هو ما برح في آباد الدهر موفيًا محدودا ؛ كل عشرة من الدراهم التي زنة الواحد منها ستة دوانيق تكون سبعة مثاقيل سواء ، فأقر ذلك وأمضاه، ولم يعرض لتغييره .

وكان فيما عمل عبد الملك من الدراهم[١] ثلاثُ فضائل : إحداها أن كل سبعة مثاقيل زنة عشرة دراهم ، وثانيها أنه عدَلَ بين كبارها وصغارها حتى اعتدلت ، وصار الدرهم ستة دوانيق ، وثالثها أنه موافق لما سنّه رسولُ الله ﷺ في فريضة الزكاة بغير وَكْس ولا اشتطاط . فمضت بذلك السنة ، واجتمعت عليه الأمة ، وضبط هذا الدرهم الشرعي المجمع عليه أنه كما مر زنة العشرة دراهم سبعة مثاقيل ، و زنة الدرهم منها خمسون حبة وخُمسا حبة / من الشعير الذي ٥٧
وُصف آنفا ، ويقال له درهم الكيل ؛ فإن الرطل الشرعي منه يتركب؛ ومن الرطل يتركب المُدُّ[٢] ، و من المد يتركب الصاع[٣] ؛ و إنما جُعلت العشرة من الدراهم الفضة بوزن سبعة مثاقيل من الذهب ؛ لأن الذهبَ أوزنُ من الفضة وأثقل ؛ وكأنهم جرَّبوا حبة من الفضة ، ومثلها من الذهب ، ووزنوهما ، فكانت زنة الذهب أزيد من زنة الفضة بقدر ثلاثة أسباع الدرهم ؛ فلذلك جعلوا كل عشرة دراهم بوزن سبعة مثاقيل ؛ لأن ثلاثة أسباع الدرهم إذا أضيفت عليه بلغت

(١) يذكر ابن خلدون أن عمر بن الخطاب هو الذي حدد مقدار الدرهم الشرعي وأن الأمر استقر على ما حدده عمر وأن ما فعله عبد الملك والحجاج إنما كان بناء على الأساس الذي وضعه عمر بن الخطاب رضي الله عنه فهو حدد المقدار ولكنه لم يضرب سكة جديدة بهذا الوزن وهو الستة دوانق . أما الذي ضرب السكة بهذا الوزن فهو عبد الملك بن مروان . انظر – ابن خلدون : المقدمة الجزء الخاص بالسكة ص ٢٦١-٢٦٣، رفاعة الطهطاوي : الدولة الإسلامية نظامها و عمالاتها : ص ٢٤٨-٢٥١ ، د. ضياء الدين الريس : الخراج والنظم المالية في الدولة الإسلامية : ص ٣٤٣ – ٣٤٥.
(٢) المد : " المد بالضم مكيال وهو رطلان أو رطل وثلث أو ملء كفي الإنسان المعتدل إذا ملأهما ومد يديه بهما ، وبه سمي مدًا ، وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا . جمعه أمداد " . الفيروزابادي : القاموس المحيط : باب الدال فصل الميم .
(٣) الصاع :"الصاع مكيال. و كان صاع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة أربعة أمداد وذلك خمسة أرطال وثلث " المقري : المصباح المنير .

مثقالا، والمثقال إذا نقص منه ثلاثة أعشاره بقي درهما ، و كل عشرة مثاقيل تـــزن أربعة عشر درهما و سُبُعَيْ درهم .و قيل إن واضع الأوزان جعل الدرهم ستين حبة لكنه قال : كل عشرة دراهم تعدل زنة سبعة مثاقيل ، فيكون على ذلك زنة الحبة سبعين حبة من حب الخردل ، ومنها رُكّب الدرهم فما فوقه إلى الألف ، كمـــا تقدم في المثقال .

وضرب الحجاج الدراهم البيض [1] ونقش عليها " قل هو الله أحد " ، فقال القراء : " قاتله الله أي شيء صنع للناس ؟ الآن يأخذه الجُنُبُ والحائض " و كانت الدراهم قبل ذلك منقوشة بالفارسية ، فكره ناس من القراء مسَّها وهم على غـــير طهارة ، فقيل لها " المكروهة " وصارت سمة لها وعلامة عليها . ولقد سُئل مـــالك رضي الله عنه عن تغيير كتابة الدنانير والدراهم ، لما فيها من كتـــاب الله تعـــالى فقال: " أولُ ما ضربت على عهد عبد الملك بن مروان والناس متوافرون ، فمـــا
٥٨ أنكر أحد / ذلك ، وما رأيتُ أهل العلم أنكروه ، ولقد بلغني أن ابن سيرين كـــان يكره أن يبيع بها ويشتري ، وما زال أمر الناس كذلك ، و لم أر أحدًا منع ذلـــك ها هنا" وقيل لعبد الملك رحمه الله تعالى :" هذه الدراهم البيض فيـــها كتـــاب الله يقلبها اليهودي والنصراني والجنب والحائض ، فإن رأيت أن تأمر بمحوها ؟"فقال : " أردت أن تحتج علينا الأمم أننا غيَّرنا توحيد ربنا واسمَ نبينا!!" ومات عبد الملـــك بن مروان والأمر على ما تقدم وخلفه ابنه الوليد ثم سليمان بن عبد الملك ثم عمـــر بن عبد العزيز .

فلما استخلف يزيد بن عبد الملك ضرب الهُبيرية [2] عمرُ بن هبيرة بـــالعراق على عيار ستة دوانيق ، فكان أول من شدَّد في أمر الوزن ، وخلّص الفضة أبلغ من

(١) الدراهم البيض : المقصود بها ما كان نقيا وافي الوزن ، وكان الحجاج بن يوسف أول مـــن ضربـــها وسمي الدينار النقي الدينار الأبيض أيضا . المقريزي : إغاثة الأمة النسخة (ل) ص٥٧ حاشية (٢) .
(٢) الهبيرية : هي النقود الأموية التي ضربها عمر بن هبيرة . والنقود الأموية ثلاثة أنواع هي الهبيريـــة والخالدية وهي التي ضربها خالد بن عبد الله القسري ، و اليوسفية التي ضربها يوسف بن عمر الثقفي ، -

تخليص من قبله . فلما قام هشام بن عبد الملك ، و كان جموعا للمال ، أمر خالد بن عبد الله القسري في سنة ست و مائة من الهجرة [١٠٦هـــ] أن يُصير العيار [1] إلى وزن سبعة ، وأن يبطل السكك من كل بلد إلا واسط ، فضـــرب الدراهـــم بواسط ، وكَبَّر السكة، فكان خالد في تخليص الفضة أشد ممن قبلـــه ، فضربـــت الدراهم على السكة الخالدية ، حتى عـــزل خـــالد في ســـنة عشـــرين ومائـــة [١٢٠هـــ]، وتولى يوسف بن عمر الثقفي ، فأفرط في الشدة بحيث امتحن يومًـــا العيار فوجد درهما ينقص حبة ، فضرب كل صانع ألف سوط ، وكـــانوا مائـــة
٥٩ صانع، فضرب في حبة مائة ألف سوط ، / و صغَّر يوسف السكة وأجراها علـــى وزن سبعة ، وضربها بواسط وحْدها حتى قتل الوليد بن يزيـــد في ســـنة ســـت وعشرين ومائة [١٢٦هـــ]، فلما استخلف مروان بن محمد الحمار – آخر خلفاء بني أمية – ضرب الدراهم بالجزيرة على السكة بحرّان حتى قُتل . وكانت الهبيريـــة و الخالدية ، و اليوسفية ، أجودَ نقود بني أمية .

● **وكانت دولة بني العباس** ، فضرب السفاحُ [2] الدراهم بالأنبار [3] وعملها على نقـــش الدنانـــير ، فكتـــب عليـــها الســـكة العباســـية ، وقطـــع منـــها

= وهم من عمال بني أمية على العراق وكانت نقودهم من أجود أنواع النقود الأمويـــة . ابـــن خلـــدون : المقدمة صـــ٢٦١، د. حورية عبده سلام: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مدينة الفسطاط صـــ١٢٧.
(١) العيار : يقصد بالعيار النسبة القانونية بين وزن المعدن الموجود في قطعة الســـكة ووزنـــها الكلـــي ويحددها الوزن بالنسبة للعدد (١٠٠٠) أو العدد (٢٤) الذي يمثل الوزن الكلي فمثلا عيار قطعـــة ذهبيـــة من السكة يعني أن هذه القطعة تحتوي على (٨٧٥.) جزء من العيار القيراطي أو (٢١) مـــن ٢٤ مـــن العيار القيراطي .د. رأفت النبراوي : النقود الإسلامية في مصر صـــ٣٤٢.
(٢) السفاح : هو عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس ابن عم النبي ولقب بأبي العباس ، وهـــو أول خلفاء بني العباس وتولى الخلافة سنة ١٣٢هـــ ومات السفاح بالجدري في ذي الحجة سنة ١٣٦هـــ وكان عمره يوم مات ثلاثة وثلاثين سنة وقيل ثمان وعشرين سنة ، وكانت مدة ولايته أربع سنوات وتسعة شهور . ابن انجب : تاريخ الخلفاء العباسيين : صـــ١٣،٧،٤ ، ابن كثير : البداية والنهاية : جـ ٥ صـــ ٥٣٩.
(٣) الأنبار : هي المدينة التي اتخذها أبو العباس السفاح مقرًا للخلافة العباسية سنة ١٣٢هـــ بعد ما رحـــل عن الكوفة وتقع الأنبار على الضفة الشرقية لنهر الفرات وتبلغ المسافة بينها وبين المكان الذي قامت فيـــه بغداد فيما بعد عشرة فراسخ . رمزية محمد الأطرقجي : بناء بغداد في عهد أبي جعفر المنصـــور صـــ ٣٠،٢٩ – رسالة ماجستير – منشورة – كلية الآداب – جامعة عين شمس .

نقصها حبتين ، فلما قام أبو جعفر المنصور نقّصها ثلاثَ حبات وسميـــت تلـــك الدراهم ثلاثة أرباع قيراط ؛ لأن القيراط أربع حبات ، وكانت الدراهم كذلـــك. وحدثت الهاشمية على المثقال البصري ، وكانت تُقطّع على المثاقيل المـيَّالة الوازنـة التامة فأقامت الهاشمية[1] على المثاقيل والعتق[2] على نقصان ثلاثة أرباع قيراط مـدة المنصور ، و إلى سنة ثمان وخمسين ومائة[١٥٨هـــ]، فضرب المهدي فيها سـكة مدورة فيها نقط ، ولم يكن لموسى الهادي بن المهدي سكةٌ تعرف ، و تمادى الأمر على ذلك إلى شهر رجب سنة ثمان وسبعين ومائة [١٧٨هـــ]، فصار نقصانـــها قيراطا غير ربع حبة ، فلما صير الرشيد السككَ إلى جعفر بن يحـــي بـــن خـــالد البرمكي ، كتب اسمه بمدينة السلام ، وبالمحمدية من الري ، على الدنانير والدراهم،

٦٠ وضرب دنانير زنة / كل دينار منها مائة مثقال ، كان يفرّقها على الناس في النيروز والمهرجان ، وكتب عليها :

وأصْفَرُ مِن ضرب دارِ الملوكِ ... يَلوحُ على وجْهِهِ جَعْفَرَا
يَزِيدُ على مائـــةٍ واحـــدًا ... إذا نالَه معســـرٌ أيْسَرَا

وكان لبني العباس دنانيرُ الخريطة[3] ، وهي مائة دينار فيها مائتان ، مكتـوب على كل دينار " ضَرْبُ الحَسَنِيِّ لخريطة أمير المؤمنين " . قلتُ : وهذه الدنانير هي التي يُنْعِم منها أمير المؤمنين على المغنّين ونحوهم ، ومعنى الحسنيّ : القصر الحســنيّ الذي هو الآن بمدينة بغداد ، وعمَّره الحسن بن سهل . وصيَّر نقصـــان الدراهـــم قيراطاً[4] غير حبَّة ، واستمرّ الأمر كذلك إلى شهر رمضان سنة أربع وثمانين ومائـــة

(١) الهاشمية : نسبة إلى بني هاشم والمقصود بذلك النقود العباسية .
(٢) العتق : المقصود بذلك النقود القديمة تمييزا لها عن غيرها من النقود المضروبـــة حديثـــا . د. رأفت النبراوي : المرجع السابق صـــ٢٤٢.
(٣) دنانير الخريطة : ينكر كل من د. الشبال ود. زيادة أن المقصود بالخريطة هنا هي الخزانة الخليفيـــة وصاحب الخريطة بمعنى صاحب بيت المال. انظر المقريزي : إغاثة الأمة : النسخة (ل) ص٦٠ حاشية ١.
(٤) القيراط : هو مقدار جزء من عشرين من المثقال وهو من مستحدثات عبد الملك بن مروان . د. رأفت النبراوى : المرجع السابق ص ٢٤٣ .

[١٨٤هـــ] ، فصار النقص أربعة قراريط وحبة ونصف حبة ، وصارت لا تجـوز إلا في المجموعة أو بما فيها ، وبطلَتْ .

فلما قتَلَ الرشيدُ جعفرَ بن يحيى ، وتولّى الوزارةَ الفضلُ بن الربيع ، صـــيَّر السكّة إلى السِّندى بن شاهق ، فضرب الدراهم على مقدار الدنانـــير ، وســـبيلُ الدنانير في سائر ما تقدّم ذِكرُه سبيلُ الدراهم ؛ فكان خلاصُ السندى / جيداً أشدَّ ٦١
الناس خلاصاً للذهب والفضة .

وفي شهر رجب سنة إحدى وتسعين ومائة [١٩١هـــ] نقصـــت الدنانـــيرُ الهاشمية نصفَ حبة ، وما زال الأمرُ في ذلك كله عصراً يجوز فيه الدينـــار جـــواز المثاقيل . ثم رُدَّت المثاقيل إلى وزنها ، حتى كانت أيام الأمير محمـــد بـــن هَـــارون الرشيد ، فصيَّرَ دُورَ الضَّرْب إلى العباس بن الفضل بن الربيع ، فنقش في الســـكة بأعلى السطور : " ربي الله " ، وبأسفلها : " العباس بن الفضل " .

فلما قُتل الأمين ، واجتمع الناس على عبد الله المأمون ، لم يجد أحداً ينقـــش الدراهم ، فنُقشت بالمخراط كما تُنقش الخواتيم .

وكان الناس في أول الإسلام إنما يزنون بالشواهين ، فلما وَلِيَ عبدُ الله بـــن عامر البصرةَ ، سنة تسع وعشرين للهجرة [٢٩هـــ] ، وضع في الميزان لســـانا ؛ وهو أول من صنع لسانا للميزان . و لم يزل الأمر في النقود على ما تقدّم عامةَ أيّام المأمون حتى مات ، ثم قام مِن بعدِه أبو إسحاق المعتصم ،ثم الواثق ،ثم المتوكل، إلى أن قتله الأتراك وشَرِكوا بني العباس في الأمور . وتفننتِ الدولةُ في الترف ، وتقلص نورُ الهداية ، وتبدَّلتْ أوضاعُ الشريعة ورسومُ الدين ، وأحدَثوا وابتدعـــوا مـــا لم يأذن اللهُ به ، فكان من ذلك غشُّ الدراهم . ويقال إنَّ أوّلَ مَنْ غـــشَّ الدراهـــم وضربَها مغشوشةً زُيُوفاً[1] عبيدُ الله بن زياد ، حين فرَّ من البصرة سنة أربع / وستين ٦٢

(١) الزيوف : جمع زيف بالفتح وهو جمع زائف أيضا ، وهو الدرهم الذي خلط به نحاس أو غيره ففـــات صفات الجودة فيرد إلى بيت المال .
=

من الهجرة [٦٤هـ] ، ثم فشت في الأمصار أيام دولِ العجم الدراهمُ الزيوف، واختلفتْ آراؤهم بالعراق فيها . ولم ينضبطْ حتى الآن أمرها ، وأرجو أن يوفّقني الله على تفصيل ذلك ، (إن شاء الله تعالى) [٢].

❁ ❁ ❁

- الأب أنستاس الكرملي : المرجع السابق ص ٥٧ حاشية ٤ - في تعليقه على كتاب النقود القديمة والإسلامية للمقريزي .
من الجدير بالذكر أن الدراهم الناصرية التي ضربها صلاح الدين كانت رديئة تصل نسبة النحاس فيها إلى النصف وهكذا كانت القيمة الاسمية القانونية لهذه الدراهم تتفوق على قيمتها المعدنية مما أضر بالناس ضررا بليغا فلقبوها في مصر بالزيوف . وفي سنة ٦٢٢هـ أبطل الكامل التعامل بها وأصدر دراهم جديدة.د .عبد الرحمن فهمي :المرجع السابق ص ٧٣ .
(٢) لم ترد هذه العبارة في (و) .

فصل

وأما مصرُ من بين الأمصار فما برحَ نقدُها المنسوبُ إلى قيم الأعمالِ وأثمان المبيعات الذهبَ خاصةً ، كلَّ سائر دولها جاهليةً وإسلاماً . يشهد لذلك بالصحة أن مَبْلَغَ خَراج مصْرَ في قديم الدهر وحديثه إنما هو الذهبُ ، كما سنقف إنْ شاء الله تعالى على تفصيله ، فيما أنا عازم عليه من إفراد تأليف[١] يحتوي على عامة أحوال خَراج مصر ، منذ مُصِّرت و عُرِفتْ أخبارُها ، وإلى هذا الزمن الحاضر .

وكفَى مِنَ الدلالةِ على صحَّة ما تقدَّم حديثُ أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مَنَعَتِ العراق درهَمها وقَفيزَها ، وَمنعت
٦٣ / الشام مُدَّها ودينارَها ، ومنعتْ مصرُ أردبَّها ودينارَها" ، أخرجه مسلم وأبو داود. فذكر ﷺ كلَّ بلد وما يختصُّ به من كيلٍ ونَقْدٍ ، وأشار إلى أن نقدَ مصرَ الذهبُ . وكان في هذا الحديث ما يشهد بصحة فِعْلِ عمرَ بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ؛ فإنه لما افتتح العراقَ في سنة ست عشرة من الهجرة[١٦هـ] بعث عثمانَ بن حنيف ، ففرض على أرض السَّواد : على كل جَرِيبٍ من الكَرْمِ عشرةُ دراهم ، وعلى كل جريب من النخل ثمانيةُ دراهم ، وعلى جريبِ القصَبِ والشجر ستةُ دراهم ، وعلى جَرِيبِ البُرِّ[٢] أربعةُ دراهم ، وعلى جريب الشعير درهمين ؛ وكتب بذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فارتضاه .

ولما فُتحت مصرُ - في سنة عشرين [٢٠هـ] على الصحيح - فَرَضَ عمرو ابن العاص على جميع مَنْ بها مِن القبط دينارين دينارين ، فجُبِيتْ أوَّلَ عامٍ اثنا عشر ألف ألف دينار . وقيل جُبيتْ ستةَ عشر ألف ألف دينار ؛ وضربت الجزية

(١) لا يوجد للمقريزي كتاب منفصل عن خراج مصر وربما لم يصل إلينا ، ولكنه ذكر في كتابه المواعظ والاعتبار مقالتين عن الخراج في مصر ونيواتيه وخراجها في الزمن الأول . أنظر المواعظ والاعتبار للمقريزي : ج١ص١٥٨ - ١٦٠ .ط.الآداب .
(٢) حب القمح.

على كلِّ عِلجٍ[1] من علوج مصر الذين أُقِرُّوا لعمارة الأرض أربعة دنانير في كل سنة سوى خراج الأرض ؛ فأقرَّ ذلكَ عمرُ بن الخطاب رضي الله تعالى[2] عنه . وأما أهل السواد فإن عمر رضي الله عنه أقرهم على منزلة أهل الذمَّة ، و فرض على كل عِلج منهم أربعين درهماً ، فجُبيتْ مائةُ ألف ألف وسبعة وثمانين ألف ألف

٦٤ درهم ، وقيل مائة ألف ألف وستون ألف درهم؛ وما زالَ خرَاج / السواد دراهم. ولولا خوفُ الإطالة لَسَرَدتُ الأخبار التي توضّح أن معاملة مصر ما زالت بالذهب فقط ما يقوم منه سِفْرٌ ضخم ، وفَوْقَ كُلِّ ذي عِلْمٍ عَلِيم .

وأما الفضَّةُ فكانت بمصر تُتَّخذ حُلِيًّا وأوانيَ ، وقد يُضْرَبُ منها الشيءُ للمعاملات التي يُحتاج إليها في اليوم لنفقات البيوت . وأوَّلُ ما رأيت للدراهم[3] ذكراً بمصر في أيام الحاكم بأمر الله أحد خلايف الفاطميين . قال الأمير المختار عز الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد المسبحي[4] عفى الله عنه في تاريخه الكبير :"وفي شهر ربيع الأول ، يعني من سنة سبع وتسعين وثلاثمائة ، تزايدَ أمرُ الدراهم القِطَع والمزايدة ، فبيعتْ أربعةٌ وثلاثون درهماً بدينار ، ونزع السعر ، واضطربت أمور

(١) علج : بالكسر العير والحمار وحمار الوحش السمين القوي والرغيف الغليظ الحرف والرجل من كفار العجم والجمع علوج – والمقصود هنا الرجل من كفار العجم .
الفيروزابادى : القاموس المحيط ، باب الجيم فصل العين .
(٢) وردت في (ل) فقط .
(٣) عرفت مصر الدراهم منذ الفتح العربي كما عرفت الدينار والفلس ، ومن الواضح أن المقريزي جانبه الصواب في هذه النقطة بذكره أن الدراهم لم تعرف في مصر إلا في العصر الفاطمي وحقيقة أن الدراهم المصرية الأموية لم يصلنا منها شئ إلا أن هناك دليلان يؤكدان ذلك ألا وهما :
١- الإشارة إلى الدارهم في كثير من أوراق البردي العربية التي كانت في هذه الفترة وهذه الأوراق موجودة في دار الكتب المصرية .
٢- صنج السكة الموجودة بمتحف الفن الإسلامي أيضا تؤكد ذلك حيث توجد صنج الدرهم وأجزائه – انظر د. عبد الرحمن فهمي : النقود العربية ماضيها وحاضرها ص٤٨،٤٧ .
(٤) المسبحي : هو الأمير المختار عز الملك أبو عبيد الله محمد بن عبيد الله بن أحمد بن إسماعيل بن عبد العزيز الكاتب المسبحي ولد في مصر سنة ٣٦٦هـ والتحق بخدمة الخليفة الحاكم بأمر الله ونال عنده الحظوة وقلده اقليم القيس وبهنسا من أعمال الصعيد ثم شغل فيما بعد رئاسة ديوان الترتيب في الإدارة المركزية.وللمسبحي مؤلفات عديدة أهمها كتابه" أخبار مصر" الذي كان مؤلفا ضخما لم يصلنا منه إلا الجزء الأربعون . وقد توفي المسبحي سنة ٤٢٠هـ .المسبحي : أخبار مصر في سنتين (٤١٤،٤١٥هـ) تحقيق وليم ج – ميلورد صـ ٤٥.

الناس . فرُفِعت الدراهمُ ، وأُنزل بعشرين صندوقاً من بيت المال فيها دراهم جُدُد، ففُرِّقَت في الصيارف ، ونُودي سجلٌّ برفعها وألاّ يتعامل بها ، وأُنظِر من في يده شئ منها ثلاثةَ أيام ، وأنْ يُورِّد جميعَ ما تَحصَّل منها إلى دار الضرب .

٦٥ / فاضطربتِ الناسُ ، وبلغت الدراهم القطع والمزايدة[1] أربعةَ دراهم بدرهم من الجدد ؛ وتقرّر أمر الدراهم الجدد على ثمانية عشر درهما بدينار . ثم اشتهر في كتب الأخبار أن الفضة صارت تُضرب نقودا بمصر ، وأنها سُمِّيت بين الدراهم باسم المسَوَّدَة ، وبها كانت معاملةُ أهل مصر والقاهرة والإسكندرية ، وتُعرف بنَقْدِ مصر . وأدركتُ الإسكندرية وأهلُها لا يتعاملون إلاّ بها ، ويُسمُّونها الوَرِق.واختلفت آراءُ خلفاء مِصْرَ وملوكِها في مقدار الدرهم اختلافاً لم ينضبطْ إلى الآن " .

وحقيقةُ الدراهم السود[2] : النحاسُ فيه اليسيرُ مِن الفضة ، و لم تزل المعاملةُ بها حتى استولتْ دولة بني أيوب على مملكتَيْ مصر والشام ، وتملَّكَ منهم محمد الكامل بن العادل . ففي ذي القعدة من سنة ثنتين وعشرين وستمائة [٦٢٢هـ] أمَرَ الكامل بضرب دراهم مستديرة ، وتقدَّم ألاّ يتعامل الناسُ بالدراهم المصرية العتق[3] ، وهي التي يدعوها أهل مصر الوَرِقَ . فهجر الناسُ الدراهمَ الورق[4]، وتركوا التعاملَ بها ؛ إذ الرعيةُ على دين راعيها . وكانت الدراهمُ الكاملية[5] –

(١) القطع والمزايدة : ورد تعريفها في حواشي ص ٦١.
(٢) نحن مع د. الشيال ود. زيادة في أعتقادهما أن ما قصد به المقريزي أن الدراهم التي فيها اليسير من النحاس هي الدراهم النقرة وليست السوداء .
والدراهم النقرة هي التي يكون ثلثاها من الفضة وثلث من النحاس وتطبع بدور الضرب إلى السكة السلطانية . د. رأفت النبراوى : المرجع السابق : ص ٣٤١ . و انظر هامش ص ٦٥ من (ل) .
(٣) أي الدراهم التي ضربها صلاح الدين .
(٤) وردت في (و) فقط .
(٥) الدراهم الكاملية : حتى وفاة السلطان الكامل كان في مصر نوعان رئيسيان من النقود المتعامل بها وهي الدراهم الفضة النقرة والدراهم الفلوس النحاسية ، وتقرر كل درهم نقرة من الفضة بست من الدراهم الفلوس النحاسية ، ووصل الأمر إلى حد توقيع العقوبات البدنية على كل من يخالف ذلك . د. عبد الرحمن فهمي : النقود العربية : ص ٧٦ .

٦٦ وهي التي أدركْنا الناسَ / يتعاملون بها – ثُلثاها فضةٌ والثلثُ نحاسٌ . يضاف على المائة من الفضة الخالصة خمسون درهماً من النحاس .

وراجَتْ هذه الدراهم في بقيةِ دولة بني أيوب ، ثم في أيام مواليهم الأتراك بمصر والشام رواجاً حتى قلَّ الذهبُ(١) بالنسبة إليها ، وصارتْ المبيعاتُ الجليلة تُباع وتُقوَّم بها ، وإليها تُنسب عامَّةُ أثمان المبيعات وقيمِ الأعمال ، وبها يُؤخَذُ خراج الأرضين وأجرةُ المساكن وغيرُ ذلك . وكان الدرهمُ ثماني عشرة خروبةً ، و الخروبة(٢) ثلاثُ قمحات ، والمثقالُ أربعٌ وعشرون خروبةً . والصنجة تتفاوت بمصر والشام ؛ فتنقصُ كلُّ مائة مثقال شاميّ مثقالاً وربعًا بمصر وكذلك الدراهمُ .

وأما الفلوس(٣) فإنه لما كان في المبيعات محقَّرات تقلُّ عن أنْ تُباعَ بدرهم أو جزءٍ منه ، احتاج الناسُ من أجل ذلك في القديم والحديث من الزمان إلى شيءٍ سوَى نقدَي الذهب والفضةِ يكون بإزاء تلكَ المحقّرات ، لم يُسَمَّ أبداً على وجه الدهر ساعةً من نهارٍ فيما عُرِفَ من أخبار الخليقة نقدا،لا ولا أُقيم قطّ بمنزلة أحد النقدَيْن . واختلفت مذاهبُ البشر وآراؤهم فيما يجعلونه بإزاء تلك المحقّرات ؛ فلم

(١) ترجع أسباب قلة الذهب في العصر الأيوبي إلى سببين هما :
أ- ظاهرة الاكتناز حيث لجأ إليه سلاطين الدولة الأيوبية للاحتفاظ بالنقود الجيدة فقط من الدنانير الذهبية دون غيرها .
ب- تسرب الذهب من البلاد خلال العمليات الحربية التي ارتبطت بها مصر والشام منذ أواخر العصر الفاطمي وأوائل العصر الأيوبي حتى أن مرتبات الجنود الأيوبيين كانت تصرف بالدراهم الفضية رغم أنها مقدرة إسميا بالذهب على أساس أن سعر الدينار ستة عشر درهما . د. عبد الرحمن فهمي : المرجع السابق ص ٧٢ .
(٢) الخروبة : وحدة وزن تزن حوالي ١٩٤ جرام .
(٣) الفلوس : جمع فلس وكلمة فلس لا تعني بالضرورة عملة نحاسية بالرغم من أن استعمالها الشائع منذ فجر الإسلام كان في هذا لغرض الضيق و لفظ الفلس مشتق من اليونانية وقد استعار العرب تلك السكة عن البيزنطيين وكانت تسمى FOLLIS غير أن العرب لم يتقيدوا بوزن هذا النوع من السكة البيزنطية إذ كان هذا الوزن عند الفتح العربي لسوريا ومصر في غاية الاضطراب فضربوا فلوسا عربية في بعلبك وحمص وحلب ودمشق وطبرية وفلسطين والإسكندرية واختلفت أوزانها وقيمها باختلاف الإقليم الذي ضربت فيه وإن كانت النسبة الشرعية بين الفلوس والدراهم معروفة ٤٨ – ١ والأصل في هذا النوع من الدراهم النحاسية أن تكون عملة تساعد على إجراء العمليات التجارية البسيطة ويقصد بالفلس أيضا قطعة من العملة تقبل بالوزن . د. عبد الرحمن فهمي : المرجع السابق ص ٩٣ ، د. رأفت النبراوى : المرجع السابق ص ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

يزل بمصر والشام وعراقي العرب والعَجَم وفارس والروم في أول الدهر وآخره ملوكُ هذه الأقاليم ، لعظمتهم وشدة بأسهم ونصرة مُلْكهم ، وكثرة شأوهم وخُتروانة(١) سلطانهم ، يجعلون بإزاء هذه المحقّرات نحاسًا يضربون اليسيرَ منه قطعًا صغاراً تُسمّيها العربُ فلوساً لشراء ذلك ، ولا يكاد يوجد من / هذه الفلوس إلا ٦٧ النزر اليسير ، مع أنها لم تقم أبداً في هذه الأقاليم بمنزلة أحد النقدَيْن قَط . وكان سببُ ضربها بمصر في أيام الكامل الأيوبي – بعد أن لم تكن – أن امرأةً تعرضتْ لخطيب الجامع بمصر وهو إذ ذاك أبو الطاهر المحلي تستفتيه : " أيحلّ شرب الماء أم لا ؟ فقال : " يا أَمَةَ الله ! وما يمنع من شرب الماء ؟ " فقالت : " إن السلطان ضربَ هذه الدراهم ، وإني أشترى القِرْبة بنصف درهم منها ، ومعي درهم ، فيرد السَّقّاء عليَّ نصف درهم وَرِقًا(٢) ، فكأني اشتريتُ منه ماءً ونصف درهم بدرهم" . فأنكر أبو الطاهر ذلك ، واجتمع بالسلطان وتكلم معه في ذلك ، فأمرَ بضرب الفلوس(٣) .

ولقد كان ببغداد ، التي أربَتْ عمارتُها على عامَّة الأمصار ، يُجْعَل بإزاء غالب المبيعات عوضاً منها الخبز ، يوضّح ذلك ما علَّقتُه من رسالة الشيخ الرئيس أبي القاسم ابن أبي زيد إلى بعض إخوانه يخبره بأخبار البلاد التي سَلَكَها وما هي عليه ، وذلك عند سفره من مصر وحُصوله ببغداد ، في سنة بضعٍ وأربعمائة . قال بعد صدر طويل : " أما الخبز فيبرز عجينةً على باب الدكان ، فيجتمع عليه عددٌ كثيرٌ من الذباب ، ثم يُخبزونه في تنانير قد أُحميتْ بالدخان ، ويبالغون في تجفيف الرغفان ، ويتعاملون به في الأسواق ، ويقيمونه مَقامَ الدرهم في الإنفاق ،

(١) ختراونة : أي رفعة وعظمة .
(٢) ورقا : أي فضة .
(٣) الدراهم الفلوس : أشرنا إليها في حواشي ص ٥٦ حاشية ٢ أن السلطان الكامل قد ضربها ، والدرهم الفلوس اصطلاح يقصد به النقد النحاس الذي يبلغ وزنه وزن درهم واحد أي ٢,٩٧ جرام . د. رأفت النبراوى : المرجع السابق ص ٣٤٣ .

ويتقدونه نَقْداً قد اصطلحوا عليه . وجعلوا لذلك قانوناً يرجعون إليه : فـيردّون
٦٨ الملوم والمُكرّج[١] كما يُرَدُّ الدرهمُ الزائفُ والدينارُ المبهرَج [٢] / ويشترون به أكـثر المأكولات والمشمومات ، ويدخلون به الحمامات ويأخذه النبّاذ[٣] والخمّـار ، ولا يرده البزاز[٤] ولا العطار . وللرغيف السميذ[٥] على غيره صَرْفٌ مقدَّر ، وحِسـابٌ عندهم معلومٌ محرَّر ؛ ومع هذه العناية والاحتياط يُباع كلُّ ستين رغيفا بقـيراط .

وكَتبتُ مِن خَطِّ حافظ المغرب محمد بن سعيد في كتابه الذي سماه " جنا النحـل وحَيا المَحْل " ما نصه : " فأخرجَ لي أحدُ هؤلاء التجار – يعني تجاراً رآهم ببغـداد لَمّا رحلَ إليها – ورقةً فيها خطوطٌ بقلم الخِطا[٦] ، وذكرَ أنها مِن ورَق التوت فيـها لينٌ ونُعْمة ، وأن هذه الورقة إذا احتاج إنسان في خان بالق من بلاد الصين لخمسة دراهم دفعها فيها ، وأنّ مَلِكَها يختم لهم هذه الأوراق ، وينتفعُ بما يـأخذ بـدلاً عنها"، انتهى .

٦٩ / و أخبرني مَنْ لا أتّهمُ أنه شاهد في بعض مدن إقليم الصعيد أهلَها يتعاملون في محقّرات المبيعات بالكودة [٧] و تُسمَّى بمصر الوَدْع ، كما يتعامل أهلُ مصر الآن بالفلوس . وأخبرني ثِقَةٌ أنّ ببعض بلاد الهندِ يُشترى الكثيرُ مِنَ المـأكل بـالعفص والبلحَ . وأدركتُ أنا والناسُ من أهل ثغر إسكندرية وهـم يجعلـون في مقابلـة الخُضْرة والحوامِض والبقول ونحو ذلك كِسَرَ الخبز ، ولشراء ما يُراد منه ، و لم يزلْ

---

(١) المكرج : هو الخبز الذي فسد وعلته خضرة .
(٢) الدينار المبهرج : يعتقد البعض أن المقصود بالبهرجة هو الدينار المبهرج أو الردئ المخلوط ولكن هذا غير صحيح ، والصحيح أن البهرجة هو الذهب الإسلامي الخالص من الغش . د. رأفت النبراوي : المرجع السابق ص ٢٤٥ .
(٣) النباذ : صانع النبيذ .
(٤) البزاز : بائع البز ، والبز نوع من الثياب : القاموس المحيط : باب الزاي فصل الباء .
(٥) السميذ : هو لباب الدقيق .
(٦) قلم الخطا : الخطا بلاد المغول وهي الجزء الغربي من بلاد الصين وكانت عاصمتها جالق بالق ومـن بلاد الخطا كانت إغارات جنكيز خان ومن تلاه من خانات المغول . القلقشندي : صبح الأعشـى ج٤ ص ٤٨٣ ، ٤٨٧ .
(٧) الكودة : هي الودع الذي يستخرج من البحر . المقريزي : شذور العقود بذكر النقود . ص ٥٠ .

ذلك إلى نحْوِ السبعين والسبعمائة [٧٧٠هـ] . وأدركنا ريـفَ مصـر وأهلَـه يشترون الكثير من الحوائج والمأكولات ببعض الدجاج ونُخال الدقيق ، و ...ردئ مشاق الكتّان ، إلى آخر هذه الحوادث . وكلُّ هؤلاء إنما يتّخذون ما تقدّم ذكـره لشراء الأمور الحقيرة فقط ، و لم يجعلْ أحدٌ منهم شيئاً من ذلك نقداً يُخـ...ـون ، ولا يشترى به شئٌ جليلٌ البتّه .

ولما ضُربت الفلوسُ كما مَّر في أيام الكامل تتابع الملوكُ في ضَرْبِـها حـتى كثرتْ في الأيدى ، وما زالتِ العامَّةُ تتعنّتُ فيها لِما يُداخِلها من القِطَع المخالفـة للقطع التي يأمرُ السلطان بالتعامل بها ، فتقدّمَ الوُلاة بصلاح ذَلِكَ .

٧٠ / وكانت الفلوس أولاً تُعدُّ في الدرهم الكاملي ثمانيةً وأربعين فلساً ، ويُقسَّم الفِلْسُ أربَعَ قِطع تُقام كلُّ قطعة مقامَ فِلْسٍ ، يُشترَى بها ما يُشـترى بـالفلوس ؛ فيحصلُ بذلك من الرفق لذوى الحاجات ما لا يَكاد يُوصَف . وتمادَى الأمرُ علـى ذلك إلى بعد الخمسين والستمائة [٦٥٠هـ] من الهجرة ، فسَوّل بعضُ العمـال لأرباب الدولة حُبَّ الفائدة وضَمِن ضربَ الفلوس بمال قرَّره على نفسه ؛ وجعـلَ كلُّ فَلْسٍ يَزِنُ مثقالاً ، والدرهمُ يُعَدُّ أربعةً وعشرين فلساً . فثقل ذلك على الناس، وأنكاهم[١] موقعُه لما فيه من الخسارة ؛ لأنه صار ما يُشترى بدرهم هو ما كان قَبْلُ يشترَى بنصف درهم ؛ ثم توطّنتْ نفوسُ الناس على ذلك ، إذْ هم أبناءُ العوائـد . وكانت الفلوس مع ذلك لا يُشترَى بـها شئٌ من الأمور الجليلة و إنما هي لنفقاتِ البيوت ، ولأغراض ما يُحتاج إليه من الخضر والبقول ونحوها .

فلما كانت سلطنةُ العادل كتبغا ، وأكثرَ الوزيرُ فخر الدين عمر بن عبـد العزيز الخليلي من المظالم . وجارَتْ حاشيةُ السلطان ومماليكه على النا... . وطمعوا في أخذ الأموال والبَراطيل والحمايات [٢] ، وضُرِبتِ الفلوس ؛ توقّف النا... فيـها

---

(١) أنكاهم : أتعبهم وأوقع بهم الغلبة .
(٢) البراطيل والحمايات : انظر ما الهجد في ص٣٢ حاشية ١٠ .

لخفتها فنودي في سنة خمس وتسعين وستمائة [٦٩٥هـ] أنْ تُورد بالميزان . وأن يكون الفلسُ رُبْعَ درهم ؛ ثم نُودي على الرطل منها بدرهمين . وكان هذا أول ما عُرف بمصر من ورد الفلوس والمعاملة بها وزناً لا عدداً .

٧١ / لما كانت أيامُ الظاهر برقوق ، وتولّى محمود بن علي الاستادار أمْرَ الأموال السلطانية ، شره إلى الفوائد وتحصيل الأموال ، فكان مما أحدثَ الزيادةَ الكبيرة من الفلوس ؛ فبعث إلى بلاد فرنجة لجلب النحاس الأحمر ، وضَمِن دار الضرب بالقاهرة بجملةٍ مِنَ المال ، ودامَ ضَرْبُ الفلوس بها مدةَ أيامه ؛ واتخذ بالإسكندرية دار ضربٍ لعمل الفلوس . فكثرت الفلوسُ بأيدي الناس كثرةً بالغةً ، وراجت رواجًا صارت من أجله هي النقد الغالب في البلد . وقلّت الدراهمُ لأمرين: أحدهما : عدمُ ضربها البته ، والثاني : سبكُ ما بأيدي الناس منها لاتخاذه حُلياً منذ تَفنَّن أمراءُ السلطان وأتباعهم في دَواعي الترف ، وتأنقهم في المباهاة بفاخر الزيّ وجليل الشارة . ووُجد مع ذلك الذهبُ بأيدي الناس ، بعد أن كان لا يوجد مع كلّ أحد ؛ لكثرة ما كان يُخرجه الظاهر برقوق في الإنعام على أمراء الدولة ورجالها ،وفي نفقات الحروب والأسفار ، وفي الصِلات زمن الغلاء . فمات الظاهر وللناس ثلاثة نقود : أكثرها الفلوس ، و هو النقد الرايج الغالب،والثاني الذهب وهو أقل و جدانا من الفلوس ، وأما الفضة فقلّتْ حتى بطل التعامل بها لعزّتها[1] . وكان يعطى في الدينار الذهب منها إلى ثلاثين درهما . ثم كثر الذهبُ بأيدي الناس حتى صار مع أقل السوقة ؛ وعظم رواجُ الفلوس ، وكثرت كثرةً بالغةً حتى صارت المبيعاتُ وقيمُ الأعمال كلُّها تُنسَبُ إلى الفلوس خاصة .

٧٢ وبلغ الذهبُ كلّ مثقالٍ منه إلى مائةٍ وخمسين من الفلوس ، والفضة كل زنة درهم من المضروب منها بخمسة دراهم من الفلوس ، التي كلُّ درهمٍ منها يُعدُّ

(١) لعزتها : أي لقلتها ولندرتها

أربعة وعشرين فلسًا ؛ وبلغ المثقالُ مِنَ الذهب بثغْرِ الإسكندرية ثلاثمائة درهم من الفلوس ؛ فدُهِي الناس بسبب ذلك داهيةً أذهبتِ المالَ ، وأوجبتِ قلةَ الأقوات ، وتعذّر وجودُ المطلوبات لاختلاف النقود ؛ وإنه لَيُخشَى مِن تمادى ذلك أنْ تحولَ حالُ أهل الإقليم ،﴿ وإذا أراد اللهُ بقومٍ سُوءا فَلاَ مَرَدَّ لهُ وما لهم من دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾.

❁ ❁ ❁

فصل

في ذكر أقسام الناس وأصنافهم وبيان جُمَلٍ من أحوالهم وأوصافهم .

اعلم حرسك الله بعينه التي لا تنام ، وركنه الذي لا يُرام ، أن الناس بإقليم مصر في الجملة على سبعة أقسام : القسم الأول : أهل الدولة ، والقسم الثاني : أهل اليسار من التجار وأولى النعمة من ذوي الرفاهية ، والقسم الثالث : الباعة وهم متوسطو الحال من التجار ، ويقال لهم أصحاب البَزّ ، ويلحق بهم أصحاب المعايش وهم السوقة ؛ والقسم الرابع : أهل الفلح[1] ، وهم أهل الزراعات والحَرْث، سكّان القرى والريف ؛ والقسم الخامس : الفقراء ، وهم جلُّ الفقهاء

٧٣ / وطلاب العلم ، والكثيرُ من أجْناد الحلقة ونحوهم ؛ والقسم السادس : أرباب الصنائع والأجراء أصحاب المهن ؛ والقسم السابع : ذوو الحاجة والمسكنة ، وهم السؤّال الذين يتكفّفون الناس ويعيشون منهم .

● فأما القسم الأول ، وهم أهل الدولة ، فحالهم في هذه المحن على ما يبدو لهم، ولمن لا تأمُّل عنده ، ولا معرفةَ له بأحوال الوجود ، أنّ الأموالَ كثرتْ بأيديهم بالنسبةِ لما كانتْ قبل هذه المحن ، باعتبار ما يتحصَّلُ لهم من خَراج الأراضي ؛ فإنّ الأرض التي كان مبلغُ خَراجها مِن قَبْل هذه الحوادث مثلاً عشرين ألف درهم صار الآن خَراجهُا مائةَ ألف درهم . وهذا الظن ليس بصحيح ، بل قلّت أموالهُم بالنسبة إلى ما كانت عليه أموالُ أمثالهم من قبل : وبيانُ ذلك أن العشرين ألف درهم فيما سلفَ كان مالكُها ينفق منها فيما أحَبَّ واختار ، ويدَّخر منها بعد ذلك ما شاء الله ؛ لأنها كانت دراهم ، وهي قيمة ألف مثقالٍ من

(١) أهل الفلح : الفلاحون.

الذهب أو قريب منها . والآن إنما يأتيه بَدَلُ تلك المائة ألفُ درهم فلوس ، هي قيمة ستمائة وستة وستين مثقالاً من الذهب ، ينفق ذلك فيما يحتاج إليه في اليوم من لَحْمٍ وخُضَرٍ وتوابلَ وزَيْتٍ ونَحْوه ، وفيما لا بدَّ لَهُ من كسوته وكسوة عياله، وما تدعو إليه الحاجةُ مِن خَيْلٍ وسلاحٍ وغيره ، مما كان يشتريه قبل هذه المحن بعشرة آلاف مَنْ الفضة ونحوها.ولولا تَساوي العالَم مِنَ الخاصَّةِ والعامَّة بتفاوتِ ما بين سعر المبيعات الآن وبين /سعرها قبل هذه المحن لَبينّا ذلك ؛ ولا بُدَّ مِنَ الإلماع[1] ٧٤ بطرْفٍ منه إنْ شاءَ الله تعالى : فأَهْلُ الدولة لو أُلهموا رُشدهم ، ونَصَحوا أنفسهَم، لَعلموا أنهم لم ينلْهم ربحٌ البتة بزيادة الأطيان ، ولا بغلاءِ سعر الذهب الذي كان أصلَ هذا البلاء ، وسببَ هذه المحن ؛ بل هم خاسرون ، وأن ذلك من تلبيس مباشريهم لِيَنالهم ما يُحبّون مِنْ أعراضهم ، ﴿وَلَا يَحِيقُ[2] المكرُ السيئُ إلاّ بأهلِهِ﴾ .

● وأما القسم الثاني ، وهم مياسيرُ التجار وأولو النعمة والترف ، فإن التاجر إذا استفاد مثلاً ثلاثةَ آلاف درهم في بضاعته ، فإنما يتعوَّض عنها فلوساً أو عشرين مثقالاً من الذهب ؛ ويَحتاج إلى صرفها فيما لا غِنَى له عنه مِنْ مَؤُونته ومؤونة عياله ، وكسوَته وكسوة عياله ، فهو لو تأمَّل لأتضح له أنه لما كان أولاً يستفيد في مثل هذه البضاعة أَلْفَ درهم مثلاً ، أنها تغنى عنه في كلفته أكثر مما تغنى عنه هذه الثلاثةُ آلاف درهم من الفلوس بكثير ؛ فالبائسُ لغباوته يزعم أنه استفاد ، وفي الحقيقة إنما خسر ، ولَسوف عما قليل ينكشفُ له الغطاء ، ويرى مالَه قد أكلته النفقاتُ ، وأتلفه اختلافُ النقود ، فيعلم فسادَ ما كان يظنُّ ، وكَذِبَ ما كان يزعم ،﴿ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾.

● وأما القسم الثالث ، وهم أصحاب البَزّ و أرباب المعايش ، فإنهم في هذه المحن يعيشون مما يتحصَّل لهم من الربح ؛ فإن أحدَهم لا يَقْنَعُ من الفوائد إلا بالكثير

(١) الإلماع : الإشارة والتوضيح .
(٢) يحيق : يحل أو ينزل .

جداً، وهو يُعَيِّدَ ساعاتٍ من يومه يُنفق ما اكتسبه فيما لا بدَّ له منه من الكلف، وحَسْبُه ألاَّ يستدين لبقية حاجته، ويَقْنَع كما قال الأول:

على أنّني راضٍ بأن أحملَ الهوَى وأخْلُصُ مِنْهُ لا عَلَيَّ ولا لِيَا

● **وأما القسم الرابع**، وهم أصحاب الفلاحة والحرث، فهلك معظمُهم لِمَا قدَّمناه مِنْ شدَّة السنين وتوالي المِحَن بقلَّة ريِّ الأراضي. وفيهم مَن أثْرَى،

٧٥ وهم / الذين ارتوتْ أراضيهم في سِنِي المَحْلِ [١]، فنالوا مِنْ زراعتها أموالاً جزيلة عاشوا بها هذه الأزمنة؛ على أن فيهم مَن عظمت ثروته، وفخمت نعمتُه، و نالَ ما أرْبَى[٢] على مراده، وزاد على ما أمَّله، ﴿ واللهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾.

● **وأما القسم الخامس، فهم أكثر الفقهاء وطلاب العلم ومَن يلحق بهم من الشهود [٣]، والكثيرُ من أجناد الحلقة، ومن شابههم ممن له عقارٌ أو جارٍ من معلوم[٤] سلطان، أو غيره؛ فهم ما بين ميت أو مشتهي الموت، لسُوءِ ما حَلَّ بهم. فإنَّ أحَدَهم إذا أتَتْه مائةُ درهم مثلاً فإنَّ ما يأخذُ عنها فلوسا أو ثُلُثَي مثقال، يُنفق ذلك فيما كان يُنفق فيه مِن قبل عشرين درهماً من الفضة. فلحقَهم من أجل ذلك القلَّة والخَصاصَة[٥]، وساءتِ أحوالُهم.﴿ وَمَا أصَابَكُمْ من مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ ﴾.**

● **وأما القسم السادس**، فهم أربابُ المهن والأُجراء والحمَّالين والخدَمُ والسُّوَّاس والحاكة والبُناة والفَعَلة ونحوُهم،فإنَّ أُجرَهم تضاعفتْ تضاعفاً كثيرا، إلا

(١) المحل: أي الجدب والشدة.
(٢) أربى: زاد أو حصل على أكثر مما يريد.
(٣) الشهود: جمع شاهد، وهو موظف مدني في بعض الدول الإسلامية وقد ذكر ابن مماتي أنه وجد في الدولة الأيوبية موظف من أرباب الوظائف الديوانية يقال له شاهد وكان من لوازمه أن يضبط كل شئ هو شاهد فيه وأن يكون له تعلق بخدمته وأن يكتب الحساب الموافق لتعليقه، وظل الشاهد بهذه الدلالة في عصر المماليك وقد اعتبره القلقشندي خامس الوظائف الديوانية في عصر المماليك. ابن مماتي: قوانين الدواوين ص ٣٠٤، ٤٥٦، د.حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية: ج٢ ص ٦٢١،٦٢٢.
(٤) وردت في (ل) "معلوم أو سلطان" والصيغة المثبته هنا من (و).
(٥) الفقر و الحاجة و سوء الحال.

أنه لم يبق منهم إلا القليلُ لموت أكثرهم. بحيثُ لم يوجَدْ منهم الواحدُ إلا بعد تطلُّب وعناء. ولله عَاقِبَةُ الأُمُور.

● **وأما القسم السابع**، فهم أهلُ الخصاصة والمسكنة، فَفَنِيَ معظمُهم جوعاً وبرْداً، و لم يبقَ منهم إلا أقل من القليل. لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ.

❁ ❁ ❁

/ فصل
في ذكر نُبَذٍ من أسعار هذا الزمن وإيراد طَرفٍ من أخبار هذه المِحَن

٧٦ اعلم أسعَدكَ اللهُ سعادةَ الأبد ، وآتاك فوزَ السَّرْمَد [١] ، أن الذي استقر أمرُ الجمهور بإقليم مصر عليه في النقد : الفلوسُ خاصةً ، يجعلونها عِوَضاً عن المبيعات كلها من أصناف المأكولات وأنواع المشروبات وسائر المبيعات ، ويأخذونها في خَراج الأرضين وعُشور أموال التجارة ، وعامَّة مَجابي السلطان ، و يصيِّرونها قِيمًا عن الأعمال جليلها وحقيرها ، لا نَقْدَ لهم سِوَاها ولا مال إلا إياها ، على أن كل قنطار [٢] منها وهو مائة رطل مصرية وزناً[٣] بستمائة درهم نقداً ، حساباً عن كل قنطار[٤] وهو زنَةُ مائة وأربعة وأربعين درهماً وزناً ستة دراهم ، وعن كل درهم منها أوقيتان زنتهما أربعة وعشرون درهما -؛ بدعةٌ أحدثوها وبليةٌ ابتدءوها ، لا أصل لها في ملة نبوية ، ولا مستند لفعلها عن طريقةٍ شرعية ، ولا شبهةَ لمبتدعها في الاقتداء بفعل أحدٍ ممن غَبَر ، ولا ائتنايه بقول واحدٍ من البشر ، سوى شئ نشأ عنه ذهابُ بهجة الدنيا وزوالُ زينتها ، وتلافُ الأموال وفساد زخرفها ، ومصير الكافة إلى القلة ، وشمول الفاقة للجمهور مع الذِلَّة ؛ لِيَقْضِيَ اللهُ أمراً كانَ مَفْعُولاً .

وأما أسعارُ المبيعات : فإن الذهب انتهى بحاضرة القاهرة و رُبعها كلَّ مثقال منه إلى مائة وخمسين درهماً من الفلوس ، وبلَغ بثغر الإسكندرية كلّ مثقال إلى
٧٧ /ثلاثمائة درهم فلوسا . وبلغَتْ دراهمُ المعاملة كل زنة درهم منها خمسةَ دراهم

(١) السرمد : الدائم والطويل من الليالي . القاموس المحيط : باب الدال ، فصل السين .
(٢) قنطار : القنطار مائة رطل والرطل اثنا عشر أوقية والأوقية اثنا عشر درهما فيكون الرطل مائة وأربعة وأربعين درهمًا . د. رأفت النبراوي : النقود الإسلامية في مصر ص ٣٤٢.
(٣) وردت هذه الكلمة في (ل) فقط .
(٤) وردت في (و) رطل .

فلوساً . وانتهى الأردب من القمح إلى أربعمائة وخمسين فلوساً غير الكلفة وهي : عن السمسرة عشرةُ دراهم ، والحمولةُ سبعة دراهم . و الغربلة ثلاثة دراهم ، و أجرة الطحن ثلاثون درهمًا ، فذلك خمسون درهماً ؛ ويُتحصَّل عن الأردب قمحاً نقيا خمسُ وَيْبات فقط ، وينقص منه سُدُسَهُ غَلثا ، فإذًا لا يتهيأ كل أردب إلا من حساب ستمائة درهم فلوساً . وبلغ كل أدرب من الشعير والفول ما ينيف عن ثلاثمائة درهم سوى الكلف ، والأردب من البسلة ثمانمائة درهم ، ومن الحمص خمسمائة درهم ، والرأسُ الواحد من البقر بمائة مثقال من الذهب - عنها خمسة عشر ألف درهم من الفلوس - ، والرطل الواحد من اللحم البقري النيئ بسبعة دراهم فلوسا ، والرطل الواحد من الضأن بخمسة عشر درهماً ، والطائر الواحد من الدجاج من مائة [١] درهم إلى عشرين درهما فلوسا ، والطائر الواحد من الأوز من مائتي درهم كل طائر منها إلى خمسين درهما فلوسا ، والرأس الواحد من الغنم الضأن بما ناف عن ألْفَيْ / درهم فلوسا . وأُبيع الجملُ بسبعة آلاف ٧٨
فلوساً ، والقدحُ[٢] الواحد من لبِّ اليقطين بمائة درهم وعشرين درهما فلوسًا ، والقدح من الأرز بخمسة عشر درهما فلوسا ، والأردب الواحد من بذر الجزر بخمسمائة درهم فلوساً ، وكلُّ قدحٍ من بذر الفجل بمائة وخمسين درهماً فلوساً ، وكل قدحٍ من بذر اللفت ثلاثمائة درهم فلوسا ، وكل قنطار من الشيرج - غير الكلفة - بألف ومائتي درهم فلوسا ، والبطيخة الواحدة في أوان البطيخ بعشرين درهم فلوساً ، وكل رطل من العنب في أوانه بأربعة دراهم ، وكل قنطار من القرع بمائة درهم فلوسًا ، والسكر كُلُّ رَطْلٍ إلى سبعين درهمًا فلوساً ، وزيتُ الزيتون كل قنطار منه بخمسمائة وخمسين درهماً فلوساً ، والثوب القطن بألف وخمسمائة درهم فلوساً ، والذراع الواحد من ثياب الكتان الذي لم يُقصَّر ببضعة

(١) وردت في (ل) بمائة والصيغة المثبته هنا من (و) .
(٢) القدح : مكيال يساوي ثمن الكيلة من الحبوب ، الجمع أقداح .

عشر درهما ، والبيضة الواحدة من بيض الدجاج بنصف درهم فلوسا ، و الليمونة الواحدة بثلاثة دراهم فلوسا ، والرطل الواحد من الكتان الذي لم يُمشق بعشرين درهما فلوسا .

وبلغ بالإسكندرية و تَرُوجَة[1] كل قدح واحد من القمح إلى أربعين درهما فلوسا ، ومن الشعير ثلاثين درهما ، والرطل من الخبز عشرة دراهم ، والرطل من لحم الضأن ستين درهما فلوسا ، والطائر المتوسط من الدجاج ببضعة وخمسين درهما فلوسا ، والبيضة الواحدة من بيض الدجاج بدرهمين فلوسا ، والأوقية من الزيت بأربعة دراهم فلوساً .

وبلغ كلُّ قَدَحٍ من بِذر الرجلة بالقاهرة إلى ستين درهمًا فلوسًا وسبعين،
79 /والرطل الواحد من الكمثرى إلى بضعة وخمسين درهماً ، والقنطارُ من الشيرخُشك[2] إلى ثلاثين ألف درهم فلوسًا ، والقنطار من الترنجبين إلى خمسة عشر ألف درهم فلوساً ، والزهرةُ الواحدةُ من النَّيْلُوفر[3] إلى درهم فلوسًا ، والخيارة الواحدة إلى درهم فلوسا ونصف . وأبيع الفَرُّوج الواحد بسبعة وثلاثين درهمًا فلوسًا ، وأبيع في تركةٍ مَلُّوطتان[4] غسيلتان من قطنٍ بألفَيْ درهم ومائتي درهم وأربعين درهمًا فلوسًا ، وبقية المبيعات بهذه النسبة . فمن نظر إلى أثمان المبيعات باعتبار الفضة والذهب لا يجدُها قد غَلَت إلا شيئا يسيرا ، وأما باعتبار ما دَهَى الناس من كثرة الفلوس فأمرٌ لا أشنعَ من ذكره ولا أفظعَ من هَوْله ، ففَسَدَتْ به

(1) تروجة : بالفتح ثم الضم قرية بمصر من كورة البحيرة من أعمال الإسكندرية .انظر :ياقوت الحموي: معجم البلدان: جـ2ص33،32. تحقيق : فريد عبد العزيز الجندي .

(2) الشيرخشك : لفظ فارسي الأصل معناه نوع من المن ، وهو يشبه السكر في الحلاوة و ينبت في إيران ولعل المقصود به نوع من الأدوية أو الترياقات المستعملة في تلك العصور .

(3) النيلوفر : جنس نباتات مائية من الفصيلة النيلوفرية فيه أنواع تنبت في الأنهار والمناقع وأنواع تزرع في الأحواض لورقها وزهرها ومن أنواعه اللوطس أي عرائس النيل وتسمى بالبشنين .

(4) ملوطتان : مثنى مفرده ملوطة وجمعها ملاليط وهي قباء واسع الكمين طويلهما يلبس فوق الفرجية وكانت تصنع أحيانا من الحرير الخالص أو الكتان الرقيق وكانت لباسا قوميا في عصر المماليك . د. سعيد عاشور : العصر المماليكي في مصر والشام ص 460 .

الأمورُ . واختلَّت به الأحوال وآل أمرُ الناس / بسببه إلى العدم والزوال ، وأشرف 80
من أجله الإقليمُ على الدمار والاضمحلال ، ولَكِنَّ اللهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاء .

❁ ❁ ❁

فصلٌ
فيما يُزيل عن العباد هذا الداء
ويقوم لمرض الزمان مَقامَ الدواء

وإذ قد تقدَّم من القول بيان الأسباب التي حصلت منها هذه المحن ، فبَقِيَ أن يَتعرف مَن فتق الله ذهنه ، وأزال غشاءَ بصره ، كيف العمل في إزالة ما بالناس من هذه البليات ؛ لتعود أحوالهم إلى مثل ما كانت عليه من قبل . فنقــول : اعلـم أرشدك الله إلى صلاح نفسك ، وألهمك مراشد أبناء جنسك ، أن النقود المعتـبرة شرعًا وعقلا وعادةً إنما هي الذهب والفضة فقط ، وما عداهما لا يصلح أن يكـون نقداً . وكذلك لا يستقيم أمرُ الناس إلا بحملهم على الأمر الطبيعي الشـــرعي في ذلك ، وهو تعاملهم في أثمان مبيعاتهم ، و إعواض قيم أعمالهم بالفضة والذهـب لا غير ، وذلك يسيرٌ على من يسَّره الله له . وهو أن الفضة الخالصة – التي لم تُضرب و لم تُغش – سِعْرُ كل مائة درهم منها خمسة مثاقيل من الذهب ، وتحتـاج بـدار الضرب في ثمن نحاس ومكس للسلطان وثمن حطب وأجرة صُناع ونحو ذلـك – بحكم سعر هذا الوقت – إلى ربع دينار ؛ فتصير بهذا العمل تزن مائـةً وخمسـين درهماً معاملةً عنها من الذهب كما مرَّ آنفًا خمسة مثاقيل وربع مثقال . فبحكـم ذلك يكون صرفُ كل مثقال من الذهب المختوم [1] بأربعة وعشرين درهماً مــن الفضة المعاملة ، والمثقالُ من الذهب الآن يُؤخذُ فيه عن صرفـــه مــن النحاس
٨١ الأحمر/المضروب قِطَعًا المسمَّى فلوساً ثلاثة وعشرون رطلاً وثلث رطل ، حســابها بزعمهم مائة وأربعون درهمًا فلوسًا ، وهو صرف الدينار بالفلوس لعهدئذ .

(١) المختوم :الذهب المراجع عياره والمختوم على السبيكة بخاتم الدولة الرسمي .د. رأفــت النـبراوي : المرجع السابق ص ٣٤٤ .

فإذا وفَّق الله تعالى مَنْ إليه أمْرُ الرعية أن يأخذ ذلك القدر في ضرب الفضة المعاملة ، فإنه يؤول أمرُ الناس إن شاء الله تعالى إلى زوال هذا الفساد ، وعَوْدهـم إلى رجوع أسعار المبيعات و قيم الأعمال على ما كانت عليه قبل هذه المحن ؛ فإنه تبين كما ذُكِر أن المثقال من الذهب يُصرف بأربعة وعشرين درهمًا مــن الفضـة المعاملة ، ويؤخذ بالأربعة والعشرين درهما من الفضة ثلاثةٌ وعشرون رطلاً وثلـثُ رطلٍ من الفلوس التي تعد في كل درهم من الفضة المعاملة ، منها نحو مائة و أربعين فلسًا تُصرف في محقَّرات المبيعات ونفقات البيوت ، فيعظم النفع بهـا ، وتنحـطُّ الأسعار ، وعمَّا قليل لا تكاد توجد لضرب الناس لها أواني ؛ و في ذلكَ من صلاح الأمور واتساع الأحوال ، و وُفور النعم وزيادة الرَّفه ، ما لا حدَّ له ، والله يَعْلَـمُ وأَنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ .

❁ ❁ ❁

فصل
في بيان محاسن هذا التدبير العائد نفعُه على الجم الغفير

اعلم جمّلك الله بالمناقب ، وصانك من شين المعايب ، أن من ملكته العوائد واسترقّته المألوفات ، وقيدته رعونات(١) نفسه حتى وقف على ما عهد ، و لم يتراء
٨٢ / إلى معرفة ما غاب عنه ، ولا تصور سوى ما أحسَّ ، فإنه يقول : " لا فائدة في إتعاب فكرك وإطالة كدِّك(٢) ، وتضريب رأي نفسك ، وتخطيك فعل غيرك ، والحالُ بعد طول العناء أفضى إلى كون الذهب والفلوس على مثل ما كانا عليه سواء ، من غير تغيير شئ من حالهما ، بغير زيادة في سعرهما ولا نقصان منه البته". فنقول : صدق الله العظيم حيث قال : ﴿ هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾فإنه لا شك أن فيما ذكرنا فائدتين جليلتين : إحداهما رجوع أحوال العامة إلى مثل ما كانت عليه من قبل هذه المحن في أمور الأسعار و أحوال المبيعات، والفائدة الثانية بقاء ما بأيدي الناس من الذهب والفلوس – اللذين هما النقد الرائج الآن – على ما هما عليه من غير زيادة ولا نقص ، مع رد الأحوال والرفه والرخص إلى ما كانت عليه أولا قبل هذه المحن .

ولعَمْرى لا يجهل قدر هاتين الفائدتين الجليلتين ، ويجحد حق هاتين النعمتين العظيمتين ، مَن له أقل حظ من تمييز ، و أنزرُ نزْر من شعور ، إلا من قصد أن يخون عهد الله وأمانته فيما استرعاه من أمور عباده بإظهار الفساد وإهلاك العباد، والله لا يهدي كيد الخائنين . فأقول وبالله أستعين فهو المعين :

(١) حماقات و منها أرعن أي الأحمق و الأهوج في تصرفاته .الفيروزابادي : القاموس المحيط .
(٢) أي إرهاق نفسك . و كدَّ فلان كدًا أي اشتد في العمل و ألح فيه .

وما فاتني نصركم باللسان إذا هو قد فاتني باليد

اعلم وفقك الله إلى الإصغاء إلى الحق ، وألهمك نصيحةَ الخلق أنه قد تبين بما تقدم أن الحال في فساد الأمور إنما هو سوء التدبير لإغلاء الأسعار .

فلو وفّق الله مَن أسند إليه أمر عباده حتى ردّ المعاملات إلى ما كانت عليه قبلُ من المعاملة بالذهب خاصة ، ورد قيم السلع ، وعوّض الأعمال كلها إلى
٨٣ /الدينار – أو إلى ما حدث بعد ذلك من المعاملة بالفضة المضروبة ، ورد قيم الأعمال وأثمان المبيعات إلى الدرهم ، لكان في ذلك غياث الأمة و صلاح الأمور ، وتدارك هذا الفساد المؤذن بالدمار .

وبيانُ ذلك أن النقد إذا عاد إلى ما كان عليه أولا ، و صار من يأتيه مال من خراج أرض أو أجرة عقار ، أو معلوم سلطان أو من وقفٍ أو قيمة عمل ، فإنما يتناول ذلك ذهبًا أو فضة بحسب ما يراه من يلى من أمور العامة ؛ فيصرف ذلك فيما عساه يحتاج إليه من مأكول ومشروب أو ملبوس أو غيره . فعلى ما نزل بنا الآن من اختلاف الأحوال ، إذا عمل ذلك لا يجد من صار إليه شئ من النقدين على ما تقرر غبنًا البتة ؛ لأن الأسعار حينئذ إذا نُسبت إلى الدرهم أو الدينار لا يكاد يوجد فيها تفاوت عما كنا نعهد قبل هذه المحن البتة ، إلا أشياء معدودة سببُ غلائها أحد أمرين : الأول : فساد نظر من أسند إليه النظر في ذلك وجهله بسياسة الأمور ، وهو الأكثرُ في الغالب ؛ والثاني : الجائحة(١) التي أصابت ذلك الشئ حتى قلّ كما حصل في لحوم الأبقار بالموت الذريع الذي نزل بها في سنة ثمان وثمانمائة[٨٠٨هـ] ، وما حصل في السكر من قلة زراعة قصبه و اعتصاره في سنتَيْ سبع وثمان وثمانمائة ، وهذا يسيرٌ بالنسبة إلى الأول .

(١) الجائحة : البلوى أو المصيبة .

ومع ذلك فلو وُجد من أوتي توفيقا وأُلهم رشدا ، لكان الحال غير ما عليه الآن بخلاف الحال في هذه المحن ؛ فإن المال الواصل إلى كل أحد من خراج أو
٨٤ / غيره، إنما هو فلوس منسوبة إلى الأرطال كما تقدم ، والذهب والفضة وسائر المبيعات كلها من مأكول وملبوس أو غيره نعم ، وخراج الأرضين إنما ينسب إلى الفلوس ، فيقال : كل دينار بكذا وكذا درهمًا من الفلوس ، والفضة كل درهم منها بكذا وكذا درهمًا من الفلوس ، والثياب والسلع كلها ، والخراج في الإقليم كله ، كل كذا من كذا بكذا وكذا درهمًا من الفلوس . وبالضرورة يدرى كل ذي حس ،- وإن بلغ في الجهل الغاية من الغباوة – أن المال إنما يؤخذ غالبا عن خراج الأراضي ، أو أثمان المبيعات أو قيم الأعمال ، أو من وجوه البر والصلات ، وأنه لا بد و أن يصرَّف في الأمور الحاجية وسائر الأغراض البشرية ؛ إما على وجه اقتصاد ، أو في سبيل السرف والتبذير . فإذا صار إلى أحدٍ مبلغٌ ما من هذه الفلوس، وأنفقه في سبيلٍ من سبل أغراضه ، فإنه يجد من الغبن ما لا غاية وراءه .

وبيانُ ذلك أن السلطان إذا وصل إلى ديوانه ستون ألف درهم من الفلوس ، فإنما يقبض منها متولى ذلك الديوان مائة قنطار من الفلوس ، أو ذهبًا بحسابه ؛ فإن كان مثلا إنما وردت إلى ديوان الوزارة ، فإن الوزير لِما يحتاج إليه من اللحوم السلطانية يشترى بهذه الستين ألف درهم ، التي وزنها مائة قنطار من الفلوس ، وعنها من الذهب بحسابه ، ما زنتُه من اللحم ستة وستون قنطارا وثلث قنطار ، حسابًا عن كل قنطار سبعمائة درهم . وقبل هذه المحن كان يشترى بالستين ألف درهم ألف قنطار وخمسمائة قنطار من اللحم ، حسابًا عن كل قنطار أربعين درهمًا، و فرقٌ عظيم وغبنٌ فاحش ما بين الأول والثاني .

٨٥ / واعتبِر ذلك في سائر الأموال السلطانية ووجوه مصارفها ،وتنزَّل إلى أموال الأمراء،ثم إلى من دونهم من رؤساء الدولة،كالوزراء والقضاة وأعيان الكتاب ومياسير التجار و غيرهم ، فإنك تجد مثلا الواحد من أهل الطبقة الوسطى إذا كان معلومُه[١] في الشهر ثلاثمائة درهم ، حسابًا عن كل يوم عشرة دراهم ، فإنه كان قبل هذه المحن إذا أراد النفقة على عياله يشتري منها من هذه العشرة دراهم الفضة مثلا ثلاثة أرطال لحم من لحوم الضأن بدرهمين ولتوابلها مثلا درهمين ، ويقضى غداء ولده وأهله ومن عساه يخدمه بأربعة دراهم . واليوم إنما تصير إليه العشرة فلوسًا زنتُها عشرون أوقية ، فإذا أراد أن يشتري ثلاثة أرطال لحم فإنما يأخذها بسبعة وعشرين درهمًا فلوسًا ، ويصرف في توابلها وما يُصلح شأنها على الحالة الوسطى عشرة دراهم ؛ فلا يتأتى له غداء ولده وعيالاته إلا بسبعة و ثلاثين درهما فلوسا ، وأنّى يستطيع مَن متحصَّلُه عشرة أن يُنفق سبعةً وثلاثين في غداءٍ واحد ، سوى ما يحتاج إليه من زيت وماء وأجرة مسكن ومؤونة دابة و كسوة ، و غير ذلك مما يطول سرده ، ويكفي فيه تساوي العالم من الحاضرين بمعرفته . فهذا هو سبب زوال النعم التي كانت بمصر ، وتلاشي الأحوال بها ، وذهاب الرفه ، وظهور الحاجة والمسكنة على الجمهور . ولو شاء ربك ما فعلوه .

فلو وفق الله تعالى من أسند إليه أمور العباد إلى رد النقود على ما كانت عليه أولا ، لكان صاحب هذه العشرة دراهم إذا قبضها فضة رآها على حُكم أسعار وقتنا هذا تكفيه وتفضل[٢] عنه ؛ فإن الغداء الذي قلنا إن قيمته الآن سبعة
٨٦ / وثلاثون درهمًا من الفلوس يُدفع فيه الآن ستة دراهم وسدس درهم من الفضة المعاملة حسابًا عن كل درهم من الفضة خمسة دراهم من الفلوس ، التي زنتها عشرة أواقٍ . فإذًا ليس بالناس غلاء ، إنما نزل بهم سوء التدبير من الحكام ؛ ليذهب الله غناء الخلق ويبتليهم بالقلة و الذلة جزاء بما كسبت أيديهم وليذيقهم بعض الذي عملوا ولعلهم يرجعون .

(١) معلومه : راتبه .
(٢) أي تزيد عن حاجته .

وهذان المثالان فيهما كفاية لمن أزال الله الطمعَ عن قلبه ، وهداه إلى إغاثة العباد وعمارة البلاد ، ولله الأمرُ من قبل ومن بعد .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : تيسر لي ترتيب هذه المقالة وتهذيبها في ليلة واحدة من ليالي المحرم سنة ثمان وثمانمائة [٨٠٨هـ] ، والله يهدى من يشاء ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على من لا نبي بعده .

❁ ❁ ❁ ❁

ووافق الفراغ من تسويدها في اليوم التاسع عشر من شعبان المكرم سنة ١١٠١هـ ، على يد أفقر العباد محمد الشهير بالقطرى ، إمام جامع الوزير وخطيبه، ببندر جدة المحروس[1] .

[تم بحمد الله و توفيقه]

(١) هذا ختام نسخة خطية ضمن مجموعة رسائل المقريزي بمكتبة ولي الدين بجامع بايزيد باستانبول (رقم ٣١٩٥) و التي نص عليها د. زيادة و د. الشيال في النسخة (ل) .

«ثبت المصادر والمراجع وبيان طبعاتها»

المصادر:

١ - ابن حجر العسقلاني (شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي) المتوفى سنة ٨٥٢ هـ/ ١٤٤٨ م.

إنباء الغمر بأنباء العمر - ٤ أجزاء - تحقيق - د. حسن حبشي - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الطبعة الثانية ١٩٩٨ - القاهرة.

٢ - ابن خلدون (ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي الاشبيلي) المتوفى سنة ٨٠٨ هـ/ ١٤٠٦ م.

المقدمة - دار الفكر - القاهرة - بدون تاريخ.

٣ - ابن خلكان (شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد) المتوفى سنة ٦٨١ هـ - ١٢٨٢م وفيات الأعيان وأنباء الزمان - ٨ أجزاء - تحقيق إحسان عباس - دار الثقافة ١٩٦٩ - ١٩٧٢ - بيروت.

٤ - ابن دقماق (صارم الدين إبراهيم بن محمد بن ايدمر العلائي) المتوفى ٨٠٩ هـ/ ١٤٠٦م الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ج ٤، ٥ - دار الآفاق الجديدة - بيروت بدون تاريخ.

٥ - السيوطي (جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد) المتوفى سنة ٩١١ هـ/ ١٥٠٥ م.

حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ١ - ٢: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٩٨م.

٦ - ابن عبد الظاهر (القاضي محيي الدين عبد الله) المتوفى سنة ٦٩٢ هـ - الروضة البهية الزاهية في خطط المعزية القاهرة - تحقيق د. أيمن فؤاد سيد - الدار المصرية اللبنانية - ١٩٩٥ - القاهرة.

٧ - الفيروز آبادي (العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي الشيرازي) المتوفى سنة ٨١٠ هـ: القاموس المحيط - ٤ أجزاء - نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١ هـ - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ - ١٩٨٣م.

٨ - القلقشندى (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن على) المتوفى سنه ١٢١ هـ ١٤٩٨م- صبح الأعشى فى صناعة الإنشا - ١ - ١٥ طبعة دار الفكر بيروت ١٩٨٧

٩ - أبو المحاسن (جمال الدين يوسف بن تغرى بردى) المتوفى سنة ٨٨٤ هـ - ١٤٧٠ م

النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ١ - ١٦ دار الكتب المصرية ١٩٢٩ - ١٩٧٢.

١٠ - المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى ج ١ تحقيق د. محمد محمد أمين - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥.

١١ - المسبحى (الأمير المختار عز الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد) المتوفى سنة ٤٢٠ هـ - ١٠٢٩ م «أخبار مصر» فى ستتين ٤١٤ - ٤١٥ هـ) الجزء الأربعون تحقيق وليم ج. ميلورد. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣م.

١٢ - المقريزى (تقى الدين أحمد بن على) المتوفى سنة ٨٤٥ هـ - ١٤٤١ م).

اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا ٣ أجزاء - الأول تحقيق د. جمال الدين الشيال، الثانى والثالث تحقيق محمد حلمى أحمد - القاهرة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٧ - ١٩٧٣.

١٣ - إغاثة الأمة بكشف الغمة - تحقيق د. محمد مصطفى زيادة - د. جمال الدين الشيال.

الطبعة الثانية - لجنة التأليف والترجمة - القاهرة - ١٩٥٧م.

طبعه دار ابن الوليد تقديم وتعليق د. بدر الدين السباعى - سوريا ١٩٥٦م.

١٤ - المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ٤ أجزاء طبعة مكتبة الأداب بالقاهرة ١٩٩٦، طبعة بولاق ٢ جزآن ١٢٧٠ هـ.

١٥ - إمتاع الأسماع بما للنبى ﷺ من الأنباء والأموال والحفدة والمتاع - الجزء الأول تحقيق وتعليق - محمد عبد الحميد النميسى - مراجعة وتقديم د. محمد جمير عزى - دار الأنصار - القاهرة - ١٩٨١.

١٦ - النقود القديمة والإسلامية - نشر الأب أنستاس الكرملى فى كتاب النقود العربية والإسلامية وعلم النميات - طبعة مكتبة الثقافة الدينية ١٩٨٧م - القاهرة

١٧ - ابن مماتى (أبو المكارم الأسعد بن مهذب الخطير أبو سعيد بن مينا) المتوفى سنة ٦٠٦

هـ/ ١٢٠٩ م).

قوانين الدواوين - تحقيق عزيز سوريال عطية - مكتبة مدبولى ١٩٩٠ - القاهرة.

١٨ - ابن منظور (جمال الدين محمد بن جلال الدين الأنصارى) المتوفى سنة ٧٧١ هـ.

لسان العرب - عشرون جزءاً - دار المعارف - مصر.

١٩ - ابن عبد الحكم (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم بن آعين القرشى المصرى).

فتوح مصر وأخبارها - مكتبة مدبولى - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٩١ م.

٢٠ - ابن كثير عماد الدين أبو الفداء إسماعيل ابن عمر بن كثير القرشى الدمشقى - المتوفى سنة ٧٧٤ هـ.

البداية والنهاية ٨ أجزاء حققه - محمد عبد العزيز النجار - دار الغد العربى - القاهرة - ١٩٨٩ - ١٩٩١.

٢١ - بيبرس المنصورى

التحفة الملوكية فى الدولة التركية - تحقيق د. عبد الحميد صالح حمدان.

الدار المصرية اللبنانية - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٨٧م.

٢٢ - عبد اللطيف البغدادى (موفق الدين عبد اللطيف البغدادى) المتوفى سنة ٦٢٩ هـ، الإفادة والاعتبار فى الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر.

نص الكتاب منشور فى العدد ١١٤ - من سلسلة أعلام العرب - الهيئة المصرية العامة للكتاب - سنة ١٩٨٥.

المراجع العربية:

٢٣ - د. أحمد شلبى - موسوعة التاريخ الإسلامى - الجزء الخامس - مكتبة النهضة المصرية - الطبعة الثامنة- ١٩٩٤م - القاهرة.

٢٤ - د. أيمن فؤاد سيد - الدولة الفاطمية فى مصر - تفسير جديد - الدار المصرية اللبنانية - الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

٢٥ - الأب أنستاس الكرملى - النقود العربية والإسلامية وعلم النميات.

مكتبة الثقافة الدينية ١٩٨٧ - القاهرة.

٢٦ - د. البيومى إسماعيل الشربينى - مصادرة الأملاك فى الدول الإسلامية عصر دولة المماليك الجراكسة - جزآن.

سلسلة تاريخ المصريين - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٨ - القاهرة

٢٧ - النظم المالية فى مصر والشام زمن سلاطين المماليك - سلسلة تاريخ المصريين - العدد - ١١٨ - الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٨ - د. بول غليونجى - عبد اللطيف البغدادى طبيب القرن السادس الهجرى.

شخصيته، إنجازاته - سلسلة أعلام العرب، عدد ١١٤ - الهيئة المصرية العامة.

للكتاب ١٩٨٥ - القاهرة.

٢٩ - د. حورية عبده سلام - الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مدينة الفسطاط فى عصر الولاة - الطبعة الأولى - دار النهضة العربية ١٩٩٣م القاهرة.

٣٠ - د. حسن الباشا الألقاب الإسلامية فى الوثائق والتاريخ والآثار - دار النهضة العربية ١٩٧٨م القاهرة.

الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية - دار النهضة العربية ١٩٥٧م القاهرة.

٣١ - د. حسنين محمد ربيع - دراسات فى الدولة البيزنطية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٩٤.

٣٢ - رمزية محمد الأطرقجى - بناء بغداد فى عهد أبى جعفر المنصور - رسالة ماجستير منشورة- مطبعة النعمان النجف الأشرف - بغداد ١٩٧٥م.

٣٣ - رفاعة الطهطاوى - الدولة الإسلامية نظامها وعمالاتها - مكتبة الآداب - القاهرة ١٩٨٥م.

٣٤ - د. رأفت النبراوى النقود الإسلامية فى مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة - مركز الحضارة العربية للأعلام والنشر - الطبعة الثانية ١٩٩٧ - القاهرة.

٣٥ - د. سعيد عبد الفتاح عاشور، عبد الرحمن الرافعى - مصر فى العصور الوسطى - من الفتح العربى إلى الغزو العثمانى - دار النهضة العربية ١٩٩٤ - القاهرة.

٣٦ - د. سعيد عبد الفتاح عاشور - العصر المماليكى فى مصر والشام- مكتبة الأنجلو - القاهرة ١٩٩٣.

٣٧ - سهام مصطفى أبو زيد - الحسبة فى مصر الإسلامية - من الفتح الإسلامى وحتى

نهاية الدولة المملوكية - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٥م.

٣٨ - د. سيدة إسماعيل الكاشف - مصر فى عصر الاخشيديين - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩ - القاهرة.

٣٩ - د. عبد الرحمن زكى - موسوعة مدينة القاهرة فى ألف عام - مكتبة الانجلو ١٩٨٣ - القاهرة.

٤٠ - عبد الرحمن عبد التواب - منشآتنا المائية عبر التاريخ - سلسلة المكتبة الثقافية - العدد ٩٦ - وزارة الثقافة والإرشاد القومى ١٩٦٣ - القاهرة.

٤١ - د. عبد الرحمن فهمى - النقود العربية ماضيها وحاضرها.

المكتبة الثقافية -العدد - ١٠٣ - وزارة الثقافة والإرشاد القومى ١٩٦٤ - القاهرة.

٤٢ - د. محمد بركات البيلى - الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مصر الإسلامية، دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٩.

٤٣ - د. محمد ضياء الدين الريس - الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية.

الطبعة الرابعة - دار الأنصار - ١٩٧٧ - القاهرة.

٤٤ - محمد عبد الله عنان - مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية - مكتبة الخانجى - الطبعة الثانية - ١٩٦٩م - القاهرة.

٤٥ - محمد قنديل البقلى - التعريف بمصطلحات صبح الأعشى - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤.

٤٦ - د. محمود رزق سليم - عصر سلاطين المماليك - ٨ أجزاء فى ٤ مجلدات - طبعة مكتبة الآداب - ١٩٥٦ - ١٩٦١ - القاهرة.

كَشَّاف أبجدى عام

رموز الكشاف: (●) البلدان والأماكن (*) الأوزان والمكاييل (/) العملات

الفهرس